



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



الموضوع

أثر تقلبات سعر صرف الدولار على الصادرات الجزائرية من المحروقات
- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

نصيرة عقبة

بوطرفاية سميرة

رقم التسجيل:	
تاريخ الإيداع	

الموسم الجامعي: 2012-2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنْ أَعْمَلَسَّابِغَاتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرِّ دِوَاعًا لِّؤَا

صَالِحًا لِّئِيْتَعَمَّ لُؤُنَ بَصِيرٌ﴾

سورة سبأ - 11-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره ، ووعد من شكره بالمزيد ، ونشهد أن لا إله إلا الله هو
المبدئ المعيد ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعثه بالقران المجيد، اللهم صل
عليه و علي اله و صحبه أئمة التوحيد .

و الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، و ما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا و
عليه فليتوكل المتوكلون.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نود أن نتقدم بأحر تشكراتنا إلى :

أستاذنا الفاضلة التي طالما ساعدتنا في إنجاز بحثنا هذا فكانت بمثابة الموجه والمرشد
"السبتي وسيلة"

كما نتوجه بالشكر والثناء والاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "كمال منصور"

السيد "حسان بن عمارة" الذي كان عوننا لنا في إنجاز تربصنا التطبيقي في مديرية
الشؤون الدينية والأوقاف

كما نتقدم إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الأفاضل

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره ، ووعد من شكره بالمزيد ، و نشهد أن لا إله إلا الله هو المبدئ المعيد ، و نشهد أن محمدا عبده و رسوله الذي بعثه بالقران المجيد، اللهم صل عليه و علي اله و صحبه أئمة التوحيد .

و الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، و ما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا و عليه فليتوكل المتوكلون.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله اود أن اتقدم بأحر تشكراتي إلى :

أستاذنا الفاضل الذي طالما ساعدني في إنجاز بحثي هذا فكان بمثابة الموجه والمرشد "نصيرة محبة"

كما أتوجه بالشكر والثناء والاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "مناصرة اسماعيل"

بالأخص إلى

الآنسة "بوعايشة مريم" التي كانت عوناً لي دائماً

كما نتقدم إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الأفاضل

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد

الإهداء

اهدي خالص عملي لله عز وجل سبحانه هو الغني عن عباده ورسوله ولصالح
المؤمنين

إلى روح أخي رحمه الله والى ابنته الغالية نور المدى

إلى من حملتني وهنا على ومن والتي لو وفيت جميع أهل الأرض حقهم لما
وفيت حقها "أمي الحبيبة فائزة" نبع الطيبة ومدرسة الحنان الخلي ما املك
إلى من شجعني ووقفني إلى جانبي في السراء والضراء

إلى من قهر الظروف وتحدي الصعاب وكان نعم الأب "أبي العزيز السعيد
" حفظه الله

إلى كتبت حروفها واسمها على صفحات قلبي مثلما يكتب النسيم أسواره
على وجه الماء بحنان وعطف "عزيزتي أميرة"

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأبنائهم خاصة "الغالي إلياس"

إلى عمي وعمتي وأخوالي وخالاتي وأبنائهم

إلى أعمز الأصدقاء: "انتصار، فطيمة، منال، فتيحة، سميرة"

بالأخص "عائشة و صبرينة"

والى كل من قدم لي الدعم لإتمام هذا

العمل

سميرة

شكر و عرفان

فهرس المحتويات

فهرس الجداول و الاشكال

مقدمة عامة

أ - ح

الفصل الاول : عموميات حول سعر الصرف

تمهيد

11 المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و أنظمته

11 المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف

11 الفرع الأول : تعريف سعر الصرف الأجنبي

12 الفرع الثاني : أهمية سعر الصرف

13 الفرع الثالث : وظائف سعر الصرف الأجنبي

14 الفرع الرابع : أشكال سعر الصرف

16 المطلب الثاني : أنظمة سعر الصرف الأجنبي

16 الفرع الأول : أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز

18 الفرع الثاني : أنظمة سعر الصرف بعد انهيار نظام بروتن وونز

20 المطلب الثالث : النظريات النظرية المفسرة لسعر الصرف

20 الفرع الأول : نظرية تعادل القدرة الشرائية

22 الفرع الثاني : نظرية تعادل سعر الفائدة

23 الفرع الثالث : نظرية الأرصدة و نظرية سعر الخصم

24 الفرع الرابع : نظرية كفاءة الأسواق و نظرية الإنتاجية

25 المطلب الرابع : محددات سعر الصرف

25 الفرع الأول : كمية النقود

27 الفرع الثاني : التضخم

28 الفرع الثالث : أسعار الفائدة

29	الفرع الرابع : ميزان المدفوعات
30	الفرع الخامس : ظروف السوق
31	الفرع السادس : خبرة المتعاملين و أوضاعهم
32	المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي
32	المطلب الأول : مفهوم سوق الصرف
32	الفرع الأول : تعريف سوق الصرف
34	الفرع الثاني : خصائص سوق الصرف
35	الفرع الثالث : أنواع سعر الصرف الأجنبي
36	المطلب الثاني : وظائف سوق الصرف
38	المطلب الثالث : الأعوان المتدخلون في سوق الصرف
43	المطلب الرابع : العملات الصعبة المتعامل بها في سوق الصرف
46	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : لصادرات الجزائرية من المحروقات
48	تمهيد
49	المبحث الأول : ماهية قطاع المحروقات و سياسة تسعيره
49	المطلب الأول : مفهوم المحروقات (أصل و نشأة ، مكونات)
49	الفرع الأول : أصله و نشأته
50	الفرع الثاني : مكوناته
52	الفرع الثالث : خصائصه
53	المطلب الثاني : أهمية قطاع المحروقات
53	الفرع الأول : أهمية المحروقات على الصعيد الاقتصادي
54	الفرع الثاني : أهمية المحروقات على الصعيد الإجتماعي
55	الفرع الثالث : أهمية المحروقات على الصعيد السياسي
56	الفرع الرابع : أهمية المحروقات على الصعيد العسكري
57	المطلب الثالث : تطور السوق البترولية العالمية
58	الفرع الأول : فترة ما قبل عام 1973 م

58	الفرع الثاني : فترة ما بعد 1973 م
60	المطلب الرابع:محددات السعر البترولي و أنواعه
60	الفرع الأول : العوامل المحددة للسعر البترولي
62	الفرع الثاني : أنواع سعر البترول
64	المطلب الخامس: أساليب التسعير في السوق البترولية
65	الفرع الأول : تسعير البترول قبل التصحيح سعري ل 1973 م
65	الفرع الثاني : تسعير البترول بعد التصحيح سعري ل 1973
69	المبحث الثاني : قطاع المحروقات في الجزائر
70	المطلب الأول : تاريخ المحروقات في الجزائر
70	الفرع الأول : قبل الاستقلال
71	الفرع الثاني : فترة 1962
72	الفرع الثالث : إتفاقية جويلية 1965 م
73	الفرع الرابع : مرحلة تأمين المحروقات
73	الفرع الخامس : فترة 1971 - 2012
73	المطلب الثاني : الإمكانيات النفطية الجزائرية
73	الفرع الأول : الاحتياطات من محروقات
75	الفرع الثالث : الغاز الطبيعي
77	الفرع الثالث : تطور شبكة النقل المحروقات
79	المطلب الثالث : هيكل التجارة الخارجية الجزائرية
79	الفرع الأول : هيكل التجارة الخارجية الجزائرية
80	الفرع الثاني : لتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية
81	المطلب الرابع : إستراتيجية قطاع المحروقات في الجزائر
84	المطلب الخامس : أثر أسعار البترول على إستقرار النقدي في الجزائر
87	خلاصة الفصل

الفصل الثالث :أثر تقلبات سعر صرف الدولار على الصادرات الجزائرية للمحروقات

89	تمهيد
90	المبحث الأول :مكانة الدولار و الاورو و انعكاساتها على الصادرات الجزائرية
90	المطلب الأول : مكانة الدولار و الأورو دوليا
96	المطلب الثاني : الاورو و الدولار و الصراع السيطرة على النظام النقدي الدولي
98	المطلب الثالث : انعكاسات سعر الصرف اليورو على الصادرات الجزائرية
100	المطلب الرابع : ثر تقلبات الدولار اما اليورو على الصادرات الجزائرية
101	المبحث الثاني : راسة تقييمية للصادرات الجزائرية من المحروقات بالدولار و الصادرات باليورو
102	المطلب الاول : تطور العائدات النفطية الجزائرية (2010.2000)
102	الفرع الاول : تطور العائدات المالية (2010.2000)
103	الفرع الثاني : أهمية العائدات النفطية في التنمية الاقتصادية في الجزائر
104	المطلب الثاني : تحويل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى اليورو
104	الفرع الاول : سعر الدولار مقابل اليورو
106	الفرع الثاني : لصادرات الجزائرية بالاورو (الوحدة مليون أورو)
106	المطلب الثالث : فاق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات
107	الفرع الاول : إعادة تاهيل القطاع الصناعي
108	الفرع الثاني : دعم الاستثمار الأجنبي
109	الفرع الثالث : تنمية مصادرا لطاقة المتجددة
111	خلاصة الفصل
113	الخاتمة عامة
117	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
50	الجدول رقم (01) : يوضح تاريخ إكتشاف البترول في بعض الدول
74	الجدول رقم (02) : يمثل تطور الإحتياطات المؤكدة و إنتاج الصادرات من البترول الجزائري (2005- 2000)
74	الجدول رقم (03) : يمثل الإكتشافات البترولية خلال الفترة (2009- 2004)
75	الجدول رقم (04) : يمثل تطور الإحتياطي و الإنتاج المسوق و الصادرات من الغاز
76	جدول رقم (05) يوضح شبكة أنابيب نقل المحروقات الجزائرية (2005- 2000)
80	الجدول رقم (06) : يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010- 1999) (بالمليون دولار)
102	جدول رقم (07) : يوضح الصادرات الجزائرية من البترول و الغاز بالدولار (2010,2000) (الوحدة مليار دولار)
104	جدول رقم (08) : يوضح سعر الصرف اليورو مقابل 1 دولار امريكي (2000 - 2010)
105	الجدول رقم (09) : السعر الوحدوي للمحروقات باليورو مقابل الدولار (2000 - 2010)
106	جدول رقم (10) : يوضح حجم الصادرات الجزائرية من البترول و الغاز باليورو (2010- 2000)

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان
27	شكل رقم (01) يوضح أثر الإفراط بإصدار النقدي على رفع سعر الصرف
28	شكل رقم (02) : يوضح آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف
29	شكل (03) يوضح تغيرات سعر الفائدة و أثرها على سعر الصرف
42	شكل رقم (04) : يوضح مختلف الاطراف التي تتعامل في سوق الصرف الاجنبي

مقدمة عامة

تعتبر الدراسات النقدية من أولويات اقتصاد كل دولة حيث أنها في الوقت الراهن أصبحت تحظى باهتمام كل الاقتصاديين و الباحثين ،خاصة مع بروز مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي و الأسعار والتضخم والإنتاج و ميزان المدفوعات و غيرها ،و ذلك من خلال كافة الإجراءات و السياسات التي تضمن استقرار الأسعار والتوظيف الكامل ،و تحقيق النمو من اجل مواجهة المخاطر التي تعرقل دور الدولة وأهدافها العامة ،هته السياسة التي تركز في الأساس على أسعار صرف العملة .

وتأتي أهمية دراسة سعر صرف العملة الأجنبي من خلال الاختلافات بين التبادل الدولي و التبادل المحلي، حيث إن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يتم التبادل المحلي بالعملة الوطنية، ومن شان هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى ظهور مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة ، وهي كيفية قياس هذه القيم النقدية وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها ، و منه فان أهمية دراسة أسعار الصرف الأجنبي تكمن في معالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالميا و بالتالي تحويلها فيما بينها في خضم ضخامة المعاملات الاقتصادية والمالية و التجارية بين الدول .

يشكل قطاع المحروقات النسبة البالغة في التجارة الخارجية في الجزائر، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير العملة الصعبة التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث إن التجارة الخارجية

الجزائرية تتميز بان قيمة الصادرات فيها تسعر بالدولار الأمريكي، إما الواردات فان اغلبها تأتي من منطقة اليورو، هذا ما يجعل الجزائر تواجه مشكلة الفوارق و التقلبات في سعر الصرف ، ومما سبق يتضح إن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات سعر الصرف و أسعار البترول تجعلنا نبحت في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة.

أهمية الدراسة :

وتبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على أسعار البترول ، كما تمكن من العودة إلى التفكير في استبدال الدولار عملة تسعير البترول بعملة أقوى منها ، و جعل سعر البترول يرتبط بسلة من العملات تحمينا من خطر تقلبات سعر صرف العملة .

أهداف الدراسة :

- ❖ الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول .
- ❖ إمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظرا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن و تداعيات الأزمة المالية العامة .
- ❖ الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق العالمي .

إشكالية الدراسة:

هناك علاقة وطيدة واضحة بين تقلبات الدولار و أسعار البترول، تجعلنا نبحت في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة ومنه يمكن صياغة الإشكالية كالتالي:

➤ كيف يمكن للتغيرات في سعر صرف الدولار من التأثير على الصادرات الجزائرية من

المحروقات ؟

للإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هو سعر الصرف و فيما تتمثل أهم النظريات المحددة له؟
- ❖ ماهي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط ؟
- ❖ ماهي أسباب بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية ؟
- ❖ كيف يؤثر تغير سعر الصرف على القوة الشرائية و العوائد المالية من قطاع المحروقات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

- ❖ النفط مصدر أساسي للدخل الوطني .
- ❖ تؤثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف سلبا على عائدات البترول في الجزائر .
- ❖ قد تكون عائدات البترول و حجم صادراته من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس علاقة سعر الصرف و أسعار البترول .
- ❖ تعد مشكلة الفوارق بين العملات في الجزائر هو سبب تكبدها خسائر مالية معتبرة في ظل انخفاض العائدات النفطية.

❖ تتويع صادرات الجزائر أصبح ضرورة ملحة لمواجهة الأزمات .

أسباب اختيار هذا الموضوع:

- ❖ لما للموضوع من أهمية كبيرة في الدراسات النقدية والمالية للدولة .
- ❖ إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع .
- ❖ محاولة التعرف على سياسات العملة الأجنبية و علاقتها بأسعار البترول .
- ❖ طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس المجال النقدي .
- ❖ اعتماد الاقتصاد الوطني كليا على قطاع المحروقات و بالتالي تقلباته تنعكس على القطاعات الاقتصادية الأخرى .

منهجية الدراسة :

المنهج المستخدم في الدراسة المنهج النظري من خلال مدخل لسعر الصرف، و التطور التاريخي لأسعار النفط ،و الذي يساعدنا في فهم الحاضر بالعودة إلى الماضي ، إضافة إلى استخدامنا للمنهج الوصفي المساعد على تحليل المعطيات و البيانات التي ساعدتنا في العديد من الظواهر، إضافة إلى الأسلوب التقييمي لمعرفة درجة تأثير الصادرات الجزائرية بالتقلبات التي يشهدها الدولار و التغيرات التي تعرفها أسعار البترول ومدى تأثير الصادرات الجزائرية باليورو

حيث كان مجتمع الدراسة في الجزائر وذلك بدراسة حالة الجزائر لأنها تعتمد اعتمادا كبيرا في صادراتها على قطاع النفط .

كما أن فترة الدراسة محددة بين 2000. 1020 وذلك لان في هذه الفترة عرفت الجزائر تطورات كبيرة في قطاع النفط ، من خلال تقلبات أسعار النفط بداية من الأزمة المالية نتيجة انخفاض أسعار البترول صاحبه تدني أسعار الدولار وصولا إلى البحبوحة المالية نتيجة ارتفاع الأسعار .

و بالنسبة إلى الوسائل المستخدمة خلال الدراسة فهي متنوعة من بينها :الكتب ، رسائل الدكتوراه و الماجستير،بالإضافة إلى التقارير ومعطيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر هذا ما أدى إلى وجود صعوبات خلال البحث منها :

- ❖ نقص المعلومات الخاصة بهذا المجال
- ❖ نقص الدراسات السابقة في قطاع النفط .
- ❖ ضيق الوقت يعرقل الباحث في الإلمام بكل جوانب الموضوع لما لهذا من جوانب كثيرة.
- ❖ نقص المعلومات التي تواكب التطورات الاقتصادية.

الدراسات السابقة :

❖ شبيبي عبد الرحيم ، بن بوزيان محمد ، شكوري سيدي محمد ، الأثار الاقتصادية الكلية للصدمات السياسية المالية بالجزائر دراسة تطبيقية ، تلمسان ، الجزائر .

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعم قوته، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات قضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، و هذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي، نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة. وعليه تسعى هذه الورقة البحثية المتواضعة إلى تسليط الضوء على تطور الأداء الاقتصادي الكلي

للسياسة المالية بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية التي يشهدها البلد من خلال محاولة الإجابة عن السؤال التالي: ما هي آثار تقلبات (صدمات) أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاقتصاد الجزائري؟

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ووزارة المالية، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (WEO, IFS, GDF) و البنك العالمي (WDI) و أيضا Pen World T يستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1965-2007)، وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية، و نخص بالذكر نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (Structural Vector Auto Regression Models) SVAR و دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions) و أيضا تحليل التباين (Variance decomposition) لاختبار أثر الصدمات في أدوات السياسة المالية (الإنفاق العمومي و الإيرادات العمومية) على كل من: النمو الاقتصادي، الاستهلاك، الاستثمار الخاص، معدل الفائدة، مستوى الأسعار.

❖ مشدن وهيبية ، اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973- 2003 الجزائر ، 2004-2005 .

إن معرفة آثار البترول على الاقتصاد العربي تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة العربية من حصار وعدوان واحتلال العراق، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور البترول في المسار الاقتصادي للدول العربية من خلال إثارة الأزمت البترولية التي تعرض لها العالم منذ التصحيح السعري لسنة 1973 والى غاية سنة 2003، ومن خلال المناقشة نسلط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه البترول OPEP على

ضوء سياسة العربي في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وكذا الرهانات الحقيقية لمنظمة الدول المصدرة للبترول بعد العدوان الأمريكي على العراق.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة وطنيا وعربيا وإقليميا ودوليا، فإن الموضوع إضافة لذلك يفرض نفسه بقوة على الساحة الإعلامية أو الأكاديمية في الوقت الحالي خاصة بعد احتلال العراق وبرز البترول

كأهم دافع للهيمنة ، ارتأينا أن ندرس قضية السعر البترولي وتقلباته ومدى تأثيره على الاقتصاد العربي 2003 وقد قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي، الوصفي، الاستقرائي و الإحصائي - خلال

الفترة 1973

❖ علة محمد ، اثر الدولار على الاقتصاد الامريكي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2003-2002 .

تظهر أهمية البحث فهو يتطرق إلى فكرة الدولار التي ترمي إلى عملية ربط اقتصاد بلد ما بالدولار الأمريكي، أي استخدام الدولار في التعاملات الخارجية إلى جانب استخدام العملة المحلية في المعاملات الداخلية. كما يراد بها حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار. من هنا وتماشيا وطبيعة البحث الذي يأخذ في شقه النظري سرد الأحداث المتعلقة بالتطور التاريخي للنظام النقدي الدولي عبر مراحلها الماضية، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي للوقوف على تفاعل الأحداث التي جرت على خلفية أنظمة أسعار الصرف التي تم العمل بها كذلك الوقوف على النتائج المترتبة عن هذه الأنظمة مع تفسيرها بإرجاعها إلى أسباب و ضبط مختلف انعكاساتها و تأثيراتها و أخيرا الخصائص المتميزة بها ، كما تم اعتماد منهج دراسة الحالة فيما يخص المنهج التطبيقي و المتعلق في هذا الموضوع بأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، حيث من كان العمل من

خلال الأخذ بالمعطيات و الأرقام الدالة والتي تعتبر محصلة لمجموعة من الأنشطة والسياسات و القرارات زيادة على كونها نتاج لتأثير التعامل الكبير بالدولار الأمريكي.

تمهيد

تتميز المعاملات الاقتصادية الدولية بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقود مختلفة في عملية التسوية، فالنقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية الداخلية لنفس الاعتبار الذي تستخدم لأجله في المعاملات الدولية، لكن هذه الأخيرة تصطدم بأهم المشكلات التي تثير المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في دول مختلفة، ليس فقط مشكلة حساب قيمة هذه المعاملات و إنما أيضا كيفية تسوية هذه القيمة، حيث لو لم يكن هناك وجود لمثل هذه المشكلات لكان التحاسب و الدفع يتم بهذه العملة في مختلف دول العالم إلا ان العالم يتكون من دول عديدة لكل منها عملته الوطنية الخاصة به و هذا يعني أن التبادل الدولي يتطلب و جود نوع من المقارنة بين عملات الدول و بعضها البعض و هذا من شأنه أن يؤدي إلى ما يطلق عليه "الصرف الاجنبي" .

شهدت بداية السبعينات نموا كبيرا لعمليات الصرف الاجنبي، نتيجة إزالة القيود على اسواق الصرف و بفعل تحرير تحركات رؤوس الاموال بين مختلف المراكز المالية الدولية، كما زاد حجم عمليات الصرف الاجنبي زيادة كبيرة في الوقت الذي اعتمدت فيه أنظمة الصرف المعمومة والتي شهدت تقلبات حادة خصوصا مع دخول عنصر المضاربة و من خلال ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

الاول : ماهية سعر الصرف و أنظمته

الثاني : سوق الصرف الاجنبي

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و أنظمته

يعتبر سعر الصرف من أهم دعائم التبادل التجاري، حيث تتسبب التجارة الدولية في وجود الحاجة إلى شراء و بيع و اقتراض العملات الأجنبية ، فنجدها تشكل دورا هاما في رفع القدرة التنافسية للدولة و التي تترجم في الميزان المدفوعات و معدلات التضخم و غيرها من المؤشرات الاقتصادية المهمة الأخرى و لتوضيح ذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى :

- مفهوم سعر الصرف و ما يتضمنه من تعريف و أشكال و أهمية و أهدافه
- وظائف سعر الصرف الأجنبي
- أنظمة سعر الصرف الأجنبي

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف الاجنبي

الفرع الأول : تعريف سعر الصرف الأجنبي

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها متقاربة و يمكن أن نذكر منها :

" يطلق على سعر الصرف الذي يتم تداول عملة ما به في مقابل عملة أخرى في أسواق العملة الأجنبية سعر الصرف ،المحدد للمبادلة بين العمليتين و تشهد تحركات أسعار الصرف داخل السوق الحرة إرتفاعا و إنخفاضا وفقا لمقتضيات العرض و الطلب ، في حين أن أسعار الصرف تخضع للسيطرة داخل الأسواق المنظمة " ¹.

إن سعر الصرف هو سعر النسبي للعملات ، و نظام سعر الصرف العائم ، كما يمكن النظر إليه بشكل طبيعي الذي يحدده تفاعل العرض و الطلب في أسواق صرف العملة الأجنبية " ².

" سعر الصرف هو السعر النسبي للعملة الواحدة ضد عملة أخرى " ³.

¹ - برايان كويل : أسواق العملات الأجنبية ، دار الفاروق للنشر و التوزيع ، 2000 ، ص 08 .

²-Ben Patterson , dagmorir Sen Kiewicz , xaier action , **taux de change et politique Monétaire** , Document de travail , 2001 , P 19 .

³-Christion Bialés , **taux de change** , p 01 .

" و يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات من العملة المحلية إلى عملة أجنبية أخرى و بهذا فهو يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الإقتصاديات ، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية ، و تكلفة الموارد المستوردة ، و بالتالي على التضخم و الناتج و العمالة ، و هو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية، حيث يركز هذا التعريف على دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي و كذا دور سعر الصرف كسياسة اقتصادية تستخدم من طرف الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة"¹

" سعر الصرف هو قيمة عملة واحدة ضد أخرى ، أسعار الصرف التي تختلف بشكل مستمر تعتمد على العرض و الطلب أو على العملات في سوق الصرف الأجنبي أهمها سعر صرف اليورو / الدولار "².

و من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة الأخرى ، و الذي يتم على أساسه المبادلة بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شرائها بوحدة واحدة من العملية الوطنية أو بشكل آخر ، عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.³

الفرع الثاني : أهمية سعر الصرف

يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، و ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات ، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب ، و من جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية و تزيد من الطلب على العملة الأجنبية في السوق الوطني أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على

¹ - أويابة صالح ، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي و دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009) مذكرة شهادة

الماجستير تخصص التجارة الدولية ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بغرداية ، 2010 - 2011 ، ص 13 .

²-www.infinance.fr/article/bouree/forex/article-le-taux-de-change-difinition-et-fonctionnement-53-.htm,01-01-2013 , 12:30

³ - بن بريكة الزهرة ، دراسة إقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (1993 - 2006) مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، 2006 - 2007 ، ص 02 .

العملات الأجنبية و تزيد من عرض العملة الوطنية في السوق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية و تزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطنية .¹

إن أهمية سعر الصرف لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق رأس المال و عوامل الإنتاج و ما يربط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية ، لذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار و أخطرها في الوقت ذاته فهو أهم الأسعار كونه أداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرض و فعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة و ما يترتب عن ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال إنتاج العمالة و النمو بشكل عام ، و من أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيء و غير مرض يؤدي إلى زيادة تدهور القدرة التنافسية للدولة و ما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه .²

الفرع الثالث : وظائف سعر الصرف الأجنبي

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد من بينها :

أولاً : الوظيفة القياسية : يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة و الأسعار المحلية من جهة أخرى ، و عن طريقه نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة .

ثانياً : الوظيفة التطورية : يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات ، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية ، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف الملائم لتشجيع واردات معينة، و بالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان و هنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة و اليابان و عندما

¹-jps-dir.com/forum/forum-Posts.daspTiD=906

يوم 2013/01/01 الساعة : 13:03

² - بن بريكة الزهرة ، مرجع سابق ، ص 2 .

يرتفع سعر الصرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية .¹

ثالثا : الوظيفة التوزيعية :

إن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية عن طريق التبادل التجاري، إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تتعكس في حالة رفع القيمة الخارجية للعملة لبلد من البلدان ، إذ أن ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الإستيرادات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة ، كما أن تخفيض لقيمة الخارجية للعملة يؤثر سلبا على حصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل الأخرى في حالة تصدير هذه منتجاتها إلى بلد الأول .²

الفرع الرابع : أشكال سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف منها :

1 - سعر الصرف الاسمي

يعر على أنه سعر العملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، و يمكن أن ينعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية ، أي سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي للعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما ، ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية ، و سعر صرف هوائي و هو

¹ - عبد الرزاق بن الزاوي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر إنحرافه عن مستواه التوازني على نمو الإقتصادي في الجزائر في

فترة 1970 - 2007 ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010 -

2011 ، ص 05 .

² - درقان يمينة ، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب ، رسالة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2010 - 2011 ، ص 09 .

عكس الصرف المعمول به في الأسواق الموازية ، و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت و لنفس العملة في نفس البلد .¹

2 - سعر الصرف الحقيقي :

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ، فلو أخذنا بلدين كألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي :

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{eP^*}{P}$$

حيث : e : سعر الصرف الاسمي بين الدولار و الدينار

P* : متوسط سعر السلع في منطقة اليورو

P : متوسط سعر السلع في أمريكا

و تستعمل عدة مقاييس لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك ، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار و السلع الغير قابلة للإتجار و أيضا مقياس قيمة الأجور البيئية المحسوبة بالدولار ، يستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات البيئية التي تتغير من دولة لأخرى .²

3 - سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن مؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر الصرف عملة ما بشدة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار ثنائية

¹ - عطاء الله بن طيرش ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة غرداية ، 2010-2011 ، ص 48 .

² - بودري شريف ، تقلبات أسعار الصرف الدولار - الأورو و أثرها على الإقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2008 - 2009 ، ص 8 .

و هو يدل على مدى تحسن أو تطوير عملة ما بالنسبة لسلة من العملات الأخرى و يمكن قياسه باستخدام مؤشر لا يبرز لأرقام القياسية .

4 - سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

من أجل أن يكون سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج ، لابد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار البينية¹ .

المطلب الثاني : أنظمة سعر الصرف الأجنبي

يقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات و قد تعددت أنظمة أسعار الصرف عبر التاريخ بسبب تعدد الأنظمة النقدية الدولية ، و يمكن حصر أنظمة الصرف حسب نظام بريتن وودز في :

أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز و أنظمة صرف بعد انهيار نظام بريتن وودز

الفرع الأول : أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز

و يمكن حصرها فيما يلي :

- أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب : نتيجة للتطورات الحاصلة في التجارة الدولية و التي صاحبها تحركات كبيرة للتدفقات المالية و النقدية بين الدول بعد الحرب العالمية الأولى ، و التي تتطلب سيولة نقدية كافية ، و هو ما لم تستطيع البنوك المركزية تحقيقه من تغطية بالذهب . أدركت القوى النقدية العالمية 1922 حتمية إعادة بناء النظام النقدي الدولي و ذلك بإعادة الاعتبار للذهب و يصبح أساس المعاملات، لكنها واجهت مشكلة ندرة الذهب و ضغط الطلب عليه فخرجت بفكرة تحقق مزايا قاعدة الذهب فكانت قاعدة الصرف بالذهب، حيث توفر على

¹ - عطاء الله بن طيرش ، مرجع سابق ، ص 49 .

السلطات النقدية تكوين احتياطات من الذهب غطاء لعملتها ، إذ يمكنها الاحتفاظ بعملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب و سندات و أصول أخرى كغطاء لعملتها .¹

و من بين أسس هذا النظام ما يلي:²

- أن كل عملية معرفة بوزن معين من الذهب
- يمكن تحويل الورقة النقدية من والي الذهب عند سعر التعادل
- أن علاقة العملات ببعضها تقوم على أساس ما تحتويه كل منها من الذهب
- حرية تصدير و إستيراد الذهب
- حرية السك
- أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية : منذ الحرب العالمية الأولى و قاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية ، فقد بدأت الدول الواحدة تلو الأخرى تتخلى عن قاعدة الذهب و تأخذ بقاعدة أخرى ، هي أهم تتحدد بالعرض و الطلب تتخذ شكلا جديدا لم تعرفه في ظل قاعدة الذهب و من بين صفات هذه القاعدة ما يلي :
- الذهب يبعد عن ميدان النقد فلا تسك منه العملة و لا يتمتع بحرية سك و لا قوة إبراء و لا تقرر له حرية التصدير ولا الاستيراد، ولكن كل ما يمكن أن يؤدي الذهب من دور هنا أن يدخل تركيب غطاء إصدار العملة الورقية .
- العملة الورقية هي العملة القانونية ، التي يتولى بنك الإصدار إصدارها طبق لغطاء معين يتكون في أغلبية من أوراق .
- العملة الورقية يتحدد لها من قبل السلطات النقدية سعر بالعملات الأجنبية و هو سعر تحكمي تعمل الدولة على استقراره .³

¹ - علة محمد ،الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الإقتصاد الجزائري ، رسالة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002 – 2003 ، ص ص 25 ، 26 .

² - هجير عدنان زكي أمين ، مرجع سابق ، ص 262 .

³ - مجدي محمود شهاب ، الإقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2007 ، ص 252 .

• نظام الرقابة على الصرف : تم توجه معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلا من سعر الصرف الذي يتم تحديده وفق لآلية السوق في ظل استخدام النقود الورقية بعد التخلي عن قاعدة الذهب ، و ما رافق هذا الاستخدام من تقلبات واضحة في أسعار الصرف . و تم اختيار هذا التوجه للحد من هذه التقلبات من ناحية و تحقيق أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها ، و بالتالي فإن نظام سعر الصرف يعني إشراف الدولة و تحكمها في عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه ، و لذلك فإن الدولة لا تتيح الحرية للأفراد في التعامل بالصرف الأجنبي و قد تمثل السبب الأساسي للأخذ بنظام الرقابة على الصرف ما ولدته الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات من آثار، أدت إلى عجز موازين مدفوعات الدول حيث لم تتجح وسائل الأخرى في علاج هذا العجز و بالتالي اللجوء إلى نظام الرقابة على الصرف في محاولة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و جوهر هذا النظام هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة حيث يعتمد هذا النظام على التمييز الاقتصادي سواء بين الدول أو بين السلع .

و يهدف نظام الرقابة على سعر الصرف إلى تحقيق بعض الأهداف مثل : حماية الصناعات الناشئة ، تحسين ميزان المدفوعات ، زيادة الدخل و تحسين معدلات التبادل الدولي ، محاربة ظاهرة هروب رؤوس الأموال .¹

الفرع الثاني : أنظمة سعر الصرف بعد انهيار نظام بروتن وونز

• نظام سعر الصرف الثابت : يعبر سعر الصرف الثابت عن تبني السلطة النقدية لقيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس نقدي معين، وفق لهذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة أو يسمح لها بالتذبذب في حدود ضيقة جدا، و إذا ما بدأت أسعار الصرف في التحرك بصورة كبيرة فإنه يمكن للحكومة أن تتدخل في سوق الصرف لإبقائها في حدود مقبولة، حيث أن البلدان التي تنتهج هذا النظام أغلبها بلدان عربية تعمل بتثبيت سعر الصرف

¹ - أويابة صالح ، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي و دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009) ، مرجع سابق ،

الإسمي أمام عملة رئيسية أو سلة من العملات، لتثبيت سعر الصرف يعلن البنك المركزي عن سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة التثبيت.¹

و من خصائص سعر الصرف الثابت :

سعر ثابت يعني أن قيمة البلد تكون مثبتة إلى شيء ما آخر ، يتغير سعر الصرف الثابت بتغير إختيار عملة التثبيت .²

• نظام سعر الصرف العائم المدار : يعبر سعر الصرف المعوم المدار (أو ما يسمى بالأنظمة الوسطية أين يكون بين التثبيت و التعويم) عند قيام السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها بتواتر على مستوى احتياطياتها من الصرف الأجنبي و على أساس وضعية ميزان المدفوعات . إن الأخذ بنظام أسعار الصرف الوسيطة و مثال ذلك التعويم المدار، يتطلب من السلطات النقدية القيام بأنشطة في سوق الصرف الأجنبي لدعم الترتيبات المتبعة، و قد يستدعي ذلك القيام بعمليات تعتمد درجة نشاطها على السوق و أوضاعها مما يتبعه ذلك من اختيار مستوى السيولة الملائم الذي يجب الحفاظ عليه .³

• نظام سعر الصرف المتعدد : يتميز هذا النظام بمظهرين أساسيين :

من حيث بيع النقد الأجنبي أو شراءه أو هما معا ، فالنسبة لبيع النقد الأجنبي للواردات من أجل حماية الصناعات المحلية من المنافسة ، كما يمكن لها أن ترفع من سعر صرف عملتها للتخفيف من عبء ديونها الأجنبية ، أما من حيث شراء النقد الأجنبي يمكن للسلطات النقدية تبني سعر الصرف منخفض من أجل تشجيع الصادرات و للحصول على دخل،يمكنها من رفع سعر صرف عملتها

¹ - بوكريدي عبد القادر ، أثر مستوى احتياطات الصرف على الإقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2008 – 2009 ، ص 66 .

² - كامل بكري ، الإقتصاد الدولي التجارة و التمويل ، مصر ، 2003 ، ص ص 352 ، 353 .

³ - بوكريدي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 68 .

لمشاركة الشركات الأجنبية المستغلة للموارد الطبيعية كالبتروول نظرا لما تحققه هذه الشركات من أرباح¹.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تحاول كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول و أهمها ما يلي:

الفرع الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى " غوستاف كاميل " في اوائل العشرينات من القرن 20 . و تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل ما يتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية ، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج . و من هنا فإن تكلفة شراء السلعة ما في دولة لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في دولة أخرى .²

مثلا : تكلفة شراء سلعة ما في الولايات المتحدة الأمريكية هي نفسها تكلفة شرائها في الجزائر و هذا يعني أنه إذا كانت دولة " D " تعرف معدل تضخم أعلى من دولة " E " ، فهذا راجع إلى أن " D " تسعى إلى رفع واردتها و بالتالي تتخفف صادراتها و هذا يؤدي إلى انخفاض عملتها و تحقيق قيمة التعادل من جديد .³ و عليه فإن :

$$\frac{\text{سعر الصرف الأني للعملة في زمن 0}}{\text{مؤشر سعر في الخارج}} = \frac{\text{سعر الصرف الأني المتوقع للعملة في زمن 1}}{\text{مؤشر سعر في الداخل}}$$

و لقد تم اختيار هذه النظرية تبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية، إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها :

¹ - موري سمية ، أثار تقلبات أسعار الصرف على عائدات النفطية دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

التسيير الدولي للمؤسسات ، جامعة تلمسان ، 2009 – 2010 ، ص 14 .

² - عبد المجيد قدي : مدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004/2003 م ، ص ص 119 ، 120 .

³ - إبراهيم محمد فار : سعر الصرف بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 140 .

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار الاستهلاك أسعار الإنتاج أسعار الصادرات و الواردات إلخ .
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة و نفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس .
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل و بالنسبة للأسعار و مدونة الصادرات لنفس المتغيرين .
- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان (المدفوعات) العمليات الجارية و ليس بكامل ميزان المدفوعات .
- تعتقد هذه النظرية بأنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية و الإعلامية .
- تتوفر السلطات الإقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات .
- وجود بعض السلع و الخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات .
- هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل : تغيير أدوات المستهلكين و ظهور المنتجات البديلة إلى .
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع و المستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل و سعر الصرف هو المتغير التابع .
- يمكن للدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية .

و يتوقف نجاح نظرية تعادل القدرة الشرائية على :

- سيادة حرية التجارة الدولية : و ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار .
- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى و عدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة ¹ .

الفرع الثاني : نظرية تعادل سعر الفائدة

¹ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ص 119 - 120 .

طورت هذه النظرية من طرف كيينز سنة 1923 و تشترط بهذه النظرية بأن معدل التأجير المشتري، أو معدل التسليم للعملة يجب أن يعكس اختلاف معدل الفائدة بين بلدين، و حسب هذه النظرية فإن المستثمر عند وضع أمواله في الخارج يكون المعدل "IE" مرتفع عن السوق المحلي فهو يتحصل بذلك عن معدل إيراد مرتفع عن الذي يتحصل عليه في سوقه، حيث يكون اختلاف المعدل الفائدة معوض بالفرق بين السعر المحلي و السعر الآجل .¹

مثلا : يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم "M" في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا و يحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$ حيث "id" هو معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الأني (نقدا) و توظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie و إعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية و يمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا :

$$(1)..... M(1+ID) = \frac{M}{CC} (1+ie) \times CT(1)$$

حيث CC : سعر الصرف الأني (عقدا)

CT : سعر الصرف الآجل

ie : معدل الفائدة الخارجي الاسمي

id : معدل الفائدة الداخلي الاسمي

المعادلة (1) تؤدي إلى أن :

$$(2)..... \frac{CT}{CC} = \frac{1+id}{1+ie}$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) نحصل على :

¹ - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 م ، ص 95 .

$$\frac{CT-CC}{CC} = id + ie^1$$

الفرع الثالث : نظرية الأرصدة و نظرية سعر الخصم

أولاً : نظرية الأرصدة

تقوم هذه النظرية على إعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإن حقق ميزان المدفوعات فائض فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، و هذا يؤدي إلى قيمتها الخارجية و العكس صحيح ، و يعتبر بعض الإقتصادييين أمثال " ديهال " أن فترة الحرب العالمية كانت مؤثر على صحة النظرية و ذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم يتأثر رغم الزيادة الكبيرة لكمية النقود و معدل دورانها و إرتفاع مستوى الأسعار، و سبب ذلك التوازن الحسابي² بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدينه في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة³

ثانياً : نظرية الخصم

إن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة هذا البلد، ذلك برفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة ، فيعمل على جذب رؤوس الأموال فيزداد طلب الأجانب على عملة هذا البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها على العكس من ذلك فإن إنخفاض سعر الخصم يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية و القومية بعملة الدولة إلى مناطق ذات سعر فائدة مرتفع، فيؤدي ذلك زيادة عرض العملة فعجز في ميزان المدفوعات فتتخفص القيمة الخارجية للعملة و قد استشهد ويشال على صحة النظرية من تجارب البنوك المركزية⁴.

الفرع الرابع : نظرية كفاءة الأسواق و نظرية الإنتاجية

¹ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ص 121 - 122 .

² - محمد عبد العزيز عجيمة : الإقتصاد الدولي ، الإسكندرية ، 2000 م، ص ص 73 - 76 .

³ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ص 123 - 124 .

⁴ - محمد عبد العزيز عجيمة مرجع سابق ، ص ص 73 ، 76 .

إن مفهوم السوق الكفاء قدم من طرف الاقتصادي " Eugène Fama " في بداية السبعينات ، فيكون السوق كفاءً أو فعال إذا كانت تعكس فيه الأسعار على وجه السرعة لكل المعلومات المتاحة و بدون تكلفة .

و تفيد نظرية الأسواق الفعالة أن سعر الصرف الآجل يعكس كلية جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف ، و من بين التعاريف التي تخص بها فعالية الأسواق أن السعر الحالي يتضمن كلية جميع المعلومات المتوفرة ، و في حالة أسواق الصرف فإن الفعالية تعني أن توقعات المتعاملين الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل في السوق الكفاء :

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف العاجلة و الآجلة .
- تكاليف المعاملات ضعيفة .
- تغيرات أسعار الصرف العشوائية .

هناك جدل قائم اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبيًا، هذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك أظهر بعضها " جيدي " في 1975 م دراسات " هانت " 1986 م ، " كيريني و "ماك دونالد" في 1989 م، يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيًا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف .¹

ثانيا : النظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه الإنتاجية لهذه الدولة .

باعتبار أن حجم و كفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر الصرف العملة المحلية فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل قصد الاستثمار ، و منه الطلب على العملة المحلية يرتفع ، و بالتالي تحسن سعر صرف العملة ، و تحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية و

¹ - درقان يمينة ، دراسات تقلبات أسعار الصرف في مدى القصير ، إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي ، مرجع سابق ، ص ص 44 - 54 .

ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة و منه انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة .

- ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر الصرف العملة المحلية للانخفاض الإنتاج و انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة ، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات و هي وضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924 م و يحدث هذا في معظم الدول النامية .
- أما في حالة تحسن المستوى الإنتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات ، و حدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي ، على هذه الأخيرة و هي الوضعية التي عرفتها الهند بعد حرب العالمية الثانية ، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية الهندية على أساس الجنيه الإسترليني .

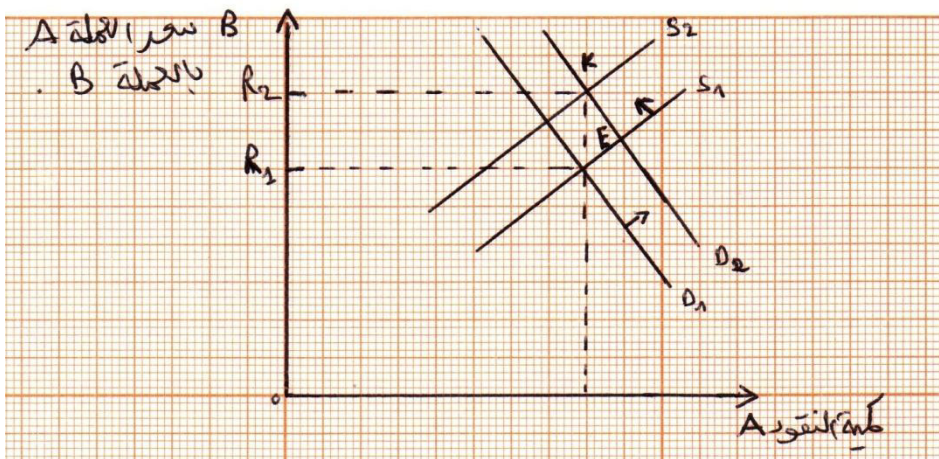
المطلب الرابع : محددات سعر الصرف

الفرع الأول : كمية النقود

لقد أخذ الإقتصادي الأمريكي " ميلتون فريدمان " على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود و لكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة " عرض النقد و تغيرات الأسعار و الناتج " إذ يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود و أن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج و حركات الأسعار أيضا و في ذلك يقول فريدمان (ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه و بالعكس، و على حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا و صاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه، و قد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج و تغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما : تغيرات الإنتاج و تغيرات كمية النقود

و يذهب النقديون أكثر من ذلك حيث يعتبرون سعر الصرف بأنه سعر نسبي لعمليتين، و بالتالي فهو يتحدد بالطلب و العرض النسبي لكليهما و في ظل افتراض تعادل القوة الشرائية فإن العرض المحلي

للقود يحدد مستوى الأسعار المحلية، و بالتالي فإن سعر الصرف يحدده المعروض النقدي في الدولة المعنية بالنسبة للمعروض النقدي في الدولة الأخرى، هذا نموذج لأسعار الصرف و أسعار الفائدة بالتغير فقط مع جمود بقية الأسعار و لا سيما أسعار السلع، فعند ارتفاع العرض المحلي للقود ستتخفض أسعار الفائدة و ستدفع رؤوس الأموال إلى خارج مخلفة ورائها العملة المحلية بقيمتها المنخفضة و سعر الصرف الأجنبي المرتفع، و ضمن النموذج النقدي الثالث أو نموذج توازن المنخفضة فإن عمليات السوق المفتوحة التي تقوم بها السلطة النقدية بها أثرها على سعر الصرف، فعلمية شراء السندات المحلية مقابل زيادة عرض النقد ستؤدي إلى خفض الأسعار و رفع أسعار السندات المحلية، ما يدفع الحائزين على تعويض النقص في حافظاتهم من الأوراق المالية بشراء سندات أجنبية مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف و رفع أسعار السندات الأجنبية مقومة بالعملة المحلية، و بالتالي انخفاض أسعار الفائدة المحلية و انخفاض سعر الصرف العملة المحلية و أحيانا تستخدم السلطة النقدية أسلوب التدخل المعقم للتأثير على سعر الصرف دون التأثير على عرض النقد حيث يتم شراء أو بيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية بقصد التأثير على سعر الصرف حيث يتزامن شراء المواطنين العملات الأجنبية شراء السلطات النقدية السندات المحلية.¹



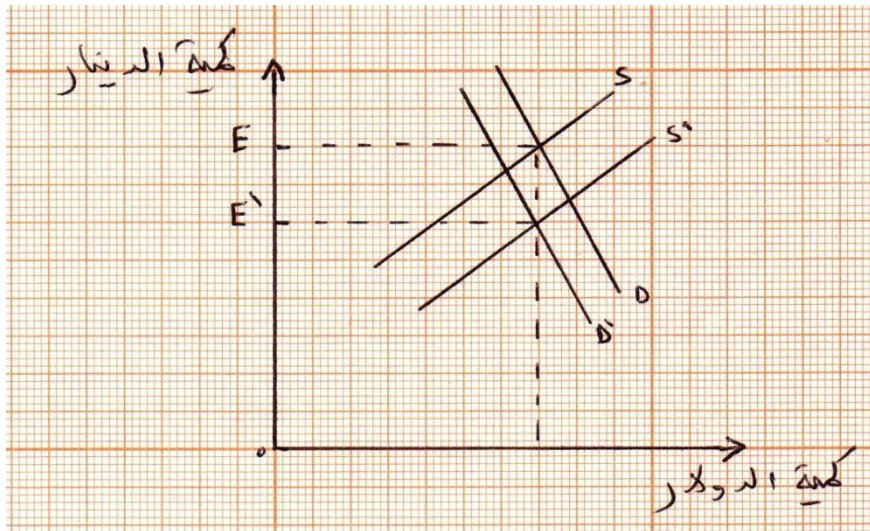
¹ - عبد المحسن جليل عبد المحسن الغالبي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية و تطبيقات ، مرجع سابق ، ص ص 61 - 63 - 64 .

شكل رقم (01) يوضح أثر الإفراط بإصدار النقدي على رفع سعر الصرف¹

الفرع الثاني : التضخم

كلما كان معدل التضخم كبير في دولة ما كلما أنخفض سعر صرفها بالنسبة لدولة أخرى و لتوضيح ذلك بمثال التالي :

لنفرض أن معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه بالجزائر، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على الدولار في الجزائر إلى "D" و يتحرك منحنى عرض الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى "S" و ينخفض سعر الصرف لهذا التطورات إلى مستوى "E".



شكل رقم (02) : يوضح آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف

شرح : الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم يستعمل على تقليل الإستيراد من طرف الأجانب من سلع ذلك البلد و بالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض العملة².

و خلاصة القول أن تأثير مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الإستادات و الطلب على النقد الأجنبي، و انخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الأجنبي مما

¹ - عبد المحسن جليل عبد المحسن الغالي ، مرجع سابق ، ص 63 .

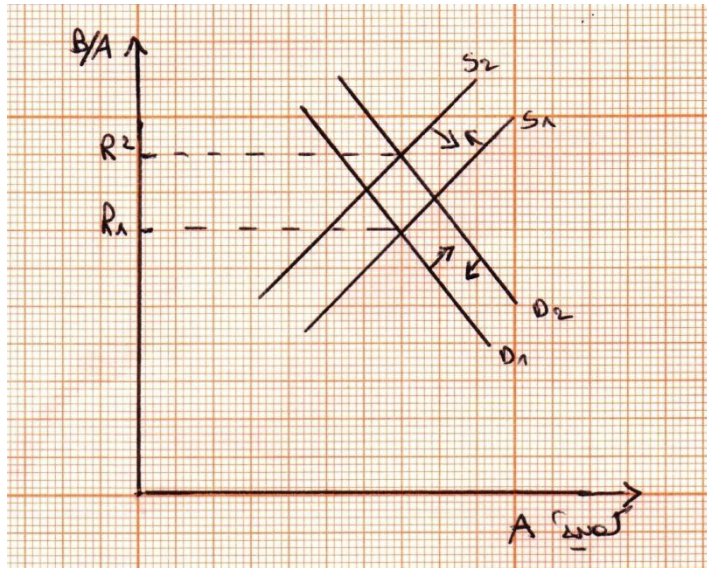
² - بسام الحجار : العلاقات الإقتصادية الدولية ، المؤسسات الجامعية كالدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، ص 22 .

يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع و منه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار و تغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف و تقلباته .¹

الفرع الثالث : أسعار الفائدة

إذا زادت أسعار الفائدة المحلية مقارنة بتلك السائدة في دولة أخرى أو في العالم الخارجي يكون ذلك دافعا لزيادة تدفقات رأس المال للدخل و هبوطها بالنسبة للدول الأخرى ، و يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الطلب على العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية فيرتفع سعر صرفها .

و من أمثلة ذلك ما يشير إليه استقرار التاريخ النقدي من إصدار السلطات النقدية في ألمانيا خلال عام 1992 م، على بقاء أسعار الفائدة في السوق الألمانية عند مستويات مرتفعة مقارنة بنظائرها ليس فقط في USA بل في باقي دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، هذا الإصرار أدى إلى استمرار المركز القوي للمارك الألماني في مواجهة عملات الدول الأخرى الإرتكازية لا سيما الدولار الأمريكي و الجنيه الإسترليني .²



شكل (03) يوضح تغيرات سعر الفائدة و أثرها على سعر الصرف

الفرع الرابع : ميزان المدفوعات

¹ - عبد المحسن جليل عبد المحسن الغالي ، مرجع سابق ، ص 69 .

² - محمد خليل الحمزاوي : سوق الصرف الأجنبي (ماهية ، مدرجاته الأساسية ، تطوره) ، مصر ، 2004 م ، ص ص 44 -

يعد توازن و الاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل في سعر الصرف، كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ،و لكن الحديث لا ينصب على التوازن و الاختلال المحاسبي لأن هذا حتما سيكون حاصلًا سبب استخدام طريقة القيد المزدوج في تدوين بيانات ميزان المدفوعات، بل أنه يتمحور حول التوازن و الاختلال الإقتصادي فيه ، و يمكن القول بوجود اختلال فيه ميزان المدفوعات في حالة حصول تباين بين مدفوعات و مقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر سنة عادة ، يمكن معرفة الاختلال الإقتصادي من خلال¹:

1 - التغير في أرصدة الذهب و النقد الأجنبي : فالتغير في أرصدة الميزان ينعكس بالضرورة على موجودات البلد من الذهب و النقد الأجنبي لأن أي عملية اقتصادية للبلد تتم مع البلدان الأخرى ترافقها حركة نقد أجنبي و لذلك فإن اختلال الميزان تتم بتسوية من خلال التغير في الأرصدة المركزية من الذهب و النقد الأجنبي .

2 - التغير في ميزان المدفوعات الأساسي : الذي يتكون من ميزان الحساب الجاري و حساب رأس المال طويل الأجل إذ يتم من خلاله تحديد حجم الاختلال و عادة ما يتم التصحيح من خلال حركة رأس المال قصير الأجل و تغيرات الذهب و النقد الأجنبي .

3 - التغير في السيولة الخارجية : و التي تساوي الاحتياطات الرسمية مضاف إليها التغيرات الصافية في الالتزامات قصيرة الأجل، و مثل هذا المقياس يوضح الكيفية التي يتم بموجبها تصحيح مواقع الميزان التي تقع فوق الخط من خلال تغير الأرصدة المركزية للبلد عن الذهب و نقد أجنبي بما فيه أرصدة البنوك التجارية تجاه البلدان الأخرى .

4 - العمليات التلقائية : يتضمن ميزان المدفوعات عمليات تلقائية أو مستقلة و عمليات موازنة فالمستقلة تشمل كل العمليات التي تتم بدون ملاحظة وضع ميزان المدفوعات، في حين أن العمليات الموازنة التي تستهدف التمويل العمليات المستقلة و عليه فالصادرات و الإستيراد من السلع و الخدمات و المدفوعات من طرف واحد و حركة رؤوس الأموال تشكل عمليات ذات طابع مستقل، أما عمليات الموازنة فهي عمليات التمويل للفائض في الواردات على الصادرات و الذي يتم عن طريق اللجوء إلى الاحتياطي الذهبي و العملات الأجنبية، أو الافتراض لإيجاد التوازن في الحساب الجاري .

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي ، مرجع سابق ، ص ص 69 - 71 .

الفرع الخامس : ظروف السوق

إن طريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار و التقارير و المعلومات التي تستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساسا و قويا في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت آخر مختلف تماما، فالتقارير و التصريحات و الإشاعات نفسها تؤثر على الأسعار بدرجات أخرى ضعيف فنظرة المتعاملين في السوق و تجاوبهم لتطورات و أحداثه مختلفة و متضادة حول نفس الموضوع فقد يتحدد رأي بعضهم مثلا وفقا لاتجاه الأسعار طويلة الأجل و المبني على مؤشرات الأساسية، في حين يتحدد رأي البعض وفق لاتجاه الأسعار¹ قصيرة الأجل المبني على ردود فعل السوق السريع و ظروفه الفنية و السيكولوجية .

الفرع السادس : خبرة المتعاملين و أوضاعهم

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم و خبراتهم بالسوق و أحواله بتحديد اتجاه الأسعار و اتخاذ قراراتهم بشأن و تحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه و بناءا عليه فإن الأسعار فضلا عن الأسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين و الأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغيرهم بزيادة حجمها و العكس يحدث إن كانت قليلة .

و تتأثر أسعار العملات و أيضا بسياسة المتعاملين فيما يتعلق بأوضاعهم من العملات الأجنبية و بتغطية هذه الأوضاع فسياساتهم بخصوص حجم هذه الأوضاع و مبالغها و الأوقات المسموح لهم الاحتفاظ بها . كلها أمور تؤثر على أسعار العملات الأجنبية و إن أي تغيير في السياسات سيؤدي إلى تغيير في الأسعار² .

¹ - ماهر كنج شكري ، مروان عوض ، المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق ، عمان ، ط 1 ، 2004 ، م ، ص ص 219 - 220 .

² - ماهر كنج شكري ، مروان عوض : مالية الدولة "العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق ، عمان ، ط 1 ، 2004 ، ص ص 219 - 220 .

المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي

أدت الحرب العالمية الثانية إلى مداوات بريتون و ودي حيث تم إنشاء نظام نقدي دولي و جعلته يرتكز على الدولار و بعد أن عمل بانتظام خلال عقدين من الزمن ، بدأ النظام بالتدهور إبتدا من 1960 م ليتوقف عن العمل سنة 1973 م .

و منذ 1971 م بدأت تدريجيا عمليات الصرف المتقلب تحل محل عمليات الصرف الثابت التي كانت تميز نظام بريتن و ودي في نفس الوقت و بالنسبة للبعض هذا يفسر ذلك . إنتشر سوق دولي واسع لرؤوس الأموال و قد توسعت كذلك الأسواق الأوروبية التي لم تكن موجودة في البداية التسعينات لتصل اليوم إلى حجم إجمالي أعلى ب 2000 مليار دولار أو ما يعادلها .

و من خلال هذا تطرقنا في هذا المبحث إلى : مفهوم سوق الصرف و ما يتضمنه من تعريف و خصائص ، و وظائف سوق الصرف كما تطرقنا في المطلب الثالث إلى الأعوان المتدخلون في سوق الصرف و أهم العملات التي يتم بها التعامل دوليا . بالإضافة إلى أهم العمليات التي تتم على مستوى سوق الصرف .

المطلب الأول : مفهوم سوق الصرف

الفرع الأول : تعريف سوق الصرف

هناك عدة تعاريف من بينها :

" تتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف *Marché change* و هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة و لكن هذا المكان ليس محدود الحيز الجغرافي ، و إنما يقصد به شبكة العلاقات

الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة " ¹ .

" هو مكان تلاقي عرض و الطلب مختلف العملات و من خلاله يتم تحديد سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى "

هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الخارجية أو بتدفق رؤوس الأموال . و ما تجدر الإشارة إليه أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية عبر شبكات المعلوماتية و الكوابل الهاتفية " ²

" هو السوق الذي تنفذ فيه عمليات الشراء و البيع للعملات الأجنبية و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات الإتصال أو الأقمار الصناعية يتم إنشاؤه من قبل شركات الخدمات المالية مثل رويتر و تعمل 24 ساعة و هذا نتيجة إختلاف التوقيت في هذه الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل و بعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ و سانغافورة و بعدها بساعتين أسواق نيودلهي بالعمل بعدها أسواق البحرين و الشرق الأوسط ثم الأسواق الأوروبية ³

" سوق الصرف الأجنبي سوق لشراء و بيع العملات الأجنبية . و الأسعار المقررة تتحدد مثل كل الأسعار بتفاعل العرض و الطلب . و سوق الصرف الأجنبي ليست سوق منتظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع فليس لها مكان رئيسي يجتمع فيه المتعاملون ، كما أنها ليست قاصرة على أي بلد واحد " ⁴

¹ - يرجى زيارة الموقع : 30: 15 / 03 / 2013 <http://www.onefd.edu.dz>

² - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 5 ، 2005 م ، ص 109 .

³ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ص 108 - 109 .

⁴ - كامل بكري ، رمضان محمد مقلّة ، محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية للطبع و

النشر و التوزيع ، مصر 2000 م ، ص ص 371 - 373 .

" هو مكان يتكون أساسا من عدد من البنوك ينخرط بنشاط في إستبدال العملات الأجنبية فالبنوك تصنع سوق الصرف " ¹

الفرع الثاني : خصائص سوق الصرف

تتميز أسواق الصرف الأجنبية بالخصائص التالية :

- 1 - يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم و أكبر و أوسع سوق مالي في العالم وقد قدر بنك التسوية الدولية من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات للأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية هو : 1190 مليار دولار في أبريل 1995 م .
- 2 - رغم انتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل إتحاد العالم إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن و نيويورك و طوكيو و تصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30 % هذا كل الصفقات بينما تصل حصة كل من نيويورك و طوكيو إلى 16 % و 10 % على التوالي ، و تستحوذ الأسواق الثلاثة على نسبة 56 % من صفقات العملات الأجنبية في العالم .²
- 3 - تركيز السوق حيث ما يعادل ثلثي ($\frac{2}{3}$) صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك ، حوالي 76 % من المعاملات تخص العملاء الغير ماليين ، أما الجزء الباقي من المعاملات 20 % فيشمل مؤسسات مالية خلاف سماسرة البنوك و التي هي في الأغلب شركات أوراق مالية تعمل في أسواق القروض و الأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء مرحلة واحدة لعملاتها .

¹ - صبحي تادريس قريصه و كامل عبد المقصود بكري ، النقود و البنوك و التجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية ،

الإسكندرية ، 1974 م ، ص 449 .

² - عطاء الله بن طيرش ، مرجع سابق ، ص 16 .

4 - تتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة ، فالصفقات و تنفذ بكثرة ، حيث تكتتب المؤسسة العادية للمسمرة ما بين 3000 و 4000 تذكرة معاملات لصفقات في العملة الأجنبية خلال يوم متوسط من 24 ساعة .

5 - تجرى الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار و الليل و تشمل في أغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة .¹

الفرع الثالث : أنواع سعر الصرف الأجنبي

1 - سعر الصرف العاجل " الآني " Sport Exchange Rate

يقصد بسعر الصرف العاجل أو الآني هو سعر الصرف الذي يتحدد بسبب عمليات بيع و شراء العملات الأجنبية في السوق في الوقت نفسه أي في لحظة الحاضرة² و إتمام عملية التسليم و الإستلام في الوقت نفسه ، و من بين خصائص سعر الصرف العاجل هي :

- العمليات الفورية تشكل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي .
- تسعير العملات تكون بالدولار حتى لو كان الدولار غير مشترك في الصفقات .
- تنشط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستمرة بسبب الإختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية .
- تلجأ البنوك المركزية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض و الطلب بالعملة من خلال بيع و شراء العملات و منه تأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعا و إنخفاضاً خاصة في ظل نظام التعويم الحر .
- تؤخذ أسعار البيع و الشراء على أنها عاجلة إذا تم تحديد تاريخ التسليم في الصفقة المبرمة .
- تعمل سوق الصرف العاجلة في ظل وجود سعر الصرف عاجل رسمي .
- تتكون سوق الصرف العاجل في بعض الدول من جزئين¹ :

¹ - علة محمد ، مرجع سابق ، ص 72 .

² - هجير عننان زكي أمين ، مرجع سابق ، ص 260 .

سوق صرف رسمية / سوق صرف حرة

2 - سعر الصرف الأجل Frowarel Exchange Rate

الذي يتحدد ببيع و شراء عملات محددة على أن يتم التسليم في إستحقاقات محددة مستقبلا " البيع و الشراء الأجل " و إستحقاق العقود الأجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية و هي لمدة شهر و شهرين و 3 أشهر و 6 أشهر و سنة ، و العمليات التي تقل عن 6 أشهر هي الأكثر تداولاً و سوقها دائما نشطة و عميقة .²

و من بين خصائص سعر الصرف الأجل ما يلي :

- تتميز العقود في هذه السوق بنمطية ، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاثة أشهر ستة أشهر ، تسعة أشهر ، إثني عشر شهرا سنتين إلخ .
- إمكانية تمديد العملية الأجلة من خلال إجراء عمليتين هما :
أ - عملية عاجلة لأجل ترصيد العملة الأجلة الأولى .
ب - أخذ عملية أجلة جديدة تحت شروط السوق و في يوم التمديد
- العمليات الأجلة للعملات الأجنبية تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء و لا يوجد سعر أجل رسمي .
- لا تتدخل البنوك المركزية في السوق الصرف الأجلة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عمليات المضاربة بقوة .³

المطلب الثاني : وظائف سوق الصرف

إن إدارة النقد لوظائفه في إطار النشاط الإقتصادي ينحصر في حدود دولية و يعجز عن أدائها في الدول الاخرى و لكن الاداة التي تمكن مختلف العملات من أداء وظائفها خارج حدودها الوطنية هي سوق الصرف الاجنبي و عليه فإن هذا السوق يقوم بوظائف التالية :

¹ - متولي عبد القادر ، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير ، الأردن ، 2010 م ، ص 270 .

² - عبد المحسن جليل عبد الحسن الغالبي ، المرجع السابق ، ص 35 .

³ - متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 271 .

1 - التغطية : إن أسعار الصرف الاجنبي عادة ما تتطلب عبر الزمن لظروف معينة و لذلك فإن أي شخص يقوم بإستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض إما لخطر دفعه أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية و يمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية

و يقصد بالتغطية " تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف حيث يتم الإتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة " .

مثال شركة يابانية مدينة بمبلغ 1000 دولار لمصدر أمريكي يستحق الدفع بعد أربع شهور منذ السعر الفوري 1 دولار = 1,3 ين ، ففي هذه الحالة يتوجب على الشركة اليابانية دفع ما يعادل 1300 ين للمصدر الأمريكي إذا ارتفع السعر الفوري للصرف بعد أربع شهور إلى 1,4 ين للدولار يتوجب على هذه الشركة دفع 1400 ين أي فارق 100 عن قبل أربع شهور .

و عن طريق عملية التغطية يمكن للشركة اليابانية اليوم شراء 1000 دولار ب 1,3 ين للدولار لتتسلمها بعد أربع شهور بغض النظر عن السعر الحاضر السائد في ذلك الوقت أي مخاطر في الصرف حين مجيء موعد تسليم الالتزام¹ .

2 - تسوية المدفوعات الدولية : إن من أهم الوظائف التي يؤديها سوق الصرف الأجنبي أنه يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى و تسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة و غير المنظورة و الرأسمالية الطويلة و القصيرة الأجل لتسوية الحقوق الدائنة و المدينة في الوقت نفسه و يتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان و هي الحوالات التلغرافية و الحوالات المصرفية و الكمبيالات و غيرها² .

3 - التحكيم و الموازنة :

¹ - موري سمية ، مرجع سابق ، ص 15 .

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقاته) ، مرجع

سابق ، ص 37 .

هناك نوعان من التحكيم

- التحكيم الثنائي (الجغرافي) : يساعد التحكيم الثنائي على أن تكون التسعيرة متقاربة في مختلف الأسواق المالية خلال نفس الفترة الزمنية ونفس العملات .
- التحكيم المتعدد : يستخدم هذا التحكيم في حالة وجود اختلاف في الأسعار المتقاطعة ، حيث تكون هناك ثلاث عملات أجنبية .

4 - المضاربة : هي عكس عمليات التغطية فبينما الشخص الذي يقوم بعملية التغطية إنما يسعى لتغطية مخاطر الصرف ، إن المضارب يضع نفسه في مركز مكشوف حيث يهتم فقط بأن يستفيد من إمكانية حدوث تغيرات في السعر العاجل لإحدى العملات على مر الزمن ، أي أنه يقبل على الخطأ عمدا فالمضاربون هم الذين يحققون الكسب من التنبؤ من تغيرات في أسعار العملات المختلفة في المستقبل ، و يجد هؤلاء المضاربون السوق الأجل وسيلة مناسبة لتحقيق عملياتهم فهم يستطيعون القيام بعمليات المضاربة عن طريق شراء الصرف العاجل من العملة التي تنخفض أسعارها و الاحتفاظ بها إلى أن تتحقق تنبؤاتهم و ترتفع أسعار هذه العملات فيقومون ببيعها و تحقيق أرباح ¹.

المطلب الثالث : الأعوان المتدخلون في سوق الصرف

يمكن التمييز بين عدة أطراف يتعاملون مع السوق من بينهم :

1 - الوسطاء : هؤلاء الوسطاء لا يتدخلون في سوق الصرف لحسابهم الخاص فهم لا يأخذون أي موقع من عملية الصرف ، فيقومون فقط بالربط بين الطرفين أحدهما مشتري و الآخر البائع و يتقاضون عن تدخلهم هذا عمولة ثابتة متفق عليها مسبقا تحسب نسبة مئوية من حجم الصفقة غالبا (0.01 %) و يربطون علاقات مع البنوك سواء بالهاتف أو بمختلف وسائل الاتصال الأخرى سواء لدورهم في الوساطة أو كمقدمي معلومات هذا من جهة ، و بفضل الحجم الكبير لاتصالاتهم يمكنهم جمع أوامر الشراء أو البيع بعدد كبير من البنوك من جهة أخرى ، فهم يعلمون زبائنهم بأحسن الأسعار التي يمكنهم الشراء أو البيع بها لمختلف العملات الصعبة المتداولة ففعاليتهم تقدر بمدى سرعتهم في إجراء العمليات و مصادقيتهم و هما الصفتان الضروريتان لأداء هذه المهنة .

1 - أحمد مندور : مقدمة في الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 م ، ص 138 .

أغلب دور الوساطة تنتشر بصفة كبيرة في المراكز المالية للندن و نيويورك كما أن حوالي 40% من التعاملات التي تجرى في مختلف أسواق الصرف العالمية ينفذها هؤلاء الوسطاء .¹

و يطلق على هؤلاء الوسطاء بصناع السوق الذين يهدفون إلى تحقيق الربح من الفرق بين السعر الذي يشترون به العملة و السعر الذي يبيعونها به .

2 - العملاء أو الزبائن : تضم هذه الفئة مجموعة من الهياكل المالية ، البنوك الصغيرة المؤسسات الصناعية و التجارية و المستثمرون الدوليون و تكون العلاقة التي تربط بعض هذه المؤسسات بسوق الصرف علاقة غير مباشرة و ذلك بواسطة المضارب المرتبط بالزبون و بعضها الآخر يتعامل في سوق الصرف بتوسط البنوك التجارية و الوكالات المتخصصة .²

3 - المضاربون و المراجعون :

يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة و بالبنوك و لهم معرفة و تجربة حول أحوال و الظروف الصرف و يمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين :

- المضارب المرتبط بالزبون : يتمثل دور المضارب في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من المؤسسات أو أفراد و في إطار إتجاهات الأسعار يقوم بإتخاذ القرارات المناسبة و ذلك عن طريق قيامه ببيع أو شراء عملات أجنبية .
- المضارب المرتبط بالسوق : تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربين في مراقبة و متابعة العمليات و التقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون و ذلك من أجل محاولة تقدير إتجاهات تحركات أحوال السوق .³

¹ - منير إبراهيم هندي : الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مصر ، 1998 م ، ص 400 .

² - السعيد عناني : أثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها حالة مؤسسة الملح بسكرة ، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص المؤسسات ، 2005 - 2006 م ، ص 07 .

³ - السعيد عناني ، مرجع سابق ، ص ص 6 - 7 .

أما المراجعون فهم الذين يهتمون فرصة وجود فروق في أسعار الصرف لعملة واحدة بين سوقين مختلفين ، حيث يقومون بالشراء من سوق ذات السعر المنخفض و البيع في السوق ذات السعر المرتفع ، و يحققون الربح من الفرق بين السعيرين ¹.

4 - البنوك المركزية :

تكون تدخلات هذه البنوك في السياق الإقتصادي أو النقدي فهي تلعب دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على أسعار الصرف في حدود معينة أو داخل مجال محدد مسبقا من خلال مسار الشراء أو البيع المكثف للعملات الصعبة حسب الإتجاه الذي تريده لأسعار الصرف و بنفس التدخل يمكنها أن تحافظ على عملتها الوطنية من خلال معدلات الفائدة (إقراض أو توظيف) . و هو المثال الذي كان عند تدخل دول السبعة الكبرى في العالم لإعادة إستقرار الدولار خلال سنوات 1987 و 1988 م . إذن فهي تقوم بمهنتين أساسيتين و هما :

- تنفيذ أوامر زبائنها الخاصين من إدارات عمومية ، البنوك المركزية الأجنبية و مختلف الهيئات المالية و الدولية .
- تنظيم تغيرات أسعار الصرف لعملتها الوطنية مقارنة بالعملات الصعبة سواء لأسباب متصلة بسياستها الإقتصادية الداخلة أو للحفاظ على المقابل الثابت في إطار الصرف الثابت ².

5 - البنوك التجارية : تتدخل سواء لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها و لكي تتمكن فعلا من تلبية حاجيات زبائنها من العملات الصعبة عليها أن تكون نشطة و متواجدة بشكل مستمر في هذه الأسواق . هذا التواجد لا يكون بنفس الكيفية و الإستمرارية لكل البنوك بحكم أنه مكلف ، و عليها كي تكون متواجدة فعلا أن تهيء الإمكانيات اللازمة في موارد بشرية و مادية مناسبة و إعداد غرفة خاصة لهذا النوع من العمليات (غرفة الصرف أو الصفقات) .

في البنوك المتخصصة في أسواق الصرف يدعون وكلاء الصرف وهم الذين ينفذون العمليات في تلك الغرفة ، يمكن أن يكون هؤلاء الوكلاء إما :

¹ - منير إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 441 .

² - شوقي طارق ، ص مرجع سابق ، ص 13 .

- محرکوا السوق : و الذين يضمون بصفة دائمة توفر السيولة في السوق لأنهم يعرضون و في كل لحظة أسعار صرف للشراء أو للبيع لعدد كبير من العملات الصعبة ، فهم يقومون بدور الطرف الآخر و عليه فأسعار الصرف التي يحددونها تعتبر مرجعا بالنسبة لمتعاملين آخرين فقط البنوك الكبرى التي يمكنها القيام بهذه الوظيفة .
- وكلاء الزبائن : و الذين هم مسؤولين عن الإستجابة لطلبات الزبائن من أجل تسهيل هذه العمليات على كل بنك متعامل في هذه السوق يجب أن تتوفر على شبكة من البنوك الممثلة لها في دول العالم و التي تتوسط لها لتسليم أو إستلام العملات المتفاوض عنها في السوق و ذلك بفتح حسابات لها في تلك البنوك بعملة الدولة المتواجدة فيها .
- كما يمكن الإشارة هنا أن هذه البنوك هي في الاصل مؤسسات تتميز بطابعها العالمي يمكنها إجراء عمليات لحسابها الخاص كونها مستثمرا أو مقترضا في أسواق الصرف مستعملة في ذلك خبرتها المكتسبة في هذا المجال و سهولة دخولها إلى مختلف الأسواق ¹.

6 – السماسرة : يقوم هؤلاء بدور الوساطة و التفاوض بين البائعين و المشترين في عمليات النقد الأجنبي و يعتمد السماسرة على ممارستهم و خبرتهم و معرفتهم في ظروف السوق و حجم المخاطر التي قد تنجم على عمليات الصرف ².

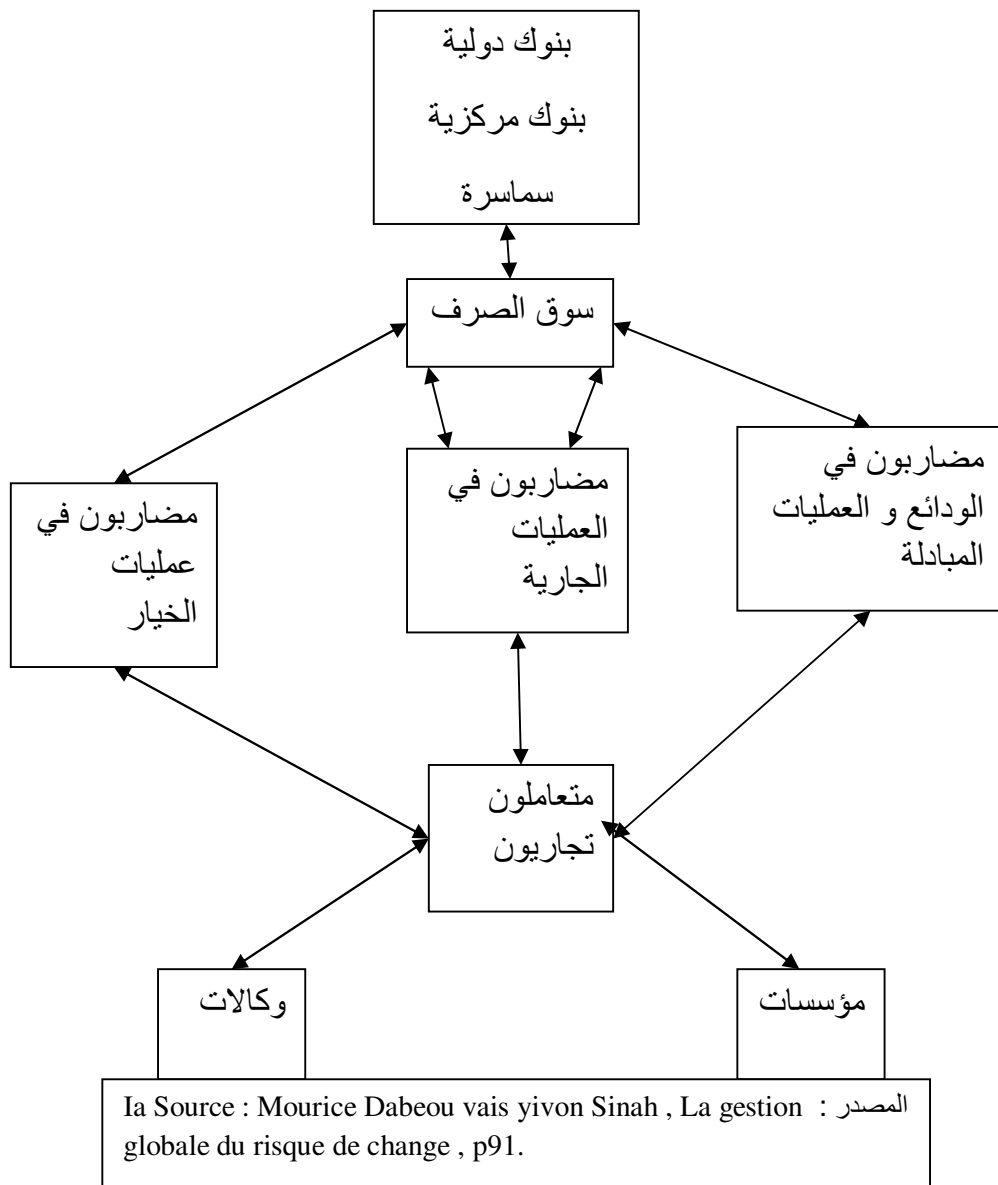
سوق الصرف و المتعاملون فيها ³

¹ - شوقي طارق ، ص مرجع سابق ، ص 13 .

² - السعيد عناني ، مرجع سابق ، ص 7 .

³ - السعيد عناني ، مرجع سابق ، ص 8 .

شكل رقم (04) : يوضح مختلف الاطراف التي تتعامل في سوق الصرف الاجنبي



يوضح هذا الشكل مختلف الأطراف التي تتعامل في سوق الصرف و من خلاله يمكننا توضيح العلاقات التي تربط بين المتعاملين و كذا قراءة آلية عمل و دور كل طرف فالبنوك الدولية و المركزية و كذلك السماسرة و المضاربين يتعاملون بطريقة مباشرة في السوق .

7 - حقوق السحب الخاصة : « DTS »

إضطرت السلطات النقدية الدولية إلى إتخاذ عدد من الإجراءات النقدية لإصلاح النظام النقدي الدولي ، و من أهم هذه الإجراءات ما تم الإتفاق عليه في الإجتماع السنوي لمحافظتي صندوق النقد الدولي بمدينة " ريودي جلنيرو " في سبتمبر 1967 م و الخاص بإنشاء حقوق السحب الخاصة حيز التنفيذ في 1970 م و قد نصت على مايلي :

- 1 - عملية إصدار هذا العنصر نشترط موافقة 85 % من أصوات الدول الأعضاء في الصندوق
- 2 - إعتبار حقوق السحب الخاصة تسهيلات نقدية إضافية أي أنها عنصر مساعد للسيولة
- 3 - البلد الساحب أي المدين مجبر على تسديد 30 % فقط من قيمة القروض .
- 4 - يقتصر حق إستعمال حقوق السحب الخاصة على البلدان المدينة فقط أي صاحبة العجز .
- 6 - التقيد بسقف أعلى لحقوق السحب الخاصة حيث في حالة الفائض لا يتعدى مقدار السحب ثلاثة أضعاف حصته من حقوق السحب .
- 7 - نصت على أن صندوق النقد الدولي هو الوحيد من يملك حق تمديد نوع النقود التي يراد سحبها بخلاف السحب بخلاف العادية التي يحق للبلد الساحب حق إختيار النقد .
- 8 - عملية إقتراض حقوق السحب الخاصة تتم من خلال إشتراكات البلدان الأعضاء ولا تقرض من الأموال الخاصة بالصندوق .

9 - تعتبر وحدة حقوق السحب الخاصة وحدة حساب في صندوق النقد الدولي و في منظمات دولية و إقليمية أخرى زيادة على بعض الإتفاقيات الدولية التي تعتبرها أساس لوحدة حسابية ، كما تستخدم في حساب الادوات المالية .¹

المطلب الرابع : العملات الصعبة المتعامل بها في سوق الصرف

تعتبر العملات الأتي ذكرها من أكثر العملات تداولاً في سوق الصرف . و تتبع أهميتها من خلال الوزن الذي تلعبه في التجارة الدولية و تتمثل في :

1 - الدولار الأمريكي : نتيجة للنمو المتزايد للمبادلات العالمية و اعتباراً لمحدودية الذهب في مساهمة هذا النمو و بالتالي تلبية مختلف حاجيات الدول كان لزاماً حدوث تطور مقابل في السيولة الدولية سواء تعلق الأمر بكميتها أو بطبيعة العناصر التي تتألف منها . حتى تتم مواكبة تسوية المدفوعات الدولية .²

و في سنة 1985 م تم إقرار الدولار عملة نقدية رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية و حدد مقداره بالنسبة للغرام من الذهب ب 1,6037 و بعد الحرب العالمية الثانية إنفرد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية بموجب اتفاقية بريتن و ونذر سنة 1944 م استناداً إلى قيامه بدور المعادل لجميع العملات القابلة للتحويل في العالم نظراً لقابلية تحويله إلى ذهب على أساس سعر ثابت حسب نفس الإتفاقية .³

و يستمد الدولار أهميته من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث أن الدولار يستخدم في تسوية 51 % من التجارة العالمية و يسيطر على 60 % من احتياط الدول من العملات الصعبة .

و نظراً لأهمية الدولار الكبيرة بين العملات . فمنذ عام 1981 م و حتى منتصف 1985 قابل الارتفاع الكبير في قيمة الدولار انخفاض مماثل في قيم بقية العملات و إبتداءاً من النصف الثاني من عام 1985

¹ - علة محمد ، مرجع سابق ، ص ص 31 - 32 .

² - علة محمد ، مرجع سابق ، ص 30 .

³ - موري سمية ، مرجع سابق ، ص ص 19 - 20 .

م حصل العكس تماما حيث كان انخفاض في الدولار يقابله ارتفاع في بقية العملات ، مما إنعكس سلبا على القدرة التنافسية لأسعار السلع الأوروبية و اليابانية .¹

2 - الجنيه الإسترليني : احتل الجنيه الإسترليني حتى الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية ، فما كان على الدول إلا أن تحصل على الذهب أو الإسترليني لتسديد التزامها الدولية .

و قد سمح هذا الوضع لإنجلترا من تحقيق تطورا اقتصادي صناعي هائل وقة عالمية ساعدتها في السيطرة على النظام التحويل و الائتمان الدولي و مما ساعد في ذلك استنادا لإسترليني لقاعدة الذهب الدولية و وجود شبكة من المصارف العالمية بلندن تمكنت من تجميع المدخرات العالمية و التحكم في الائتمان الدولي .

و في أعقاب إنتهاء الحرب العالمية تعرض الإسترليني لأزمات متعاقبة أثرت عليه كعملة إرتكازية و كوسيلة أساسية للدفع فتخلى عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي .

3 - الأورو : إعتمدت بلجيكا ، ألمانيا ، فلندا ، فرنسا ، إيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، النمسا ، البرتغال ، إسبانيا ، دخول الاورو رسميا في 01-01-1999 م و إستطاعت اليونان اللحاق بالمجموعة في 01-01-2002 م بينما ظلت الدانيمارك السويد ، المملكة المتحدة خارج المجموعة و إعتبارا من 01-01-2002 م طرح البنك المركزي الاوروبي و البنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة الاورو عملة الاورو الورقية و الاورو المعدنية حيث يمثل الأورو 20 % من الناتج المحلي العالمي و 7 % من التجارة العالمية .²

4 - الين الياباني : يأتي الين الياباني في المرتبة الثالثة من ترتيب العملات الدولية و يمثل نسبة من الناتج المحلي العالمي و التجارة العالمية .³

¹ -مروان عطون : الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال) ، ديوان المطبوعات الجامعية ،

الجزائر ، 2000 م ، ص 17 .

² - موري سمية ، مرجع سابق ، ص 19 .

³ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 113 .

خلاصة الفصل

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الأخرى و تمثل القيمة الحقيقية للعملة المحلية المقياس الحقيقي للتنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية و بالتالي صادراته و وارداته فضلا عن كونه وسيلة هامة في تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية .

و قد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب و إنتهت اليوم إلى نظام الصرف الدائم إتباعه العديد من الدول من حاليا ، كما تخلت هذه الدول على نظام الرقابة على الصرف و التثبيت .

كما تعتبر قوة سعر الصرف عملة بلد ما المرآة العاكسة كقوة إقتصاده و بالتالي على حجم صادراته و وارداته و في هذا الصدد قامت العديد من النظريات بتفسير الإختلاف في أسعار الصرف بين البلدان و كل منها لها منطقات و نتائج و تختلف عن الأخرى .

و يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الاجنبي ، كما يتم الإتجار فيه بالعملات الدولية المعروفة و في هذا السوق يقوم الافراد و المؤسسات ببيع العملات الأجنبية من أجل تسوية المدفوعات الدولية و بالتالي فهو يمثل حلقة هامة في التجارة الدولية .

تمهيد

تستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي و تخطى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي ، فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في إقتصادات البلدان المستهلكة ، يؤثر البترول بشكل حاسم في إقتصادات البلدان المنتجة ، من خلال توفير الطاقة و التمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية و الاجتماعية و تتسم سوق البترول العالمية، بتطور ديناميكي و بشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض و طلب فحسب بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات و التي اكتسبت دورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة .و تقوم الدول العربية المنتجة للبترول بدور هام و بارز في التأثير على سوق البترولية العالمية من خلال عضويتها في منظمة أوبك بفضل ما تملكه من احتياطات نفطية و غازية هائلة و استحواذها على جزء كبير من الإنتاج العالمي ، حيث تعتبر الجزائر من الدول المهمة في هذه المنظمة حيث يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، و قد عملت الجزائر طيلة العقود السابقة على مسايرة كل التغيرات الاقتصادية و التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم، و هذا ما دفعها إلى الإسراع في إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية للتكيف مع القطاع لشروط تسيير اقتصاد حر و تنافسي فقد عرفت الجزائر إصلاحات عديدة في القطاع ، و هذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

الأول : عن ماهية قطاع المحروقات و سياسة تسعيره

الثاني : قطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الأول : ماهية قطاع المحروقات و سياسة تسعيره

إن الثروة الصناعية و البترولية تعتبر أبرز المواد الأولية و من أهم و أكبر الأنشطة الصناعية الحديثة في الاقتصاد الصناعي العالمي عامة ، وفي الاقتصاديات العديدة من بلدان العالم وفي مختلف القارات تعتمد و بصورة و نسبة كبيرة و عالية على هذه الثروة الطبيعية و صناعتها الجوية مثل : فنزويلا - ليبيا - السعودية - الكويت - الجزائر إلخ .

المطلب الأول : مفهوم المحروقات (أصل و نشأة ، مكونات)

الفرع الأول : أصله و نشأته

إن كلمة البترول هي بالاصل كلمة لاتينية **Petroleum** و تعني **Petr** صخر + زيت **Oleum** أي بمعنى زيت الصخر .

و البترول مادة بسيطة و مركبة فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون ، و هو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها ، حيث كل جزئ يتألف من ذرات و تحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحدد لتكون جزيئاتها بالطريقة التي يتم بها هذا الإتحاد ، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى .

ان تواجد البترول في الطبيعة اما أن يكون في حالة صلبة أو شبه صلبة كحروق الأسفلت و هي حالات نادرة أو قد يوجد في حالة سائلة كالبترول الخام أو قد يتواجد في حالة غازية كغازات البترول، كما و أن السوائل و الغازات البترول قد تتواجد مختلطة مع بعضها البعض و لكن بنسبة مختلفة و متباينة و بحسب منطقتي تواجدها الجغرافي، يتواجد بها البترول الخام مختلط و بنسبة قليلة بالغاز الطبيعي مختلطا بنسبة قليلة مع البترول الخام كما هو الحال في حقول الغاز الطبيعي في منطقة الجزائر أو بحر الشمال إلخ¹

الجدول رقم (01) : يوضح تاريخ إكتشاف البترول في بعض الدول

¹ - محمد أحمد الدوري : محاضرات في الإقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 م ، ص 08 .

التاريخ	البلدان
1859	الولايات المتحدة الأمريكية
1858	مملكة رومانيا
1873	كندا
1873	القوقاز (القيصرية)
1869	البيرو
1908	إيران
1911	مصر
1937	العراق
1983	الكويت
1943	المغرب
1956	الجزائر
1959	ليبيا

المصدر : محمد أحمد الدوري : محاضرات في الإقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 م ، ص 08 .

الفرع الثاني : مكوناته

البتترول الخام في طبيعته رغم كونه مادة متجانسة من عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم ، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب إحتواءه على المادة الكبريتية .

فالبتترول يتباين و يختلف في نوعه من بلد إلى آخر و حتى في داخل الحقل الواحد لا يتواجد بترول واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة .

فالمنطقة الاوروبية تحتوي على بترول مختلف عن بترول قارة الإفريقية ، و البترول العربي في المنطقة الاسيوية مختلف عن البترول العربي في المنطقة الافريقية ، كبار فينيا و هو البترول المحتوي على نسبة عالية في المركبات الهيدروكاربونية البارافينية. أو بترول نافيتيا و هو البترول المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافثينية ، أو يكون من المواد الإستقلنية /العطرية -الأزوماتية /

و هناك ما يقال بترول خفيف أو ثقيل أو متوسط ، أو يقال بترول حسب درجة الكثافة النوعية / عالي أو منخفض / أو قد يقال حلو أو مر للتدليل على مقدار و نسبة إحتوائه من المادة الكبريتية هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع البترول .

إن هذا الإختلاف و التباين في أنواع المادة البترولية تتجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة و النشاط الإقتصادي البترولي و من أبرز هذه التأثيرات هي كالأتي :

1 - التأثير على القيمة و سعر البترول .

2 - التأثير على الكلفة الإنتاجية البترولية .

3 - التأثير على العرض البترولي و ذلك من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار و نسبة المنتجات البترولية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع البترولي .

4 - التأثير على طريقة التكرير و نوعية المصافي البترولية .

البترول كمادة خام لا يمكن إستعماله و إستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلبية بترولية مختلفة، بعضها ذي قيمة سعرية و حرارية عالية مع سعة و تنوع في الإستهلاك و الإستعمال، البعض الآخر منها بطيء أو منخفض في سعره و حرارته مع محدودية و عدم تنوع في الإستعمال و الاستهلاك .

فالبترول الخام يتضمن و يستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها و إستعمالها ، فمنها المنتجات البترولية الرئيسية أو الثانوية أو منها الخفيفة الدليل على الخفة وزنها و سرعة تطايرها / أو ثقيلة أو متوسطة ، و هذه المنتجات البترولية هي كالأتي :

أ - المنتجات الخفيفة :

– الغاز الطبيعي Natural Gas

– بنزين الطائرات Aviation Gasoline

– بنزين السيارات Motor Gasoline

– كيروسن Kerosine

ب – المنتجات المتوسطة :

– زيت الغاز Gasoil

– زيت الديزل Dieseloil

– زيت التشحيم Lubricants

ج – المنتجات الثقيلة :

– زيت الوقود Bunker / Fuel oil

– الاسفلت Bitumen

– الشمع Wax¹

الفرع الثالث : خصائصه

إن خصائص السلعة البترولية مرتبطة بطبيعتها أو بكيفية إستغلالها، مما يكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب إستمرارية تعاضم قدرتها التنافسية و بصورة فاعلة و مؤثرة مع السلع البديلة و من أبرز مميزاتا :

أ – لميزة التكنولوجيا الفنية : ترتبط بمدى تطور أساليب معدات إستقلال الثروة البترولية .

ب – الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية) : حيث تتميز بإرتفاع إنتاجيتها و تزايدها بصورة مستمرة كبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى و خاصة المنافسة لها و البديلة .

ج – ميزة المرونة الحركة البترولية : حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها و تنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز و مناطق إستعمالها و إستهلاكها في أي منطقة من العالم .

¹ - محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ، ص ص 13 - 14 .

د - الميزة للإستعمال الواسع و غير المحدود : حيث أن لها منافع متنوعة و إستعمالات متزايدة رغم سعة و تعدد تلك الإستعمالات ¹.

المطلب الثاني : أهمية قطاع المحروقات

الفرع الأول : أهمية المحروقات على الصعيد الاقتصادي

تتشكل الطاقة برأي علماء الإقتصاد المحدثين أمثال أدلمان و فرانكل عامل جديد من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض ، العمل ، رأس المال و التنظيم و تعتبر المحروقات لحد الآن الأوفر والأسهل و الأفضل، كما أن نتيجة المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة و اعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي .

1 - دور المحروقات في القطاع الصناعي :

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، و يمكن القول أن العملية الصناعية لا يمكن أن تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون بترول فهو مصدر للحرارة ، الطاقة المحركة و أغراض أخرى و هو أساس الصناعة البتروكيمياوية بأكثر من 80 ألف .

2 - دور المحروقات في القطاع الزراعي : دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن يطلق عليه إسم " البيترو - زراعة " و ذلك لسببين رئيسيين هما :

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة .
- استعمال المنتجات البتروكيمياوية و أثرها في التقدم الزراعي .

في هذا السياق نشير إلى دور المنتجات الكيماوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي 50 % من سكان العالم، فقد أكدت الإحصائيات أنه سيرتفع تعداد سكان الأرض سنة 2030 م إلى 8.5 مليار نسمة و نحو 90 % من هذه الزيادات ستحدث في الدول النامية، كما يعاني العالم أيضا نقصا في السيروتين الحيواني بسبب الامراض التي تصيب الحيوانات و تقدر الخسارة منه حوالي 12 ألف دولار سنويا (20 % من قيمة الإنتاج)

¹ - زايدي حسبية ، أثر الصادرات النفطية على ميزان المدفوعات ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستير ، جامعة بسكرة ، 2010/2009 ، ص ص 10 - 11 .

في دراسة صادرة عن منظمة الأغذية و الزراعة "FAO" أشارت إلى أن الحل الأقرب لهذه المشكلة هو التوسع في إستخدام الأسمدة و المبيدات الحشرية.¹

3 - دور المحروقات في القطاع التجاري :

يشكل البترول و منتجاته سلعا تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الاسواق العالمية أكثرية البترول المستخدم في البلدان النامية، و من ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباح خيالية، ففي سنة 1984 م قدرت الأرباح الصافية المجموع الإحتكارات البترولية الغربية حوالي 27مليار دولار كان نصيب الإحتكارات الأمريكية منها 20 مليار دولار خلال سنوات 1974 - 1983 م، حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم مقداره 110 مليارات دولار كريح صافي نتيجة الإستثمارات البترولية في الخارج، كما حولت الشركات البريطانية و الهولندية و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات .

إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات في الدول هي الدول المنتجة للبترول و الدول غير المنتجة و المستهلكة و بلاد الشركات البترولية الكبرى، بينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة .

الفرع الثاني : أهمية المحروقات على الصعيد الإجتماعي

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بنائها بفضل البترول الذي يتألق دوره في المجال الإجتماعي .

1 - دور المحروقات في قطاع المواصلات :

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث، و تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك في العالم، و يعتبر البنزين وقود السيارات ، المازوت

¹ - مشدن وهيبة : أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد خلال الفترة (1973- 2003) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في لنقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2004- 2005 م ، ص ص 29 - 30 .

وقود الطائرات و البواخر ، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة و تجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتقدمة و تحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية .

2 - دور المحروقات في توليد الطاقة الكهربائية : يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة و النظافة .

3 - المنتجات البتروكيمياوية و إستخدامها : حلت المنتجات البتروكيمياوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الإستغناء عنها في حياتنا من مواد البلاستيك ، الألياف الصناعية ، المنظفات المطاط ، الادوية ، الدهانات ، الأسمدة .

الفرع الثالث : أهمية المحروقات على الصعيد السياسي

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ إكتشافه، إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث قال "كليمنصو" أثناء الحرب العالمية الأولى أن البترول ضروري كالدّم و كتب "كوليدج" رئيس الولايات المتحدة الامريكية سنة 1924 م عند إفتتاح اللجنة الفدرالية للبترول، أن تفوق الأمم يمكن أن يقدر بواسطة إمتلاك البترول و منتجاته و يعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدولة المنتجة و المستهلكة معا .

1 - بروز الدور السياسي للمحروقات (البترول) : المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساوي، فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك إحتياطا كبيرا من البترول، في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى بإستثناء الولايات المتحدة و الإتحاد السوفياتي السابق محرومة منه، هذا السبب جعل من البترول و كيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي و الإستراتيجي لدول العالم الصناعي ، حيث برز الدور السياسي للبترول بشكل بارز و فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط في ظل الصراع العربي -الإسرائيلي، فمن أزمة السويس 1956 م مرورا بحرب 1967 م فحرب أكتوبر 1973 م إلى حرب العراقية الإيرانية 1980 م ثم حرب الخليج 1991 م و العدوان الأخير على العراق 2003 م، كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الاكبر و هدفها المعلن و الخفي حتى أطلق عليه تسمية "حروب البترول" .

2 - البترول كسلاح سياسي : لقد إستعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث إستعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أمتت بترولها، و التي حاولت أن تتمرد على عقود الإمتيازات أو سبب للمنافسة، كما إستخدمته الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهدافها السياسية أو لتحسين أوضاعها الإقتصادية ، إستعملته الهيئات الدولية للضغط على الدول عن طريق الإجماع الدولي¹.

الفرع الرابع : أهمية المحروقات على الصعيد العسكري

يقول أوكونور في كتابه "امبراطورية البترول" الصادر في موسكو سنة 1985 م، من يمتلك البترول سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر و بفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو و بفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات إقتصادية كاملة .

1 - البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية :

يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2.5 و 4.5 م/ب/ي أي ما يعادل 5 % من الإستهلاك البترولي العالمي، و ترتفع هذه النسبة في حالة الحروب و تحتل وقود الطائرات النفاثة "الكيروسين" مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة، إذ تصل حصته إلى أكثر من 3/2 من الإستهلاك البترولي العسكري و بالرغم من التطور الحاصل في الاسلحة النووية فإن الخيار النووي لازال مخيفا .

2 - التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية :

تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم و أكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها و توزيعها في مناطق القتال، و تشمل على خزانات ضخمة ناقلات كبيرة سكك حديدية ، سيارات حوضية و خطط أنابيب .

¹ - مشدن وهيبة ، مرجع سابق ، ص 31 .

يعتبر خط أنابيب حلف الناتو¹ أطول خط إستراتيجي عسكري للوقود حيث يمتد مسافة 10000 كيلومتر في غرب أوروبا و جنوبا يخزن حوالي مليوني متر مكعب .

3 - البترول و إتجاهاته نتيجة الحرب :

إن الدولة التي تملك الوقود البترولي ما يكفي قوتها لفترة طويلة و تستطيع نقل تلك الإمدادات و تجهيزاتها إلى مناطق القتال، هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

4 - البترول سبب للحرب أو هدفا لها :

يبقى العامل الإقتصادي السبب الأهم وراء الحروب و من بينها محاولة السيطرة على المناطق الفنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.²

المطلب الثالث : تطور السوق البترولية العالمية³

تم صناعة البترول العالمية بكثافة التكاليف الرأسمالية في مراحلها المختلفة ، إبتداء من الإستكشافات و مرورا بالإنتاج و إنتهاءا بالتصنيع و التسويق ، و بسبب أهمية النفط كسلعة إستراتيجية و دوره المهم في الإقتصاد العالمي و تأثيره على القطاعات الإقتصادية المختلفة، فقد لاقت مسألة تنظيم السوق النفطية و إدارتها أهمية بالغة منذ بداية الصناعات النفطية ، و لم تتفرد الدول المنتجة بأمر تنظيم السوق من خلال منظمة الأوبك، بل شمل ذلك أيضا الدول المستهلكة و بالأخص الولايات المتحدة الامريكية، من خلال توظيف كافة الادوات و الوسائل المتاحة كما هو الحال في إستخدام المخزون النفطي الإستراتيجي الامريكي خلال تأثيرها الفاعل داخل منظمة الأوبك و إمتلاكها الجزء الأكبر من الطاقات الإنتاجية الفائضة في العالم، و يمكن تقسيم فترات تنظيم السوق النفطية إلى مرحلتين رئيسيتين و هما فترة ما قبل 1973 م و الفترة التي تليها .

الفرع الأول : فترة ما قبل عام 1973 م

¹ - حلف الشمال الاطلسي حلف الناتو حلف دفاعي يقوم على اساس التعاون العسكري و السياسي بين الدول الاعضاء ، تم توقيع معاهدة الحلف في واشنطن 1949 بين 12 دولة بغرض الدفاع عن مصالح دول أوروبا الغربية في مواجهة الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية .

² - مشدن وهيبة ، مرجع سابق ، ص 33 - 34 .

³ - الملتقى الاول حول : تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على الإقتصادات العربية ، ص 185 .

إتسمت هذه الفترة بسيطرة شركات النفط العالمية الكبرى، فبعد إكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة في ثلاثينيات القرن الماضي في مناطق خارج الولايات المتحدة و بالأخص في فنزويلا و منطقة الشرق الاوسط، تقلصت أهمية النفط الأمريكي في السوق النفطية العالمية سميت " بالأخوات السبع " و هي خمس شركات أمريكية : ستاندرد أويل نيوجرسي (أوكسون) تكساسو ، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (شيفرون) ، موبيل ، غلف ، و شركتان أوروبيتان و هما بي بي وشل ،الآن دور تلك الشركات أخذ في التقلص التدريجي بالأخص بعد الإكتشافات النفطية الجديدة التي تتحقق في مناطق أخرى من العالم، و ظهور عدد من شركات النفط المستقلة الجديدة و الذي كان بمثابة تهديد للميزة الاحتكارية التي تمتعت بها الشركات النفطية الكبرى لفترة طويلة من الزمن، و الذي كان بدوره أحد الأسباب الهامة وراء قيام منظمة أوبك .

و إستعادة دول أوبك سيطرتها على ثرواتها النفطية من خلال عمليات التأميم المباشر في بعض الدول، أو من خلال دخول حكومات الدول المنتجة شريكا في إمتلاك أصول الشركات العاملة في اراضيها و ما يتبع ذلك من حصولها على دور في قراراتها، و يمكن القول بأنه حتى خلال فترة سيطرة الشركات الكبرى على الصناعة النفطية العالمية كالدول العربية المنتجة للنفط منفرد، أو من خلال منظمة الأوبك ، دور في السوق النفطية من خلال ضغوطاتها على الشركات المذكورة

الفرع الثاني : فترة ما بعد 1973 م¹

في هذه المرحلة فقد بدأت بقيام بلدان أوبيك و من ضمنها الدول العربية ، بعملية تنظيم السوق بشكل مباشر بعد التعديل الجذري في ميزان القوى ما بين الشركات النفطية العاملة و حكومات دول الأوبيك، يعد أن أخذت تلك الحكومات على عاتقها مسؤولية أسعار نفوطها و قيام منظمة الاوبيك بدور المنسق بالنسبة لمستوى تلك الأسعار، التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين ب "الأسعار الرسمية" مرت منظمة اوبيك بمراحل مختلفة في علاقتها بالسوق، حيث أن التغييرات الجذرية التي طرأت على سوق النفط العالمية منذ ذلك الوقت دفعت دول المنظمة إلى إجراء تغييرات في أسلوب مقاربتها للسوق بطريقة تتناسب و الظروف السائدة في كل مرحلة، فخلال الفترة 1973- 1982 م اتبعت دول أوبيك في إدارتها للسوق إستراتيجية الدفاع عن الأسعار، حيث كانت تحدد سعر ثابت للنفط (الخام العربي

¹ - الملتقى الاول حول : تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على الإقتصادات العربية ، ص ص 186 - 187 .

الخفيف السعودي) . يتم تحديد أسعار النفط الأخرى على أساس الفروقات عن سعر نפט الإشارة و تسويق الكمية المطلوبة عند ذلك السعر ، و خلال فترة 1982-1985 م تبنت دول الأوبك إستراتيجية جديدة في إدارتها للسوق للدفاع عن السعر ، تعتمد على تحديد سقف إنتاجي للمنظمة و حصص الإنتاجية للدول الأعضاء فيها ، بالإضافة إلى إستمرارها في تحديد الأسعار ، إلا أن دول المنظمة لم تتمكن من المحافظة على سقف الإنتاج ما إضطر المنظمة إلى إتخاذ تخفيضات متتالية في السقف الإنتاجي و بالتالي تقلصت حصتها في السوق .

و لجأت المنظمة منذ نهاية عام 1987 م إلى تبني إستراتيجية الدفاع عن حصتها في السوق و قامت بتحديد سقف الإنتاج الكلي للمنظمة و توزيعه حصصا على الدول الأعضاء كأداة في إدارتها للسوق، تاركتا مسألة تحديد الأسعار لعوامل العرض و الطلب في سوق ، و الذي كان مطلبا رئيسيا للدول الصناعية التي إعتبرت أوبك كارتبلا مبتزا" للدولة المستهلكة ، في حين لم تعتبر تلك الدول تحالف الأخوات السبع و تثبيتها أسعارا متدنية للنفط الخام حتى فترة السبعينيات ، إبتزازا للدول المكاملة للإحتياجات ، و بعد إنهيار الأسعار في عام 1986 م تبنت دول المنظمة إستراتيجية وضع سعر مستهدف ليس لنوع واحد من النفط ، بل لمتوسط أسعار عدة خامات و الذي سمي ب " سلة خامات أوبك " مع ترك تحديد سعر كل خام لعوامل السوق و تبني آلية تحديد سقف و حصص للإنتاج للوصول إلى السعر المستهدف .

و تعتبر الفترة 1998-2000 م بمثابة فترة البحث عن إستقرار لسوق النفط العالمية بعد الأزمة المالية الآسيوية ، حيث كان الهدف من إستراتيجية الأوبك خلال تلك الفترة هو إعادة رفع الأسعار إلى مستويات معقولة و مقبولة ، كما بدأت أوبك أيضا بتفعيل الحوار من الدول المستهلكة بعد أن تم تجاوز مرحلة المجابهة مع تلك الدول ممثلة بوكالة الطاقة الدولية و بعد تحسين الأسعار في عام 1999 م ، قامت أوبك بإتباع سياسات متوسطة و بعيدة الأمد متعددة على آليات السوق و إعتمدت إستراتيجية الدفاع عن السعر، لكن بطريقة مختلفة مثلت بمجملها تحولا نوعيا في سلوكية أوبك في إدارتها للسوق عرفت بإتفاقية النطاق السعري (Price Band) تتخلص بوضع مدين أعلى و أدنى لسعر البرميل الواحد المصدر من سلة أوبك (22-28 دولار) مع آلية جديدة للدفاع عن سعر النفط لضمان إستقراره في السوق عند الحدين الأعلى و الأدنى معتمدة على تغيير حجم إنتاج النفط في البلدان الأعضاء ، و خلال المرحلة التي شهدت الأسعار العالية المذكورة في السوق النفط العالمي

بذلت الدول العربية الأعضاء في أوبيك أقصى جهودها بصورة منفردة أو ضمن الإطار الجماعي لمنظمة أوبيك لتهدئة السوق و تخفيض الأسعار إلى مستويات مناسبة لكل من الدول المنتجة و المستهلكة، و أكدت خلال مناسبات عديدة عن إستعدادها لتزيد السوق بما تحتاجه من إمدادات نفطية و في هذا المجال دخلت الدول العربية الأعضاء بإستثمارات هائلة في مجال توسيع طاقتها التكريرية في الداخل و الخارج لتخفيف حالة الإختناق في قطاع التكرير .

و من المتوقع أن يتأثر تنظيم السوق المستقبلي بعوامل عديدة مرتبطة بتطورات الطلب العالمي على النفط على الأمد البعيد، و سياسة الدول المستهلكة فيما يخص البدائل لنفوط أوبيك و الجوانب البيئية ، و الانتاج من دول خارج أوبيك و سياسات بلدان أوبيك فيما يخص زيادة الطاقات الإنتاجية و إستخدامها و مدى الانسجام فيما بين تلك البلدان ¹.

المطلب الرابع:محددات السعر البترولي و أنواعه

الفرع الأول : العوامل المحددة للسعر البترولي

لا يتحدد سعر البترول تلقائيا بل يخضع لعدة عوامل في فترات و يتذبذب في الفترات الأخرى تبعا لعدة محددات دقيقة :

1 - العرض البترولي العالمي : هو عبارة عن تلك الكميات المعروضة من البترول الخام التي تعرض في السوق البترولية و المخصصة للبيع خلال فترة زمنية معينة لتلبية حاجيات السوق ، و يتم عرض الكميات مضافا إليها بعض الإحتياطي كمؤونة لمواجهة حدوث خلل في تغطية الطلب العالمي .

1 . 1 -العوامل المؤثرة في العرض البترولي :

العارض البترولي هو أيضا يتأثر بعدة محددات و عوامل نذكر منها العوامل التي نراها أكثر أهمية:

¹ - الملتقى الاول حول : تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على الإقتصادات العربية ، ص ص 187 - 188 .

1 . 1 . 1 - الطلب البترولي : من البديهي أن كثرة الطلب يخلق لنا العرض فإن الطلب يعتبر من أهم العوامل التي تحفز العرض، فالطلب بكميات كبيرة تشجع على رفع مستوى الإنتاج كما و نوعا فالطلب على البترول الجزائري في الاسواق الدولية أدى بالجزائر للتفكير في الشراكة مع شركات دولية أيضا خوصصة قطاع المحروقات، مناجم تنقيب و إكتشاف آبار بترولية أخرى .

1 . 1 . 2 - السعر البترولي : إن إرتفاع سعر البترول مؤشر إيجابي لزيادة المداخيل الدولية ومن أجل الرفع أو الزيادة في نسبة هذه الفوائد ، و تحاول هذه الاخيرة الرفع من حصتها الإنتاجية من أجل عرض أكبر كمية و مضاعفة الفوائد و بالتالي تغطية العجز في القطاعات الأخرى .

2 - الطلب البترولي العالمي : الطلب البترولي عبارة عن تلك الكميات المطلوبة من البترول و مشتقاته و التي يحتاجها المستهلك عبر مختلف مناطق المعمورة في فترة زمنية معينة و بسعر معلوم في الكثير من المرات نجد مقولة الطلب على البترول هو طلب مشتق لأن البترول لا يتم إستهلاكه خاما، بل يتحول إلى مشتقات ذات طلب فعال بعد التكرير و التصفية مثل : كيروزان ، بنزين ، غاز...إلخ

2 . 1 . 1 - سعر البترول الخام : يتأثر الطلب بأهم عامل و هو سعر البترول إذ كلما إنخفضت أسعاره زاد الطلب عليه ، إما لسد حاجيات المستهلك أو تمويل منتوجات الشركة الصناعية بإعتبار الخام و مشتقاته مادة أولية لصناعتها، أما في حالة إرتفاع السعر فإن الطلب ينقص و المستهلك يتجه للتفكير في مصدر طاقة آخر كبديل أو خوفا من إستعمال البترول كسلاح - إنقطاعه من السوق - لذا تقوم حاليا الدول الصناعية بإستغلال الطاقة الشمسية و إبتكار مختلف التكنولوجيات بمواجهة مختلف المشاكل في هذا الإطار .

2 . 1 . 2 - سعر السلعة البديلة : نجد في السوق السلع البديلة أو المنافسة فأسعار هذه السلع تؤثر على الطلب البترولي فالمستهلك يختار البترول خلافا عن الطاقة الشمسية للسيارات مثلا : لأن سعر السلعة البديلة مرتفع مقارنة بالبترول، أما في حالة إنخفاض سعر السلع المنافسة للبترول هذا ما يستلزم زيادة الطلب على السلع البديلة و إنخفاضه على البترول لأنها أقل تكلفة .

2 . 2 - معدل النمو الإقتصادي : البترول مصدر طاقة مختلفة النشاطات الاقتصادية فكلما زاد النشاط الإقتصادي و توسع ، فإنه يتطلب كميات أكبر لتلبية حاجيات المؤسسة الصناعية التي تعتمد على البترول كمادة أولية¹ .

الفرع الثاني : أنواع سعر البترول²

1 - سعر البترول : هو تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة معينة و محددة نتيجة لتأثير عدة عوامل منها إقتصادية ، إجتماعية ، سياسية و مناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها .

كما أن سعر البترول هو ذلك السعر الذي يلتقي عنده العرض و الطلب لفترة زمنية معينة ، و لقد إختلفت طرق تحديد سعر البترول و العوامل المؤثرة فيه تبعا لعدة مراحل ففي المرحلة الأولى من إكتشافه كانت السوق الحرة و المنافسة شديدة بين الشركات البترولية، فقد كان يعرف سعر الصرف على أنه تكلفة إنتاج مضاف إليه ربح و لكن تغيير مفهومه تبعا لتغير الاسواق و كذلك تطور الازوضاع الإقتصادية و السياسية و بروز المنظمات الدولية ، و كما أن الأنظمة السياسية تغيرت في مضمونها و هدفها النظام الأحادي الذي تنتجه أمريكا و حلفائها، أما حاليا فسعر البترول أصبح يخضع لقانون السوق العرض و الطلب .

2 - أنواع سعر البترول

أنواع سعر البترول مختلفة تبعا لإختلاف الاسواق و تنوعها و من أهمها ما يلي :

2 . 1 - الأسعار المعلنة : ظهور السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية 1880 م فقد كان سعر تعلنه رسميا الشركات البترولية عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها للبترول من المنتجين بتطوير مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية، إنتقلت عملية الإعلان عن هذه الأسعار من الآبار إلى موانئ التصدير الميزة التنافسية لهذا النوع من الأسعار الثبات و الإستقرار، لأنه بتطوير السوق

¹ - Sonatrach le reve 8 aout , 2009 , P3 .

² - قبلي زهير : تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير و الطويل بإستخدام تقنيات التكامل المتزامن و نماذج تصحيح الخطأ ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد و القياس ، ص 3 .

البتروولية بظهور شركات بتروولية حرة جديدة إلى جانب الشركات الإحتكارية في أواخر الخمسينات و بداية الستينات التي أخذت تبيع بتروولها الخام بتقديم حسومات بيعه .

2 . 2 - الأسعار المحققة : برز هذا النوع بظهور الشركات البتروولية، حيث كانت أنذاك هذه الأخيرة تقدم حسومات متنوعة يرمي بها المشتري و هذا لأن العقود البتروولية كانت طويلة المدى و بكميات كبيرة يستوجب على تلك الشركات تقديم خدمات لإرضاء زبائنها .

2 . 3 - الأسعار المرجعية : هو سعر يقلل السعر المعلن و يزيد عن السعر الفعلي، إعتد كسعر معمول به بين بعض الدول البتروولية المنتجة و الشركات البتروولية لإقتسام الفوائد النفطية فيما بينهم منذ الستينات .

2 . 4 - سعر الكلفة الضريبية : في البلدان المنتجة للبتروول تقوم الشركات البتروولية بإستغلال الثروة النفطية لهذه البلدان أي إكتشاف تنقيب ، إستخراج حيث تقوم هذه الشركات بشراء البتروول منها بسعر تكلفة إستخراجية مضاف إليه نصيب الحكومة من ثم كل مشتقات البتروول تتيح نفس الطريق لإستخراج سعرها في الاسواق البتروولية .

2 . 5 - السعر الفوري : هو سعر غير مستقر لخضوعه لقانون العرض و الطلب، يتأثر بنوعية السوق المستهدف و المفاوضات المتوصل إليها كما تتم هذه المعاملة في مدة ما بين 15 إلى 20 يوما .

يمكن إنجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعيرية لأسعار البتروول الخام فيما يلي :

- قيام الحرب العالمية الثانية و ما تطلبته من إستهلاك واسع للبتروول
- التزايد الواسع و الكبير لمكانة و أهمية بترول الشرق الأوسط عالميا و بترول الخليج العربي خاصة في السوق البتروولية الدولية
- التناقض و التنافس في مصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية و شركاتها البتروولية و بين الحلفاء الرئيسية كفرنسا .
- إستمرار المحافظة على القوة التنافسية للبتروول الأمريكي إزاء البتروول الأجنبي ، و خاصة بترول المناطق الخليج العربي ، و ذلك بحصر منطقة سوقه في قسم السوق الأوروبية بشكل

خاص و ليس كل السوق الاوروبية ، إضافة إلى تحديد سعره المعلن وفق سعر البترول الأمريكي نلاحظ مرة أخرى أن معادلة التسعير و العوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للبترول ، و إنما المهم هم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و مصالح الشركات و مصالح الدول المستهلكة في أوروبا ، و بما أن عائدات الدول المنتجة ابتداءً من الخمسينيات كانت تحسب بالنسبة للسعر المعلن ، فإن أي خفض في السعر كان ينبغي إنخفاضاً في عائداتها ، أي أن شركات البترولية كانت تنفرد بقرارات التسعير تحدها تبعاً لمصالحها و مصالح الدول المستهلكة ، و دون أي إعتبار لمصالح الدول المنتجة التي ظلت عديمة التأثير في الاسعار حتى عام 1960 م حين أنشئت منظمة الأوبك ، و بدأت الدول المنتجة تشارك في عملية تحديد السعر .

التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الاسعار :

كانت الإتجاهات الوطنية و تزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة ، و بالتالي ضغط الرأي العام بها على حكوماتها للتحسين من شروط التعامل في البترول ، و لتؤكد حقها في جني ثرواتها البترولية و لتضع حداً للتحكم الإحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة ، و بالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم ، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و 1960 التعجل بإتخاذ الحكومات المنتجة موقفاً موحداً تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين ، و كان الهدف المعلن للمنظمة هو وضع الأسعار .

المطلب الخامس: أساليب التسعير في السوق البترولية¹

لقد كان التصحيح السعري 1973 م نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية ، و لذلك إرتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري 1973 م و التسعير بعده .

الفرع الأول : تسعير البترول قبل التصحيح السعري ل 1973 م

¹ - قويدري توشيح بوجمعة : إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على توازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، الشلف ، 2008 - 2009 م ، ص ص (63 - 67)

إن الشركات البترولية العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن إنفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة إستمرارها و رخائها ، و أهم دعائمات إحكام سيطرتها على الصناعة ، و يمكن تقسيم المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية :

1 - التسعير حسب نظام نقطتي الاساس الوحيد : كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية هي أكبر منتجي البترول في العالم ، و كانت أيضا أكبر مصدره ، و يبدو طبيعيا أن الأسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة الامريكية و مصالحتها ، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم باتت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيد، و قد كرس إتفاقية **كناكري** 1928 م و التي إنبثق عنها **كارتل** شركات البترول الكبرى حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك بصرف النظر عن مصدر الذي ورد منه البترول أو التكاليف في مرسيليا مثلا كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن مصدره الحقيقي الذي جاء منه البترول ، و كان الأمر بالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد إحتياجاته البترولية من اي مكان طالما أن سعره في نقطة التسليم كان واحدا .

لقد حقق هذا النظام من التسعير إنهيار على إثر تنبيه البحرية البريطانية إلى إرتفاع غير مبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية ، و تدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على شركات التي لم تجد مفر من الإعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول ، و حدد سعر البترول في "عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك ، و منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس خليج المكسيك و الخليج العربي مع تعادل في كلتا النقطتين .

يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بينه الدول المنتجة ، و بدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا و شيئا فشيئا ، إستطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الاسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت 1960 م و لأكثر من 10 سنوات بعد ذلك ، و بالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساس لحساب عائدات الحكومات المنتجة ، و بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تباع به الشركات و الذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20-25 % خلال الفترة .

الفرع الثاني : تسعير البترول بعد تصحيح سعري لـ 1973

لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض و الطلب إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة ، وخضع تسعير البترول لمشئنة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية ، كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول تفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر ، إذ أنه كان سعرا وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة ، و لم تكن هذه العوائد في أحسن حالاتها تشكل إلا الجزء اليسير مما كانت تحصل عليه الشركات من ارباح نتيجة عمليات و نقل و تكرير و تسويق البترول و لقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير البترول عن الآتي :

- لم تكن الاسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول ، و لكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول .
- لم تكن الأسعار تأخذ في حسابها التكاليف الحدية لحقول البترول صعبة .
- لم تكن أسعار البترول تأخذ في إعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج و قد أدى ذلك إلى زيادة حصة البترول في إجمالي إستهلاك الطاقة و هو الأمر الذي يعمل على سرعة نضوبه .
- لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية .

أخذت منظمة الاوبيك في أكتوبر 1973 م زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام و عائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية ، وقد قامت بإتخاذ قرار جماعي حول زيادة سعر بترولي إلى 10.34 دولار للبرميل إبتداءا من عام 1974 م ، إن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ و إنما ذلك كان نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل ، التي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدولة المصدرة للبترول و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

- أثبتت المواجهات الاخيرة بين منظمة الاوبيك و الشركات البترولية على قوة الدول المصدرة و صلابة الدعامات التي يتركز عليها موقفها في التفوض على الاسعار ، و على ضعف موقف

- الشركات البترولية ، و أعدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد إنتقل إلى حكومات الدول المصدرة .
- أدى الوعي البترولي إلى تنبيه الدول المصدرة للبترول الى تصحيح أسعار البترول بالنظر إلى الأهمية الحيوية في إقتصادياتها ، و ذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة .
 - تقادم معدل التضخم العالمي ، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها .
 - إتساع الفجوة بين الطلب و العرض العالمي من البترول ، و بالتالي تقادم أزمة الطاقة و تزايد القلق لدى الدول المستهلكة من إمكان تأمين احتياجاتها من البترول .
 - و ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة إستطاعت أن تبيع و بأسعار عالية بترول المشاركة خلافا لكل التوقعات السابقة ، لقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 م أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من البترول في ظل إتفاقيات المشاركة و أنها ستلجأ إلى إغراق السوق بأسعار منخفضة ، و لكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع بترولها ، و إنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة و ذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب ، و أدى هذا التطور إلى :
 - ثبوت قدرة الحكومات على التسويق .
 - ثبوت ارتفاع السعر الفعلي على السعر المعلن .
 - تشكك الحكومات المصدرة فيما إذا كانت شروط إتفاقيات المشاركة لصالحها .
- إن مراجعة هذه التطورات جميعا ، أثبتت أن تغيرا هاما قد حدث و هو إنكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يُلْم الدول المصدرة للبترول عن إستخدام قوتها و تحقيق ما كانت تسعى إليه و إن صورة الصناعة البترولية تغيرت بالكامل ، و لكن و بسبب الفوضى التي عرفتتها منظمة الاوبك نتيجة تعارض مصالح الدولة الأعضاء خاصة نيجيريا و إيران و سوء العلاقات العراقية الايرانية هذا من جهة ، و من جهة أخرى المنافسة قوية التي فرضتها الدولة غير الاعضاء في منظمة الاوبك بزيادة حصتها في الإنتاج و إغراق السوق البترولية ، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة في مجال التسعير و فتح المجال أمام ميكانيزمات العرض و الطلب للتأثير على أسعار البترول .
- التخلص من التبعية الإقتصادية للجزائر ، و المتعلقة أساس بالثروات الوطنية .

- إنهاء عقود الإمتياز التي إكتسبت صفة الإحتكارية في مراحل النقل و التسويق و الإنتاج النفطي .
- تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات " ترايسا ، سويغ و سوترا" ، و بيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي .
- رفع نسبة مشاركة و سيطرة سوناطراك إلى 51 % في عقود البحث و التنقيب .
- تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري .
- فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية سواء إطارات أو غيرها¹ .

أ - تأميم قطاع توزيع المحروقات : في شهر جانفي من عام 1967 م إشترت الجزائر كافة مصالح شركة البترول البريطانية "BP" في مجال توزيع المحروقات ، إلى جانب حصتها في مصفاة الجزائر العاصمة حيث إرتفعت حصة الجزائر من 10 % إلى 20.4 % و على إثر حرب 1967 م وضعت السلطات الجزائرية الشركات الأمريكية و البريطانية تحت الرقابة ، تمهيدا لإمتلاكها نهائيا ، عن طريق التأميم أو الشراء ، ليتم فيما بعد تأميم مصالح الشركتين الأمريكيتين "أسو" و "موبيل" في ميدان توزيع المحروقات ، و أصبح هذا الميدان وطنيا بنسبة 100 % و في عام 1968 م إشترت الجزائر حصة شركة "توتال" في مصفاة الجزائر و إرتفعت بذلك نسبة مساهمتها إلى 56 % .

ب - تأميم قطاع انتاج البترول : بعد تأميم كلي لقطاع توزيع المحروقات و جزء من قطاع التكرير ، توجهت الجزائر نحو تأميم قطاع الإنتاج ، فقد أصدرت في عام 1970 م قرارات بتأميم كافة الشركات غير الفرنسية العاملة في الإنتاج ، و قد شمل هذا التأميم كل من "شل" و "موبيل" و شركة "أميف" لتكون هذه القرارات تمهيدا للقرار التاريخي و الشجاع الذي أصدره رئيس الجمهورية الراحل هواري بومدين في 24 فيفري 1971 م ، بتأميم كل الشركات الفرنسية التي تعمل في الصحراء الجزائرية و التي كانت تتحكم فيما لا يقل عن ثلثي الإنتاج النفطي ، و بذلك تكون قد أحكمت سيطرتها على 80 % من عمليات التكرير و التنقيب و الإنتاج ، بالتأميم الكلي

¹ - زغيب شهرزاد ، حللمي حكيمة : قطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري ص ص 4 - 5 .

و تكون الجزائر بعد قرارات 24 فيفري 1971 م ، قد أكملت تأميم كل القطاع ، و السيطرة على شركات الإنتاج الفرنسية ترفع مساهمة الجزائر في هذه الشركات ب 51 %¹.

المبحث الثاني : قطاع المحروقات في الجزائر

عرف قطاع الطاقة و المناجم في بلادنا خلال فترة ممتدة بين السنوات 1962 و 2007 م تطورا في عدة مشاريع المنجزة و التي إتجهت نحو التحكم في آليات نمو الصناعة الطاقوية و المنجمية و التفتح على الإستثمار الأجنبي المباشر، و إخضاع المؤسسات الوطنية و الأجنبية العاملة في الجزائر إلى إلتزامات برامج النظافة و الأمن و الحماية البيئية، و أكدت التشريعية التي أصدرتها وزارة الطاقة و المناجم مؤخرا حول تطور القطاع خلال هذه الفترة أن امكانيات الجزائر من مواردها الطبيعية تبقى غير مكتشف كلية و غير مستقلة إجمالا، مما أدى إلى تكييف الإطار القانوني الذي يسمح بتكثيف الابحاث المنجمية و النفطية و كشفت من جانب آخر عن المعطيات المرتبطة بوثيرة التنقيب المنجمي و إنتاج النفط بالإضافة إلى مؤشرات الإقتصادية التي تعكس تضاعف رقم الأعمال شركة سونطراك و الجباية النفطية و الناتج الخام المرتبط بها إلى أكثر من 6 مرات بين 1999 و 2007 م مقارنة بالفترة الممتدة بين 1988 و 1999 م .

و لهذا تم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة مطالب حيث تضمن المطلب الأول تاريخ قطاع المحروقات في الجزائر و المطلب الثاني كان عن إمكانيات النفطية بالجزائر أما الثالث و الرابع فكان عن هيكل الصادرات الجزائرية و إستراتيجية قطاع المحروقات في الجزائر و بالنسبة لأخر مطلب فقد تضمن أثر أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر .

المطلب الأول : تاريخ المحروقات في الجزائر

الفرع الأول : قبل الاستقلال

¹ - محمد التهامي طواهر ، أمال رحمانى ، سارة لحيمر ، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956- 2012) التحديات ، أهم الإنجازات و الافاق ، ملتقى الدولي "الجزائر" خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة ، و الإقتصاد و المجتمع ، ص 06 .

إن المحروقات في الجزائر (نפט - غاز) موجودة منذ القدم و تمت ملاحظته على طبيعته من قبل الفينيقيين الرومان العرب و الأتراك ، إلا أن بداية الإستغلال الصناعي للنפט في الجزائر كانت مع بداية القرن 20 ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية في الجزائر كانت مع بداية القرن 20 على سطح الأرض مثل بئر "تليوانت" جنوب غرب غيليزان الذي تم إكتشافه سنة 1915 م إضافة إلى واد "قطرين" جنوب سور الغزلان الذي تم إكتشافه سنة 1956 م هي بداية الإنتاج الفعلي للنפט في الجزائر، إذ بلغ الإنتاج "بواد قطرين" بئر بترولية ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة 1949 1956 م، و بعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي و إستراتيجي من المصادر الطاقة و جعل فرنسا تسعى إلى إستغلال الثروة البترولية في الجزائر فتولت الشركة الفرنسية "CFPA" الشركة الوطنية للبترول "SNREPAL" ، شركة التنقيب و إستغلال البترول في الصحراء "CREPS" مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية و في يناير 1956 م تم إكتشاف "حقل عجيلة" كأول بئر بترولية هامة في الصحراء و في جوان 1956 م تم إكتشاف "حاسي مسعود" أكبر حقول بترولية في الجزائر ، و في نوفمبر 1956 م تم إكتشاف حقل "حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب .

و قد شجعت هذه الإكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين إستغلال الصحراء على أفضل وجه، ف جاء قانون البترول الصحراوي في نوفمبر 1958 م يشجع رؤوس أموال خاصة سواء كانت أجنبية أو فرنسية للإستثمار في الميدان البترولي في الجزائر و بعد الإستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 م إتجهت السلطات إلى وقف نهب الثروة البترولية¹ .

الفرع الثاني : فترة 1962

تميزت هذه الفترة باتفاقية "إيفيان" و من أهم المسائل البترولية التي تضمنتها :

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي .
- إستثمار الثروات في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لإستغلال ثروات باطن الأرض .
- الإعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية التسديد قيمة المنتوجات البترولية .

¹ - موري سمية ، مرجع سابق ، ص ص 139 - 140 .

- إشراف هيئة التحكيم الدولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية. إلا أن هذه الإتفاقية تم تحمل الجديد معها ذلك أن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق، و أهم ما حدث بعد الإتفاقية و تحديدا في 31 ديسمبر 1963 م هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول "سونطراك"¹ تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب ، الإنتاج النقل و التسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل السياسة البترولية المستقلة و قد إستطاعت سونطراك في نهاية سنة 1967 م أن تفرض وجودها، إذ تمكنت من التحكم في جميع نشاطات البحث ، التنقيب ، التحويل إلى النقل و التسويق و تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بالتاريخ 1971/02/24 م .²

الفرع الثالث : إتفاقية جويلية 1965 م

لقد شكلت هذه الإتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت على :

- رفع نسبة الضريبة من 50 % إلى 53 % وصلت خلال سنتي 1968 - 1969 م إلى حوالي 54 % و 55 % على الترتيب .
- إلتزام بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة الإستثمارات الشركات في عمليات التنقيب و البحث .
- إلغاء نسبة الإستهلاك و وضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة .
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في الشركة "S.N.RIBAL" الفرنسية مع تعيين الرئيس للشركة من الجزائر إضافة الى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10 % .
- سيطرت الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها .
- إستحداث نظام التعاونية الجزائرية الفرنسية .

و قد ساهمت هذه الإتفاقية في تزايد دور الشركة سونطراك ، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار إتفاقية 1965 م .

¹ - زغيب شهرزاد ، حلومي حكيمة ، القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حامية الزوال في الإقتصاد في الجزائر ، ص 04

² - موري سمية ، مرجع سابق ، ص 140 .

و ما تجدر الإشارة إليه أن مع إفتقار شركة **سونطراك** لوسائل الحفر و التنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك. و هو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المتخصصة ، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة **سونطراك** 51 % بينما بقيت 49 % لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "SEDCO" و بنفس النسبة إمتلك **سونطراك** جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها : أليجو ، ألترا ، أريف ، ألكور إلخ .

الفرع الرابع : مرحلة تأمين المحروقات

بعد كل تلك الإتفاقيات و المفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي ، لم يبقى لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الإستقلال السياسي بالإقتصادي إلا قرار واحدا و هو قرار التأمين، و تم ذلك من خلال خطاب الرئيس الراحل **هواري بومدين** الذي أصدر عدة قرارات نفذت إبتداء من يوم الأربعاء 24-02-1971 م و كانت أهمها :

- ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51 % من أجل التحكم الفعلي فيها .
- تؤم حقول الغاز الطبيعي و يؤم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية .

كانت أهم نتائج التي ترتب عن قرار التأمين و أثرت على هيكل قطاع المحروقات هي :

زيادة سعر نفوطها بسبب إخفاض قيمة الدولار على أثر التخفيض الذي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية على سعر الصرف الدولار في سنة 1971 م، أما في مرحلة الثمانينيات و التسعينيات فقد عرف إحتياطي الصرف إنخفاض في وسط الثمانينيات بسبب أزمة النفط و دخول الجزائر في مديونية خارجية شكل عبء ثقيل على الإقتصاد الجزائري ، و قد إستمر هذا التذبذب بين الإرتفاع و الإنخفاض إلى غاية أواخر التسعينيات .

الفرع الخامس : فترة 1971-2012

تتعلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي 1970-1973 م حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص .

و تميزت فترة السبعينيات عموما بإرتفاع أسعار البترول نتيجة الصدمتين النفطيتين العالميتين الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات و فوائد هامة، كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية و هذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر أما في الثمانينيات فقد شهدت أحداث إقتصادية صعبة و المتمثلة في الصدمة البترولية عام 1986 م التي كان لها الأثر السلبي على الإقتصاد، مما أدى إلى إصدار القانون 14/86 و لكن نتيجة القصور الملاحظة فيه فقد تم تعديله عام 1991 م .

أما عن الفترة 1971-2012 م فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف و ذلك في مختلف الميادين البحث ، التنقيب ، النقل ، الإنتاج ، التكرير ، التميع و التسويق إلى جانب إبرام العديد من الإتفاقيات و إنجاز الكثير من المشاريع .¹

المطلب الثاني : الإمكانيات النفطية الجزائرية

الفرع الأول : الاحتياطات من محروقات

إن احتياطات الجزائر المؤكدة في البترول سنة 2004 م تقدر ب 11.3 مليار برميل إلى 12.3 مليار برميل سنة 2005 م ، عند المستوى إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا ثابتة فإن هذه الإحتياطات إذا لم يكن هناك إكتشافات جديدة بالطبع ستنفذ تقديرا خلال 23 سنة من الإنتاج² .

الجدول رقم (02) : يمثل تطور الإحتياطات المؤكدة و إنتاج الصادرات من البترول الجزائري

(2000-2005)

¹ - محمد تهامي طواهر ، أمال رحماني ، سارة لحمير ، مرجع سابق ، ص 06 .

² - عيسى مقلد : قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاد التنمية ، باتنة 2007-2008 م ، ص ص 35-36-37 .

	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
مليون برميل	12270	11350	11800	11314	11314	11314	الإحتياطي المؤكد
ألف برميل يومية	1352.0	1311.4	942.4	729.9	776.6	796.0	إنتاج البترول الخام
ألف برميل يومية	1434.7	1338.2	1269.3	1093.5	997.3	1005.3	الصادرات من الخام و المكرر

Source : OPEC , Annudstatlcal 2005 . www.opec.org.pp21-41

حيث تزخر الجزائر بإمكانيات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية. فهي المركز السابع عربيا من حيث إحتياطيات البترول بمعدل 1 % الإحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول سنة 2007 م¹.

الجدول رقم (03) : يمثل الإكتشافات البترولية خلال الفترة (2004-2009)

السنة	نفط (آبار)	غاز (مصدر)
2004	4	9
2005	5	3
2006	12	7
2007	5	15
2008	2	9
2009	8	8

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأبيك سنة 2009 م ، العدد 36 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور الإكتشافات البترولية في الجزائر ، فخلال سنة 2007 م رصدت الجزائر ميزانية 3.5 مليار دولار مخصصة لشركة سونطراك في مجال الإستكشاف و الإنتاج لترفع إلى 4.9 مليار سنة 2008 م أي بنسبة مئوية تقدر ب 40 % ، إضافة إلى إبرام عقود من شركات أجنبية في مجال الإستكشاف و الإنتاج، كما تقدر الإحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في

¹ - مجلة الإقتصاد و الأعمال ، عدد خاص أكتوبر ، 1999 م .

الجزائر في سنة 2004 م ب 4580 مليار متر مكعب 5840 مليار متر مكعب لسنة 2005 م و الإحتياطات المحتملة تفوق ذلك ، أما الإنتاج المسوق فقد وصل في نفس السنة إلى 89.2 مليار متر مكعب، مما يرفع مدة عمر إستهلاك إحتياطي الغاز إلى 65 سنة 56 سنة مقدرة في 2004 م¹

الجدول رقم (04) : يمثل تطور الإحتياطي و الإنتاج المسوق و الصادرات من الغاز

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإحتياطات	4523 مليار م ³	4523	4523	4545	4580	5840
الإنتاج المسوق	83119 مليون م ³ سنويا	78240	30367	82829	82009	89235
الصادرات	61693 مليون م ³	56975	57864	56850	59637	24266

Source :OPEC.AnnualStatistical2005. www.opec.org . pp21-41 .

الفرع الثالث : الغاز الطبيعي

تختلف ظروف الغاز الطبيعي عن ظروف البترول الخام ، ففي الوقت الذي يتصف فيه البترول بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية في السوق العالمية و سهولة نقله ، نجد أن الغاز لا يتصف بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية في السوق و لا يمكن تخزينه ، و بالتالي لا يمكن الحديث عن الإستخدام التجاري لحقول الغاز من خلال توفر شبكة نقل و توزيع و تسويق ، كذلك مصانع الأمر الذي يتطلب تكاليف رأسمالية عالية جدا على الصعيد تكاليف النقل بأنابيب أو على صعيد التميع و النقل البحري ، و تشير الإحصاءات أن صناعة الغاز الطبيعي تتطلب إستثمارات ذات كلفة عالية تتراوح بين 10-15 مرة أكثر من تكلفة إستغلال، فقد تمتلك الجزائر إحتياطات مهمة من الغاز الطبيعي قدرت سنة 1998 م ب 4077 تريليون م³ لترفع سنة 2008 م إلى 4504 تريليون م³، و تعد الجزائر ثاني ممول لأوروبا بحاجيات من الغاز بعد روسيا ، و أهم الحقول التي تضمن إنتاج الجزائر هو حقل "حاسي الرمل" الذي ينتج 70% من الغاز الطبيعي الجزائري، و تؤمن صناعة الغاز

¹ - عيسى مقلد ، مرجع سابق ، ص 36 .

نحو 90% من إيرادات التصدير في الجزائر و 30% من الناتج المحلي ، و تعتبر الجزائر ثاني أكبر مصدر عالمي للغاز المسيل إضافة إلى تصدير للغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب إلى كل من بريطانيا و إسبانيا و البرتغال¹.

تتميز الجزائر بإحتياطي متواضع من البترول و تمكن ثروتها الحقيقية في المواد الغازية إذ تحتل المرتبة الرابعة من حيث تصدير الغاز بنسبة 7% من إجمالي التصدير العالمي ، بالرغم من أنها تمتلك إحتياطي متواضعة مقدرة ب 2.5% من الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، في حين تساهم ب 3.2% من الإنتاج العالمي ، و يتكون هيكل التصدير الجزائري في قطاع المحروقات بنسبة 14.5% من الغاز الطبيعي و 7.6% من غاز البترول المميع GPI و 11.3% من الغاز المميع و 42.6% من البترول الخام 14.3% من المكثفات و 9.8% من المنتجات المشتقة².

ارتفعت الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي في الجزائر من 72 مليار متر³ سنة 1998 م إلى 86 مليار متر³ سنة 2008 م حسب إحصائيات منظمة الأوبك ، و تبلغ الطاقة التصديرية الجزائرية للغاز الطبيعي ما قيمته 60 مليار م³ في السنة إتجاه أوروبا منها أكثر من نصف في حالة السائلة GNL ، و قد سعت سونطراك للفوز بالمرتبة الرئيسية في تزويد السوق الأوروبية على غرار منافسيها المباشرين لاسيما إنجلترا ، هولندا و روسيا ، بالفعل و علاوة على الإستهلاك المحلي تحت تغطية تقريبا كامل أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي إبتداء من سنة 1996 م من خلال خطوط الأنابيب عبر البحر المتوسط "ترانس مديتيرانية " إلى بريطانيا و المغرب ، أوروبا ، إلى إسبانيا و البرتغال .

و قد إرتفع الطلب على الغاز الجزائري من أوروبا خاصة ، إذ قفز من 350 مليار م³ سنة 1992 م إلى 480 مليار م³ سنة 2000 م بيصل إلى حسب التقديرات حوالي 600 مليار م³ سنة 2010 م و 900 مليار م³ سنة 2030 م³ .

الفرع الثالث : تطور شبكة النقل المحروقات

¹ - مجلة الإقتصاد و الأعمال ، مرجع سابق .

² - Abdelatif benachanhou , **la fabrication de l'algerie** ، Alpha de sign . p 222 .

³ - بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور : **الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية** ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، ماي 2005 م ، ص 165 .

و تقصد بها شبكة نقل المحروقات الجزائرية السائلة و الغازية بواسطة الأنابيب بإعتبارها الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر خاصة في نقل الغاز أكثر من إعتقادها على أسطول النقل البحري و ذلك بسبب الوضع الجغرافي في مميزات القرب من السوق الأوروبية، و تعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الهيكلية الأساسية الرابطة بين الجزائر و مناطق التسويق و الإستهلاك الرئيسية ، التي تضمنت وصول المنتجات بصور مستمرة و منتظمة ، فيتم بواسطتها نقل المحروقات من المناطق الإنتاج أولا إلى المركزين الرئيسيين في الجزائر هما :

1 - مركز حوض الحمراء للبترو و المكتفات و هو المركز الذي يتلقى الإنتاج البترولي من جميع الآبار حاسي مسعود ، عين أميناس ، البائل ، بركين و غيرها ليقوم المركز بأعمال القياس حساب الكميات و رقابة النوعية .

2 - مركز حاسي الرمل للغاز : و هو مركز الذي يتم فيه تجميع و حساب كل كميات الغاز المنتجة من مختلف الحقول حاسي الرمل ، غورد ، النوس ، السطح ، عين صالح ، يتم نقل المحروقات بعد ذلك غير الأنابيب إلى المصافي و مراكز التخزين بالنسبة للبترو و ، أو مراكز التجميع بالنسبة للغاز أو إلى التصدير نحو مناطق الإستهلاك الدولية ، و يوجه جزء من الإنتاج الغاز الطبيعي إلى إستهلاك الداخلي بواسطة مؤسسة سونالغاز عبر الشبكة الداخلية و نقل المحروقات، بدأ في العهد الفرنسي في نهاية الخمسينيات و تجسد ذلك في إنجاز الأنبوب الناقل للبترو الخام برا ، و الذي يربط حقل "حاسي مسعود" بميناء بجاية ثم الشحن نحو فرنسا و ذلك 22 نوفمبر عام 1964 م من حوض camel 1959 ، ثم قامت الجزائر بتدشين أول أنبوب نقل للغاز الطبيعي "كاميل الحمراء" إلى "أرزيو" ، و تطورت شبكة الأنابيب للبترو و الغاز بعد ذلك ، و الجدول التالي يوضح شبكة للنقل .

جدول رقم (05) يوضح شبكة أنابيب نقل المحروقات الجزائرية (2000- 2005)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
عدد الانابيب	12	3	4	13	32
الطول كلم	4970	1378	2697	7459	16504
طاقة النقل العملية	1460	23	19	134	319

المصدر : بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور ، مرجع سابق .

و تضمنت هذه الشبكة أنبوبين دوليين للغاز الطبيعي أحدهما بطول 550 كلم يصل الحدود الجزائرية بإيطاليا عبر تونس و بطاقة تصدير تقدر ب 27 مليار م³ ، بدأ العمل به سنة 1986 م و الأنبوب الثاني موجه إلى إسبانيا عبر المغرب بطول 521 كلم و بطاقة 11 مليار م³ سنويا بدأ العمل به 1996، و تسعى الجزائر إلى توسيع شبكة نقل المحروقات بحدود الاتفاق 2010 م إلى 22516 كلم بطاقة 439 و ذلك بمشروع أنبوبين آخرين موجهان إلى أوروبا ، و هما أنبوب "MTEP" مليون طن مكافئ بترول "غالسي" إلى إيطاليا مباشر عبر جزيرة سردينيا يبدأ التصدير بحدود 2009 م و الثاني "ميدغار" إلى إيطاليا مباشر عبر جزيرة ألميريا بدأ تشغيله في نهاية 2008 م أو بداية 2009 ثم هناك المشروع الذي سينقل الغاز من إلى أوروبا مروراً "TSGP" الدولي العملاق لأنبوب الغاز عبر الصحراء بالنيجر و الصحراء الجزائرية إلى ميناء بني صاف ، ثم إلى أوروبا بطول 4128 كلم و طاقة نقل تقدر بحوالي 18 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا ، و تتمثل شبكة النقل بالأنايبب إلى أوروبا فيما يلي :

- يؤمن الإمداد بالمحروقات بصورة منتظمة و سريعة للزبائن .
- يتيح للجزائر من تقليل نفقات شحن الغاز المسال بواسطة الناقلات .
- يمنحها إستفادة من ريع تفضيلي بسبب منطقة الإنتاج من مناطق استهلاك السوق الأوروبية و للوصول إلى مناطق البعيدة التي لا تطلها شبكة النقل بالأنايبب ، فإن سونطراك تقوم بتأمين توصيل التابع لها ، تسيير 09 ناقلات للغاز "HYDROC" الغاز المميع عبر شركة النقل البحري للمحروقات أغلبها مؤجرة لمدة طويلة في إطار عقود البيع بالايجار ، و قد إستلمت في سنة 2007 م سفينة "Methaniers" نقل للغاز تبلغ حمولتها 75500 متر مكعب و أخرى ستسلمها في 2008 ، مما سيسمح لها بتزويد الاسواق البعيدة الآسيوية و الأمريكية ، و رفع قدراتها من النقل البحري بوسائلها الذاتية إلى 35 % بحلول 2010 م و إلى 50 % بحلول 2015 م¹.

المطلب الثالث : هيكل التجارة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول : هيكل التجارة الخارجية الجزائرية

¹ - عيسى مقلد ، مرجع سابق ، ص 37 .

يقع هيكل الصادرات الجزائرية تحت هيمنة قطاع المحروقات، حيث تمثل نسبة هذا القطاع ما يزيد عن 96 % من إجمالي قيمة السلع المصدرة خلال العقد الأول من القرن الحالي، و ظلت الصادرات من المنتجات الأخرى بعيدة عن المأمول و لا تمثل إلا قسما هامشيا في مجموع الصادرات أما بالنسبة للواردات فتتقسم أساسا إلى أربعة مكونات أساسية تتمثل في السلع الغذائية، و التجهيزات الصناعية و الزراعية، السلع التجهيزية و أيضا المواد الإستهلاكية غير الغذائية .

شهدت الصادرات الجزائرية خلال فترة البحبوحة تزايدا ملحوظا و مستمرا بلغ ما يقارب 80 مليار دولار سنة 2008 م، و هو ما لم تحققه الجزائر منذ الإستقلال، و يعود السبب في ذلك إلى الأرقام التاريخية التي وصلت إليها أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الأول من نفس السنة هذه الطفرة البترولية قابلها في الجهة الأخرى تزايد مستمر في الواردات الجزائرية التي لم تتوقف من الإتجاه في المنحنى التصاعدي حتى في عز الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008 م، و ذلك كان نتيجة برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي بدأت الجزائر تطبيقه بداية الألفية الثالثة، و الذي كان يحتاج أموال ضخمة خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية من أجل تطوير البنية التحتية للجزائر و تحقيق التنمية المرجوة من قبل السلطات أما ما يخص الميزان التجاري موجب لكن بقيمة ضعيفة نتيجة الأثر السلبي للصدمة الخارجية - الأزمة العالمية - و التي تجلت في الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات و ذلك بالموازاة مع دخول الإقتصادات المتقدمة مرحلة الركود، و هو ما يؤكد مرة أخرى تبعية الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات .

الجدول رقم (06) : يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999- 2010)

(بالمليون دولار)

السنة	قطاع المحروقات	النسبة %	خارج قطاع المحروقات	النسبة %	المجموع
1999	12041	96.66	416	3.34	12457
2000	21419	97.22	612	2.78	22031
2001	18484	96.61	648	3.39	19132
2002	18091	96.10	734	3.90	18825
2003	23939	97.27	673	2.73	24612

32083	2.43	781	97.57	31302	2004
46001	1.97	907	98.03	45094	2005
54613	2.17	1184	97.83	53429	2006
60163	2.21	1332	97.79	58831	2007
79298	2.44	1937	97.56	77361	2008
45194	2.36	1066	97.64	44128	2009
5703	2.67	1526	97.33	55527	2010

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمديرية العامة للجمارك "وزارة المالية"

<http://www.douane.gov.dz> ;

<http://www.ons.dz>

<http://www.bank-banque-canada.ca> ;

<http://epp.eurostat.ec.europa.eu>

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية

تتم المبادلات التجارية الجزائرية في المقام الأول مع دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية "OCDE" و يأتي الإتحاد الأوروبي في المقدمة بنسبة تقارب 50 % من مجموع المبادلات الخارجية للجزائر ، و ذلك كون أن فرنسا هي الممول الأول للجزائر منذ عقود لأسباب تاريخية من جهة و جغرافية من جهة أخرى ، بنسب تتراوح على العموم بين 22 % و 24 % بالإضافة إلى إيطاليا التي تعتبر الزبون الثاني للجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية للعقود أيضا ، و ذلك بنسب تتراوح بين 15 % إلى 20 % و فيما يلي تفصيل التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر سنة 2010 م .

يمثل الإتحاد الأوروبي 50 % من مجموع التجارة الخارجية للجزائر تتقدمهم كل من فرنسا ، إيطاليا و أيضا إسبانيا بما يعادل 32 % من مجموع المبادلات الإجمالية .

أما بالنسبة لمنظمة التعاون الإقتصادي خارج الإتحاد الأوروبي فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الصادرات، و الثالثة من حيث الواردات تتصدرها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ثم تركيا بنسب 24.24 % و 4.74 % على التوالي بالنسبة للصادرات و 5.16 % و 3.74 % بالنسبة للواردات ، أما آسيا فتقدمها كل من الصين ، كوريا الجنوبية ، اليابان بنسب 10.97 % ، 4.88 % و

3.73 % على الترتيب بالنسبة للواردات، أما الصادرات نحو هذه الدول فهي تقدر ب 2.06 % لكوريا الجنوبية¹.

المطلب الرابع : إستراتيجية قطاع المحروقات في الجزائر²

تكمن أهمية المحروقات في كونها الركيزة الأساسية الاستراتيجية الاقتصادية للبلاد ، حيث أنها تكمن من فك حصار المديونية و إتباع سياسة التعديل الإقتصادي، التي باشرت بها الدولة منذ سنوات إن التوجه الجديدة لسياسة تطوير المحروقات قد مكن من ادخال تغيرات جوهرية ، ذلك بفضل اللجوء إلى الإستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب خاصة في ميدان الإستكشاف و الإنتاج ، إذ تم إبرام 49 عقدا منذ سنة 2000 م ، و في سنة 2005 م تم إحصاء حوالي 50 شركة أجنبية تعمل بالجزائر ، إذ كان اسهام هذه الشركات معبرا و من بين أهم الإنجازاتها .

حوالي 5 مليار دولار أمريكي استثمار في الاستغلال و التنقيب و 49 اكتشافا لحقول البترول و الغاز ... اكثر من 9.5 مليار دولار أمريكي استثمار في مجال تطوير حقول المحروقات نذكر منها خاصة

- تطوير حقل الغاز بعين صالح في شراكة مع بريتش بتروليوم سناتوال "STATOIL . BP" بمبلغ استثمار قيمته 1.7 مليار دولار امريكي و الذي يسمح بانتاج غاز طبيعي حجمه 9 ملايين م³/ نسمة

- امضاء عقد في سنة 2004 م بين شركة سوناپراك و المجموعة الإسبانية رابسول "Repsal Gaz Natural" لانجاج مشروع الغاز المتكامل لقاسي الطول بمبلغ إستثماري قدر ب 3.6 مليار دولار أمريكي و يتوقع الإنتهاء من تشييد المصنع في 2011 م .

- تدعيم الإنتاج لحقل حاسي الرمل (Boosting Hassi Rmal) : يتمثل هذا المشروع في إنجاز ثلاث محطات للضواغط 372 مليون دولار من طرف شركة "JGG-Itochu" اليابانية إنتهت الأشغال بها في 2005، و عموما يمكن القول أن الأهداف الأساسية المسيطرة في مجال المحروقات ترمي في المدى القريب المتوسط و البعيد إلى :

1 - تطوير و تنمية المحروقات :

¹ لزعر علي ، أيت يحي سميز : معدل صرف فعلي الحقيقي و تنافسية الإقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث ، العدد 2012/11 م ، ص 51 .

² - مد التهامي طواهر ، أمال رحمانى ، سارة لحيمر ، مرجع سابق ، ص ص 12 - 13 - 14 .

أ - تطوير جهود البحث : تم إبرام 40 عقدا في إطار البحث و الإستكشاف في الفترة (2000 - 2008) ، مع شركاء الاجانب من خلال سبع مناقصات دولية ، تم من خلالها حفر 555 بئر ، (260 منها جهد خاص لسوناطراك) و من ثم تسجيل 106 إكتشاف للمحروقات منها جهد خاص لسوناطراك ، و في عام 2011 م تم إنجاز 106 بئر إستكشاف مقابل 28 عام 2000 .

ب - رفع الإحتياجات المؤكدة للبترول و الغاز و تحسين إنتاجية المكامن : في إطار سياسة تطوير المحروقات و تقييم المكامن الموجودة بإستعمال تقنيات الإسترخاء الحاضرة المكامن المستقلّين تم إنجاز عدة مشاريع خاصة لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي حيث ترمي شركة سوناطراك لرفع من صادراتها إلى حوالي 85 مليار م³ /سنة من الغاز الطبيعي في المدة المتوسطة .

2 - تطوير نشاط المصب النفطي في الجزائر حول مهمتين رئيسيتين : التكرير و الصناعة و البتروكيميائية، تواجه صناعة التكرير بالجزائر العديد من التحديات و الصعوبات التي تؤثر سلبا على ربحيتها كإضطراب أسعار البترول في الأسواق العالمية و التشريعات الصارمة لحماية البيئة ، و إنتاج الوقود النظيف ، حيث تضع الدولة في مقدمة إهتماماتها عددا من الإجراءات و التدابير للنهوض بهذه الصناعة تمكنا من تحسين الاداء و الربحية لإنتاج الوقود النظيف منها :

- تطبيق برامج تحسين كفاءة إستخدام الطاقة و ترشيد الإستهلاك .
- تطبيق التقنيات الحديثة التي تساعد على تطوير و تحسين المردودية و الإنتاجية .

3 - ترقية و تنويع صادرات المحروقات : عرف حجم المحروقات السائلة و الغازية مصادرة الإستقرار خلال فترة 2000-2008 مسجلا بذلك معدلا سنويا متوسطا يقدر ب 1.0 %، حيث إنتقل من 124 مليون طن مكافئ نפט سنة 2000 إلى 135 مليون طن مكافئ نפט في 2008 م ووصلت القيمة المتراكمة للصادرات 349 مليار دولار خلال الفترة 2000-2008 م ، حيث تم إنجاز ربع منها (22 %) في 2008 م ، و في عام 2010 قدرت صادرات المحروقات ب 116.3 مليون طن مكافئ

بانخفاض طفيف مقدرة 2 % عن سنة 2009 و بصورة عامة تهدف إستراتيجية تنويع صادرات المحروقات في الجزائر إلى :

- المحافظة على إحتياجات البترول ، و ذلك عن طريق المساهمة المتزايدة للمكانم من الغازية.
- توازن مرن مختلف الموارد المصدرة ، و حسب متطلبات السوق .

تنويع أسواق الطاقة الدولية :

أعلى تنويع في الاسواق ، من أجل إعادة التوازن الإقليمي للصادرات ، تفاديا لمخاطر التبعية للأسواق و توجيه المنتجات نحو الأسواق الأكثر ربحا و الأقل تكلفة ، تبقى الأسواق الأوروبية و الأمريكية المخارج التقليدية لصادراتنا ، حيث تمتص هذين السوقين من حيث الحجم على التوالي 63 % و 29 % من المبيعات الإجمالية للمحروقات، أما حصة الصادرات نحو الأسواق الإفريقية و الآسيوية فتبقى هامشية نسبيا، لكن تسجل فيها بعض حصص المبيعات نحو آسيا نتيجة تطور سوق الغاز الطبيعي و البروبان المميع .

المطلب الخامس : أثر أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر

يمكن تتبع الأثر الذي تسببه أسعار النفط على التضخم و سعر الفائدة في الجزائر من إتجاهين مختلفين الأول محلي من خلال العوائد النفطية و إجراءات الإنفاق الحكومي ، و الثاني خارجي عن طريق التضخم المستورد "التغذية المترددة"

أ – الإنفاق العام (G) و العجز الموازي :

يرى Gale و Orszag (2003) بأن هناك سببين رئيسيين يؤديان بعجز الموازنة إلى رفع من المعدلات الفائدة الإسمية : أولا سينتج عن عجز الموازنة العمومي إنخفاض في الإدخار الكلي بشكل لا تزيد فيه المدخرات الخاصة الأخرى بنفس الكمية و هذا في ظل غياب الفرضية المكافئة الريكاردية مع غياب تدفقات رأس المال الأجنبي المعوضة ، هذا سيؤدي لا محالة إلى إنخفاض في عرض رؤوس الأموال ،ثانيا سينتج عن العجز الموازنة زيادة في أسهم الدين العمومي بشكل يخفض من دفع مبالغ السندات العمومية نسبة إلى الأصول المالية الأخرى ، و هذا ما يستدعي ظهور أثر المحفظة

المالية "Portfolioe Ffect" أي زيادة من المعدلات الفائدة في السندات الحكومية من أجل تحفيز المستثمر على إمتلاك المزيد منها .

مما لا يشك فيه أن أي حكومة تعاني من عجز موازني دائم ستلجأ عاجلاً أو آجلاً إلى تمويل هذا العجز ، و هنا يأتي دور الإصدار النقدي أي التوسع النقدي "Seigniorage" فيما لو تتوفر لديه السيولة الكافية ، مما سيولد منقوفا تضخمية للمزيد من التفصيل أنظر "Sangent" و Wallace '1981 م ، هذا ما شهدته الجزائر في سنوات عدة ، ففي ظل عدم فعالية النظام الجبائي و عدم الإستقرار السياسي ، و الإعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي سيزداد الإعتماد على الضريبة التضخمية Terrones و Catao 2005 .

حيث يشير % CEXPP التغير النسبي في الإنفاق العام % CCP التغير النسبي في التضخم CLRL التغير النسبي في المعدل الإقراض .

تلك بعض الملاحظات الأولية عن الآثار السلبية لزيادة عوائد النفط على الإقتصاد الجزائري و هي ملاحظات تحتاج لمزيد من التعمق و التأييد الإحصائي، و لكنها على ما أعتقد كافية لإلقاء بعض الضوء على خطورة الظاهرة الإقتصادية الجديدة التي تشهدها الجزائر و ضرورة العمل على فهمها بدقة و تدارك آثارها السلبية على المدى الطويل قبل أن يسجل التاريخ أن حقبة الثورة الجديدة كانت حقبة الثورة الخادعة و عندئذ سيتحدث جميعا عن بؤس الثورة .

ب - سعر النفط و معامل الإستقرار النقدي :

إن تحقيق الإستقرار النقدي لا يشترط أن يتم في ظل التوازن غير المستقر (équilibré instable)، كما قد يحدث أيضا ظروف التوازن الإقتصادي فنكون بصدد الحديث عن توازن مستقر أي أن التوازن غير المستقر أو اللاتوازن و محاولة للوقوف على العلاقة بين السوق النقدي و السوق العيني في الإقتصاد الجزائري ، رأينا أنه لا بد من القيام بدراسة معامل الإستقرار النقدي الذي يساوي $CSM = \frac{\Delta Mz(Me)}{\Delta GOP / GPP}$ التغيرات في الكتلة النقدية على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي .

ج - سعر النفط و التضخم المستورد :

يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى إرتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية إعادة تصدير التضخم التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة و ذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضا عن إرتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان، و من سعر النفط المتمثلة في (%PP) ساهما بشكل كبير في إحداث تقلبات في سعر الصرف و بالتالي إرتفاع في التضخم العالمي، الذي يبرز من خلال التضخم المستورد (%CPIM) و الذي أثر بشكل متباين على التضخم المحلي المتمثل في (%CPIG) .

والملاحظة من خلال الشكل أن مؤشر سعر النفط لمتغير تابع لتغيرات النمو الإقتصادي العالمي و الطلب على النفط، بل كانت هناك عوامل أخرى عملت على تقلبه و قد ميزته عدة تقلبات فعند سنة 1998 إنخفض سعر النفط بسبب الأزمة المالية الآسيوية التي أدت إلى إنخفاض الطلب على النفط بإعتبار أن دول جنوب شرق آسيا أنها جزء معتبرا لا يستهان به من الطلب العالمي على النفط، و قد أخذ بعدها إتجاه تصاعدي . لكن بعدها إنخفض سعر النفط بشدة بسبب الهجمات على برجي الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها من الإقتصاديات العظمى فادى الى إغلاق أسواقها المالية و النفطية بسبب حالة الذعر و عدم الإستقرار ، أثر عاد على إنخفاض سعر النفط العالمي ، لكن ما فتئت و تلاشت تلك المخاوف، و بدأ منذ ذلك الحين يعرف إرتفاع متواصل لولا الأزمة المالية أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007 م، التي أثرت على الأسواق النفطية أين إنخفض سعر النفط بشكل محسوس هذه القراءة السريعة تبين مدى تداخل العوامل التي تحدث تغيرات من أسعار النفط . و قد تسببت الزيادة في تكلفة النفط إلى إرتفاع في التضخم العالمي الذي أثر بدوره على التضخم المحلي في الجزائر .

ذ - أثر سعر النفط على سعر الصرف :

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الاساسي الذي يرتكز عليه الإقتصاد الجزائري ، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الإقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية، و يعتبر إحتياطي الطرف الأجنبي أداة هامة للبنك المركزي الجزائري الذي يستعمله للإدارة و الحفاظ على إستقرار العملة من خلال تدخله في سوق الصرف ، و لقد عرف الإحتياطي الأجنبي منذ السبعينيات إلى غاية 2009 م تطورات عدة ، نتيجة تغيرات الأسعار النفطية ، فالتقلبات في سعر النفط لسلة أوبيك و أثرها على

إحتياطي الصرف الذي يلعب دورا مهما في إدارة سعر الصرف حيث يرمز كل من REF إحتياطي الصرف الأجنبي CH % REF% التغير النسبي في إحتياطي الصرف الأجنبي CH%TC التغير النسبي في سعر الصرف CH%DP التغير النسبي في سعر النفط .

ان تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات إحتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية ، حيث يوجد شبه تكامل بين المتغيرين ، حيث نجد في السبعينيات تغير كبير و محسوس و بنسبة عالية تقدر ب 219.95 % حيث وصلت حينها إلى 212.192 مليون دولار في سنة 1973 م لتليها زيادة بنسبة 59.42 % أين وصل إحتياطي الصرف إلى 1454.280 مليون دولار في سنة 1974 م و هذه المرحلة تعتبر مهمة أين قررت دول الأوبك .

خلاصة الفصل

يعتبر النفط من أهم الموارد الخاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالإقتصاد العالمي إلى الإقتصاد جديد، يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم ... إلخ ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة و إرتفاع تكلفتها مقارنة بالبترو، كما تزايدت أهميته أيضا إنطلاقا من حتمية مسابرة التطور التكنولوجي و في جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات طاوقية و البترولية تحديدا من جهة و في طبيعة السلعة النفطية التي إكتسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى .

كما توضح لنا سابقا أن الصناعة البترولية و سوقها السلعية متميزة و منفردة عن بقية الصناعات و السلع الأخرى، و سواء ما تعلق في طبيعة و أهمية تلك المادة كونها سائلة و ناضجة و في أعماق الأرض و لمناطق جغرافية متعمدة إضافة إلى أهميتها السياسية و العسكرية و الإقتصادية

و الطاقوية، أو في طبيعة و نوعية ذلك النشاط الصناعي و الإقتصادي تعدده و تنوعه و تكامله و المتطلب لقيام سيطرة و تملك إحتكاري ، إضافة إلى ظروف التي رافقت نشوء و قيام تلك الصناعة لإستغلال ذلك المورد ليس فقط على النطاق المحلي بل العالمي و سواء كانت ظروف سياسية أو إقتصادية إلخ، كل ذلك قد أدى إلى أن تكون أسعار البترول هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو القوى الفاعلة و المؤثرة على تلك السلع .

حيث أن الجزائر تعتبر من أكثر الدول إهتماما بهذا القطاع البترولي بإعتبار أن صادراتها تعتبر معتمدة إعتقادا كليا على البترول، و بذلك فهذا القطاع له أهمية كبيرة في الإقتصاد الجزائري.

تمهيد

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الأساسية التي تتم بها أغلب المعاملات البترولية ، و بالتالي فان التقلبات التي يشهدها أمام العملات الرئيسية الأخرى سيكون لها تأثير مباشر على الاقتصاد الجزائري، فالجزائر تتلقى مبيعات نفطها بالدولار الأمريكي في مقابل أنها تستورد أغلب منتجاتها من منطقة اليورو ، ما يجعلها تتكبد خسائر كبيرة خاصة عند إنخفاضه مقابل العملات الرئيسية أهمها اليورو، حيث تناولتنا في هذا الفصل العوائد النفطية بين ما يشهده الدولار باعتبار ه عملة تسعير النفط و بين ما يمثله اليورو من تحدي ، إذ تطرقنا إلى مكانة الدولار و الأورو دوليا و الصراع بين كل من الدولار و اليورو و المنافسة بينهما . إضافة إلى انعكاسات سعر صرف اليورو على الصادرات الجزائرية، و أخيرا تناولنا :

المبحث الاول : أثر تقلبات الدولار مقابل اليورو على الاقتصاد الجزائري .

للمبحث الثاني دراسة تقييمية للصادرات الجزائرية من المحروقات للدولار و الصادرات باليورو

المبحث الأول :مكانة الدولار و الأورو و انعكاساتها على الصادرات الجزائرية

المطلب الأول : مكانة الدولار و الأورو دوليا

يعد إنشاء نظام بريتون وودز في عام 1945 اعتبار الدولار وفق ذلك النظام المغطى جزئيا بالذهب ، و هذا الدولار المضمون جزئيا بالذهب وفق نسبة محددة بأربعة و عشرين أو نسبة الذهب يكون متاحا للحكومات الأجنبية فقط ، و ليس للمؤسسات المالية الخاصة . و وفق ذلك النظام اعتبر الدولار الأمريكي عملة الإحتياطي النقدي للدول كافة كان ذلك ممكنا لأنه خلال الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة بتزويد حلفاءها بالمواد الغذائية و العتاد الحربي مقابل الدفع بالذهب ، و تمكن بفضل ذلك من حيازة كميات هائلة من الذهب لكن ما تم في الواقع أن عرض الدولار المتداول قد تجاوز كثيرا غطاءه الذهبي و كان يسلم للدول الأجنبية في مقابل السلع الإقتصادية التي يصدرونها للولايات المتحدة لم يكن قد أخذ بالإعتبار أن تقوم الحكومة الأمريكية بشراء الدولار بالقيمة ذاتها من الذهب ، حيث لم يكن هناك ذهبيا كافيا يوازي الدولارات التي تقل قيمتها كثيرا عن قيمتها الحقيقية ، لقد حققت الولايات المتحدة دخلا عن طريق عملتها الورقية التي لم تساوي أكثر من تكلفة طباعتها، و ترغب الولايات المتحدة أن تبين للعالم أن هناك سببا يدعوهم للإحتفاظ بالدولارات و هو النفط ففي عام 1971 و عندما أصبح واضحا أن الولايات المتحدة لا تتمكن من إستعادة دولاراتها مقابل الذهب فقد أعدت نفسها لجعل العالم رهينة لعملتها الورقية غير المغطاة بالذهب، فقد عقدت إتفاقا مع عائلة المملكة السعودية عام 1972 - 1973 تقوم بموجبه الولايات المتحدة بحماية المملكة السعودية مقابل أن تقبل الأخيرة الدولارات الأمريكية فقط مقابل نفطها المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و بفرض الدولار على دول الأوبك تكون العملة الأمريكية مقبولة من قبل كل الدول المستوردة للنفط من الدول المنظمة ، و لأن العالم يشتري النفط من البلدان العربية المنتجة للنفط سيكون مضطرا للإحتفاظ بالدولار لدفع أثمان النفط الذي يشتريه من الدول المصدرة له . و لهذا السبب ستظهر الدول التي تزداد مشترياتها ، أو بسبب إرتفاع أسعار النفط التي تحتفظ بكميات أكبر من الدولارات ، و هي تعرف عدم إمكانية مبادلة الدولار بالذهب ، لكن يمكن مبادلته بالنفط المغزى الإقتصادي لإمكانية مبادلة الدولار بالنفط، هي ترسيخ هيمنة الدولار في العالم ما ظهر أي سبب لفقد الدولار لمكانته كعملة مستوددة للنفط ، فإن الهيمنة الأمريكية على العالم تبدأ بالتلاشي ، لأنها لم تعد قادرة على إجبار العالم على الإحتفاظ بكميات كبيرة من الدولار لهذا فإن بقاء إمبريالية الأمريكية مرهون باستمرار بيع النفط فقط بالدولار من الناحية الأخرى إن احتياطات النفط موزعة على المساحات الواسعة من بلدان العالم ، و ليس بينها من له القوة الإقتصادية و العسكرية الكافية ليطالب الولايات المتحدة بالدفع العملات أخرى غير

الدولار ، و إذا ما طالب أحد البلدات النفطية بعملات أخرى غير الدولار فعليه أن يكون مقتنعا بعدم تغيير موقفه¹، و من حيث المبدأ ليس هناك ما يمنع تراجع مكانة عملة دولية و حلول عملة أو عملات أخرى مكانها لكن هذا لا يحدث بين ليلة و ضحاها، وإنما يأخذ وقتا يختلف من عصر إلى آخر فقد ساد الذهب قرونا طويلة ثم باد مع نمو حجم التجارة و زيادة المخترعات و أنواع السلع و الخدمات فأصبح المتاح من الذهب لا يوفر سيولة كافية لإتمام الصفقات و المعاملات التجارية الدولية، و مع بداية القرن العشرين أخذ العالم يتقبل فكرة النقد الورقي ، فحل الجنيه الإسترليني بديلا عن الذهب كعملة تبادل و إحتياط دولي نظرا لقوة و هيمنة الإقتصاد البريطاني حينها لكن مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية توازى الإسترليني أما صعود نجم الدولار بداية عصر السيادة الأمريكية².

حيث أثارت الأزمات الأخيرة التي تعرض لها الدولار الأمريكي أمام العملة الأوروبية اليورو و عملات دولية أخرى، العديد من التساؤلات و الحيرة لدى الخبراء و المحللين الإقتصاديين، مما أرجع العديد منهم أن الهزات المتتالية للدولار للدولار هي سياسة أمريكية متعمدة الغرض ، منها زيادة الصادرات الأمريكية و تقليل عجز الميزان التجاري ، مما يعني تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية، و بصرف النظر عما إذا كان إنخفاض قيمة الدولار أمام العديد من العملات الأخرى هو سياسة أمريكية متعددة أم لا ، فإن الحديث عن تأثيرات إنخفاض قيمة الدولار على الإقتصاد الدولي لا يتوقف و ذلك لإرتباط سعر صرف العملات العديدة في العالم بالدولار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة في الدول العربية و الخليجية ، أهمية الدولار و بالنظر لعملة الدولار في الإقتصاد الدولي نجد أن الدولار الأمريكي هو عملة الإحتياطي العالمي حيث تحتفظ البنوك المركزية في معظم الدول العالم باحتياطات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياطاتها من السلع من خدمات المستوردة ، و بذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياطات النقد الاجنبي في العالم و 80% من مبادلات سعر الصرف الاجنبي ، كما نجد أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول إذ تسعر كافة دول المنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) نفطها بالدولار الأمريكي و في الجملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ثلاثة تريليونات ، و بهذا ينعكس أي تذبذب و اضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع و الخدمات ، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار كغيره من العملات الأجنبية الرئيسية مثل الين أو اليورو ، مدعومة بإقتصادات قوية ذات إنتاجية عالية ، و سيطرة

¹ - على الأسدي : الحرب غير المعلنة بين اليورو و الدولار الأمريكي (الأخير) ، محور السياسة و العلاقات الدولية ، مجلة الجديدة ، العدد 2011/3584 .

² - مقبل صالح أحمد الذكير : مستقبل الدولار الأمريكي ، مجلة الإقتصادية ، العدد 2010/5990 .

على التجارة العالمية و نفاذ إلى الأسواق الخارجية ، و القدرة على زيادة الصادرات و اقتصادات تلك الدول أيضا شركات تجارية و تكتلات إقتصادية كبيرة ، و هذا يؤكد على أن الدور المحوري للدولار الأمريكي في الإقتصاد العالمي من خلال السجل الممتد تاريخيا لإنضباط السلطات النقدية في الولايات المتحدة في مكافحة التضخم، قد عزز من مكان الدولار كعملة يساهم الارتباط بها في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة من أسباب عديدة ، و بالنظر إلى الأسباب التي أدت إلى إنهيار الدولار في السنوات الأخيرة و بالتحديد منذ عام 2002 نجد أنها عديدة منها :

- أسباب داخلية أمريكية حيث التزمت السياسة الأمريكية بشعار (دولار قوي) بدأ يتهاوى إذ بدأ الإقتصاد الأمريكي يتتبع مكاسب الداخلية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية أمام غيرها من شركات الاوروبية و الآسيوية، حيث ضعف العملة الأمريكية زاد صادراتها نتيجة الانخفاض في عملتها و بالتالي بدأت هذه الشركات في زيادة توسعها الإنتاجي و عدد الموظفين لديها ، كما أن السياحة الأمريكية الداخلية قد نمت بصورة كبيرة منذ بدء الإنخفاض في قيمة عملتها حيث أصبح السائح الأمريكي يفضل القيام بالسياحة الداخلية عن قيامه بالسياحة الدولية بإتجاه أوروبا و آسيا، و السائح الأمريكي يعتبر المصدر الرئيسي لها ، مما حفز نمو الإقتصاد المحلي الأمريكي .
- أسباب مالية و هي الرغبة في تخفيض العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية، إذ أنه قد تجاوز الستمائة و واحد و ثلاثون مليار دولار أمريكي في عام 2006 أي ما يشكل 5.3% من الناتج المحلي الأمريكي، و إن انخفاض قيمة العملة سيعمل على تحفيز الصادرات و جعلها أكثر رواجاً لدى المستهلكين في أنحاء العالم عليه سابقاً .
- أسباب اقتصادية حيث تباطؤ نمو الإقتصاد الأمريكي و تحقيقه لمعدلات نمو أقل من تلك المحققة في الإتحاد الأوروبي و إرتفاع اسعار النفط و ما يشكل ذلك، و إزدياد تكاليف الإنتاج و التشغيل و التضخم أدى إلى إضعاف قوة الدولار الأمريكي .
- أسباب نقدية : توقف مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي القيام برفع نسبة الفائدة بعد أن قام برفع الفائدة 17 مرة متتالية بمعدل الربع في كل مرة ليستقر معدل الفائدة على 5.25% و ليبقى معدل الفائدة ثابتاً لمدة ثلاث عشر شهراً، ثم ليقوم المجلس مؤخراً بخفض نسبة الفائدة و لأول مرة منذ أربع سنوات و بمعدل نصف نقطة مئوية و ليستقر عند 4.75% ، مما جعل المخاوف تزداد أكثر حول استمرار معاودة قيمة العملة الأمريكية للانخفاض .

– أسباب عسكرية : حيث السياسة الأمريكية الخارجية بقيادة جورج بوش كانت قد استنفذت كل الفائض المالي يقدر بمئتين و سته و خمسين مليار دولار أمريكي بسبب حروبها الموسعة في كل من أفغانستان و العراق ، مما أسهم كثيرا في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي .

– أسباب دولية : إن سياسة الأمريكية الاقتصادية التي إنتهجتها إدارة بوش قد أدت إلى هروب الرأسمال الدولي و خاصة الأوروبي ، الأمر الذي شكل إن السياسة الأمريكية الاقتصادية التي إنتهجتها إدارة بوش قد أدت إلى هروب الرأسمال الدولي و خاصة الأوروبي ، الأمر الذي شكل بصورة كبيرة الانخفاض الكبير لقيمة الدولار تجاه اليورو مع بداية عام 2002 كما أن مخاوف رؤوس الأموال في الشرق الأوسط من سياسة بوش في محاربة ما يسمى بالإرهاب ، و ما قد ينتج عن ذلك من تجميد لحسابات مصرفية أو نشاطات تجارية لرأس المال العربي جعل هذه الأموال تحول مسارها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية و الآسيوية خسائر الإقتصاد العالمي ؟ من الواضح أن إنخفاض سعر الصرف الدولار يؤثر سلبا على كل المصدرين العالميين من خارج أمريكا و على رأس القائمة الإتحاد الأوروبي و اليابان و الصين ، و هذا ما حدا باليابان إلى تخفيض سعر عملتها أيضا أمام اليورو للحد من أثر سعر الصرف للدولار على الصادرات، من ناحية أخرى يؤدي انخفاض سعر الصرف للدولار إلى تضخم في الأسعار في الولايات المتحدة و الدول الأخرى و بشكل خاص في أسعار المواد الخام ، و على استهلاك و بالتالي عجز الميزان التجاري الأمريكي و يرجع المحللون سبب خفض البنك المركزي الأمريكي (مجلس الإتحاد الفيدرالي) لسعر فائدة على الاذونات إلى إرتفاع نسبة الإستهلاك في الأسواق الأمريكية و الأداء السيء لقروض الإسكان، و أزمتها الكبيرة لقطاع الإنشاءات و بالتالي إرتفاع العجز في ميزان المدفوعات الذي يجلب انخفاض، و تخفيض فائدة القروض الداخلية من ناحية ثانيا دفعه مشجعة للإستثمار بسبب إنخفاض سعر الفائدة الدائنة على القروض كما أن تعويز ارتفاع اليورو و تراجع الدولار أدى إلى رفع سعر الفائدة الأوروبية على أدوباتها في محاولة لتقليص الفجوة بينهما و مثلتها الأمريكية إلى أقل من نقطة واحدة ، فيما تكسب منظمة اليورو ثقة أكبر بعملتها الموحدة على حساب الدولار و تحاول أن ترفع من تنافسيتها إلى منطقة جاذبة للإستثمار في مقابل الولايات المتحدة التي لا تزال تعطي عائدات أعلى على الودائع بحكم الفارق بين الفائدة على الاذونات الأمريكية و مثلتها الأوروبية بشكل أساسي و هذا خلل ترى أوروبا أن عليها أن تتعامل معه و تصل إلى توازن بسعر الفائدة على الأذونات مساو لمثلتها الأمريكي كما أشار وزير المالية الألماني مايكل غلوس مقلما من أهمية تغيرات أسعار الصرف قائلا " إن منطقة الإتحاد تستطيع التعايش مع إرتفاع

اليورو ، المنطقة العربية لا تزال منطقة الخليج متمسكة بالارتباط بالدولار الأمريكي عدا الكويت التي اتخذت قرارا بتخفيض سعر عملتها أمام الحد من آثار تراجع الدولار على شكل تضخم سعري ، ولا شك أن إيرادات الدول الخليجية الناتجة عن النفط في الأسواق العالمية ستتراجع نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى و خاصة إذا كان تصدير النفط يتم لأسواق غير أمريكية ، ثم يؤدي ذلك إلى تراجع في حجم استثمار دول النفطية بشكل كبير مما يعني انخفاض فرص النمو في المستقبل كما أن انخفاض سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيؤثر سلبا على عائدات بيع سلع الدول النامية في الأسواق الأوروبية و اليابانية ، و مت جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية و أسعار الفائدة التي في الولايات المتحدة ، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا على هذه الدول مثل تباطؤ النمو الاقتصادي و تداعياته السلبية على مؤشرات الرئيسية معبرة عن أداء الاقتصادات المحلية للعديد من الدول الصناعية و النامية على حد سواء .¹

لم تكن فكرة توحيد أوروبا بفكرة جديدة في التوجه السياسي لأوروبا فقد كان لهذه القارة طموحات و حدودية قديمة كما كانت لها عدة محاولات الوحدة النقدية ، حيث شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشكال مختلفة للإتحاد النقدي بين الدول الأوروبية إلا أنها لم تكلل مثل الإتحاد النقدي اللاتيني خلال الفترة 1865 - 1927 بين كل من فرنسا ، بلجيكا إيطاليا ، سويسرا ، اليونان و إنتهى بسبب ضعف التنسيق بين الدول الأعضاء ، و إتجاه الدول الإسكندنافية في فترة 1872 - 1924 بين السويد و النرويج و الدنمارك بسبب الحرب العالمية الأولى . و في الحقيقة فقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي البداية الفعلية للوحدة الأوروبية حيث إقتضت الضرورة الاقتصادية لتلك الفترة في ظل تنامي القوة الأمريكية و بروزها كقوة عظمى في مواجهة الإتحاد السوفياتي سابقا أين شعرت أوروبا على أن دورها غير ذي أهمية على الساعة الدولية مما أفرز شعورا قويا لديها في التفكير في السبل التي توحد جهودها و تثمن مواردها لإعادة بناء قوتها و دورها على المستوى الدولي . و قد أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية لبناء هذا التكتل رغبة منها في مواجهة المد الشيوعي و تجلى هذا التأيد في صورة مشروع مارشال "M ARASHALL PLAN" و على اثر ذلك تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لتفعيل التعاون و التنسيق بين الدول الأوروبية من أجل تجاوز المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها و في نفس الوقت لإمكانيات إدارة مشروع مارشال و النهوض بإقتصادات أوروبا . و في 8 ماي 1950 إقترح الوزير

¹ صلاح صايقي : إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي و تأثيرها على الإقتصاد الدولي ، مجلة نوافذ الاسلام ، 2009 ، برلين .

الخارجية الفرنسي روبرت سومان" **SCHUMAN ROBEBERT** وضع مصادر الفحم و الصلب الفرنسية و الألمانية تحت سلطة عليا واحدة في منظمة بإمكان الدول الأوروبية الأخرى الإنضمام إليها، و هكذا تم إنشاء جماعة الفحم و الصلب **Coal and Steelcommunity** الأوروبية و التوقيع على معاهدة إنشائها في 18 أبريل 1951 من قبل ستة دول اوروبية هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، و دخل الإتفاق حيز التنفيذ في 27 جويلية 1952، و في 2 مارس 1957 صادقت هذه الدول على إتفاقية روما من أجل انشاء السوق الأوروبية المشتركة¹.

سيطر الدولار الأمريكي لمدة تفوق نصف القرن على النظام النقدي الدولي ، إذ تحتفظ به البنوك المركزية كعملة لإحتياجاتها بحوالي 60 % من احتياطات العالم، الا ان ظهور اليورو و الاستقرار الذي يتمتع به جعله يلعب دورا مهما في معالم النظام النقدي الدولي الجديد، و قد تم اعتماده كمستودع للقيمة و عمله لاحتياطات البنوك المركزية، و اصبح وسيلة لتقديم القروض و المنح و وسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الاوروبي و دول العالم، و احتل وزنا أكبر من الدولار الأمريكي في احتياطات الدول لما يتمتع به من استقرار و اصبح منافس الأول للدولار الامريكى . و قد تراجع استخدام الدولار نسبيا بمجرد اطلاق اليورو لان الدول الأوروبية التي كانت تستخدم العملة الامريكية في بعض مبادلاتها التجارية الالبينية ،أصبحت مجبرة على تسويتها باليورو، هذا ما سيؤدي الى زيادة الطلب على اليورو خاصة من طرف الدول التي تعتبر الاتحاد اوروبا شريكها الاول مثل دول شرق آسيا و الدول العربية و معظم الدول الافريقية، كما تشير البيانات المتاحة أن اليورو هو أهم عملة في اصدار قوانين التجارة في منطقة اليورو و البلدان غير المنتظمة إلى منطقة اليورو و يحظى اليورو كعملة دولية بأهمية كبيرة على الصعيد الاوروبي و العالمي، و بعد المنافس الاول للدولار الامريكى خاصة إذا تطرقنا إلى الوضع الاقتصادي الخالي لدول منطقة اليورو، إذا يمكن المقارنة بين المنطقتين اليورو و الدولار فيما يلي :

تتفوق دول الاتحاد الاوروبي في خدمات المواصلات و النقل و السياحة و الاعمال المصرفية بنحو الضعف ، و قد بلغ معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو خلال شهر سبتمبر 2007 حوالي 2.6 %، بينما قدر في الولايات المتحدة بـ 2 %، و تملك اوروبا من الأساطيل التجارية ما حمولته 55 مليون طن أما حمولة الاسطول التجاري الامريكى فلا يزيد على 18 مليون طن و تقدر نسبة احتياطي الصرف خارج الذهب في

¹ - سامية مقعاش : العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و إنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، باتنة ، 2006-2007 ، ص ص 20-21 .

منطقة اليورو ب 5 % من الاحتياطي العالمي، في حين لم تتعدى نسبة 24 % للسداسي الاول من عام 2007 في الولايات المتحدة .

في المجال المصرفي تمتلك مصارف الاتحاد الاوروبي مصادر خاصة من رأسمالها تقدر بحوالي 555 مليار دولار مقابل 233 مليار دولار للمصارف الامريكية ، و من بين 1000 مصرف عالمي يوجد 330 مصرف اوروبيا مقابل 156 مصرف امريكا و تستحوذ البورصات الاوروبية على 49.5 % من النشاط الاقتصادي العالمي ، و تفوق الولايات المتحدة الامريكية على اتحاد الاوروبي في قطاع النفط / اذ ينتج هذا الاخير ما يعادل 121 مليون طن في حين يبلغ الانتاج الامريكي سنويا 414 مليون طن و لذلك يتوقع الخبراء للعملة الاوروبية مكانة سوق تغير من الاوضاع الاقتصادية في عالم و تخلق منافسة للدولار الامريكي ¹ .

المطلب الثاني : اليورو و الدولار و الصراع السيطرة على النظام النقدي الدولي

مقارنة بين استخدام اليورو و استخدام الدولار دوليا : يمكن المقارنة بين استخدام اليورو كعملة دولية بين استخدام الدولار، فنحو ثلث الدول التي تربط عملاتها بعملة تثبيت و تشمل في الغالب دول غير اعضاء في منطقة اليورو و الاتحاد الاوروبي أو التي يحتمل انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي و الدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية، و تستخدم معظم دول الثلثين الباقية في اسيا و افريقيا و الشرق الاوسط و امريكا اللاتينية الدولار كعملة تثبيت و بمراجعة هذا في نهاية عام 2009 تجد ان احتياطات النفط الاجنبي المسعرة بالدولار تضم نحو ثلثي اجمالي العالم من احتياطات الرسمية بالنقد الاجنبي .

تشكل العملات الارتكازية المصدر الاول لمكونات الاحتياطات الدولية ، و باعتبار الدولار الامريكي العملة الارتكازية الاولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و على الرغم من انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار نظام بريتون وودز عاد ليكون اكثر العملات استعمالا كعملة احتياطية دولية ، و تأتي الصين في المركز الاول بين دول الاحتياطات الكبرى من الدولار حيث بلغ عام 2009 قيمة تريليون دولار .

و تعتبر منطقة الشرق الاوسط و الدول العربية من اكثر الدول التي تتوفر على احتياطي من الدولار في العالم، فالإحتياطي الرسمي الدولي من الدولار في اوربا و الشرق الاوسط و افريقيا حيث وصل في عام 2001 إلى حوالي 4.6 تريليون دولار امريكي و تأتي امريكا اللاتينية في المركز الثاني بحوالي 3.8 تريليون دولار ثم بعد باقي دول اسيا دون الصين حيث ان أن نصيب الدولار الامريكي في الاحتياطات الدولية إنخفض من 71.0

¹ سامية مقعاش ، المرجع السابق ، ص ص 135 - 136 .

% في العام 1999 إلى 62.2 % في العام 2009 و من 74.2 إلى 58.5 % على التوالي في البلدان النامية مما تقدم سابقا ، فإنه يدل على أن مكانة الدولار الأمريكي، كأنهم عملة احتياط في العالم تهبط تدريجيا بينما ترتفع مكانة اليورو باستمرار و في الوقت نفسه فان ازدياد اليورو تماسكا كليا أمام الدولار الامريكي أما اليورو ، و بإمكان تفسير قوة اليورو أمام الدولار إلى العوامل التالية :¹

التباطؤ في الاقتصاد الامريكي ، حيث لجأت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة بسبب الازمة مقابل بنوك مركزية الاوروبي و الياباني و بسبب تراجع النمو الاقتصادي الامريكي من نسب 1.9 % إلى 0.7 % في بداية العام 2001 عمد البنك المركزي الامريكي إلى خفض الفائدة على دولار من 6.5 % إلى 6 % لدعم حركة الاقتراض و تقادي ركود اقتصادي محتمل عمد البنك المركزي الامريكي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75 % لتصبح اقل من مستواها في اوروبا، و واصل البنك الفدرالي حتى جوان من عام 2003 لتحت على نسبة 1 % أدنى مستوى له .

و في جوان عام 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة و بخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5.7 %، ثم لتعاود انخفاضها من جديد و بدءا من العام 2007 إلى 5.02 % لتصل عام 2008 الى 1.98 % هذا في الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الاوروبية ارتفاعا من 2.11 % و في عام 2002 الى 4.28 % في العام 2007 و لتشكل 4.86 % عام 2008 .

اقبال العديد من البنوك المركزية في العالم على تنويع احتياطياتها من العملات الارنكازية للتحويل على حساب الدولار من خلال تحويل جزء من احتياطيات الدولار الى اليورو و ذلك لتفادي مخاطر ناتجة عن الانخفاضات في سعر صرف الدولار امام اليورو .

ان تزايد حدة ازمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية من تقادم عجز الموازنة الأمريكية حيث استمر ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية من 1578 مليار دولار عام 2002 إلى 1412.7 مليار دولار عام 2009 ثم إلى 1555.6 مليار دولار عام 2010 ، فالارتفاع المستمر لعجز الموازنة الأمريكية ابتداء من عام 2002 دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستدانة من الخارج و قد بلغ الدين العام الأمريكي 11.875 تريليون دولار عام 2009 ليرتفع الى 13.786 تريليون دولار عام 2010 .

¹ - لقمان معزز ، شريف بودري : المنافسة بين الدولار و الاورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي ، مجلة الباحث العدد 2011/09 ، الشلف ، ص ص 78- 79- 80 .

أيضا من الأسباب التي تفسر قوة اليورو امام الدولار تخلي الولايات المتحدة عن سياسة الدولار القوي لتحقيق العجز في الميزان التجاري حيث لجأت إلى عملية التسيير الكمي الاوّل بقيمة 1.25 ترليون دولار عام 2008 و الثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010 ، و ذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي و الحد من اختلال الميزان التجاري الامريكى ، و ذلك زادت الولايات المتحدة من حجم الكتلة النقدية مما ساعد على تدني قيمة الدولار دون ان يؤثر ايجابيا على حجم الصادرات الامريكية .

المطلب الثالث : انعكاسات سعر صرف اليورو على الصادرات الجزائرية

ليس بجديد القول بأن الجزائر ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الاوروبي، و يعتبر الاخير الشريك الرئيسي للجزائر حيث يتلقى ما نسبته 61.36% من إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة من 1995- 2005 . بالنسبة للصادرات فإن تأثير العملة الاوروبية الموحدة اليورو يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لإيرادات المحروقات بنفس مقدار الارتفاع، فإذا كانت مداخيل الجزائر من الصادرات تقدر ب 46 مليار دولار سنة 2005 وفقا لسعر صرف اليورو مقابل الدولار لنفس السنة و المقدرة ب 1.2441 فان مداخيل الصادرات تقدر ب 36.97 مليار يورو ، مما ينبغي انخفاض القدرة الشرائية لهذه الدولارات أي انه عند حدوث اي زيادة في اسعار صرف اليورو و مقابل الدولار فان ذلك من شأنه ان يؤدي إحداث تقلبات في حصيلّة الصادرات الجزائرية مقومة باليورو و بنفس نسبة الارتفاع أمام نسبة الصادرات خارج المحروقات، لذا تتأثر كثيرا على الاقل في المدى القصير و المتوسط باعتبار أن حصة المحروقات من الصادرات السلع و الخدمات إستأثرت بالنسبة الأهم (ما يقارب 98 %) و هذا معناه ضعف المحدودية للصادرات خارج المحروقات، لذا تتأثر بصورة كبيرة بارتفاع أسعار اليورو في الأسواق الدولية ، و مع ذلك ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ، فإن التعامل باليورو يتيح فرصة لدول حوض المتوسط التي ستضم إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في اوائل العشرية الثانية من هذا القرن . لزيادة حجم صادراتها نحو دول الاتحاد الاوروبي و من المتوقع أن يزيد حجم المبادلات هذه الدول الاتحاد حيث أن اعتمادها على اليورو و تطبيق معايير ماستريخت في أوروبا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات و الخدمات من الدول الشريكة ، مما يفسح المجال أمام الصادرات الجزائرية باتجاه أوروبا ، خاصة في ظل توسع الاتحاد الأوروبي حيث يتطلب الامر المزيد من الاستثمار و العمالة في دول و هو ما ينتج عنه توسع في حجم الانشطة و زيادة الطلب على الواردات من داخل و خارج الاتحاد، كما ان في ظل وجود سوق واحدة بدلا من اثني عشرة سوقا و عملة واحدة لن تتمكن الدول الاوروبية من اللجوء الى الاداة

سعر الصرف للتأثير على وضعها التنافسي، مما يمكن الشركاء التجاريين من بينهم الجزائر من زيادة صادراتهم نحو أوروبا اعتمادا على شفافية منطقة اليورو و تنافسية سلعها غير ان تجسيد هذا الاثر الايجابي يتوقف على درجة مرونة الاجهزة الإنتاجية في الجزائر في تلبية الطلب الاوروبي و على مقدرة سلعها على منافسة السلع المماثلة الاوروبية الاسيوية و الامريكية ، مما لا شك فيه الاجهزة تحتاج إلى إصلاحات و جهود جبارة لبلوغ ذلك الهدف ، و في المدى القصير لا ينتظر تحسن الصادرات الجزائرية بشكل ملحوظ ، طالما ان معظم الصادرات تتمثل في المحروقات في حين الصادرات خارج المحروقات رغم ان نسبتها ضئيلة جدا و تأثيرها على الميزان المدفوعات ضعيف، فهي تواجه مشاكل عديدة منها ما يتعلق بالمشاكل الداخلية المتمثلة في ظروف التصدير في الجزائر التي لا تساعد المصدر على اداء مهمته بالشكل المطلوب ، فهو يواجه عدة عراقيل تتمثل في قلة الخبرة و محدودية وسائل التمويل و التخزين و النقل و التسويق، إضافة إلى ان صادرات الجزائر خارج المحروقات تعترضها عدة مشاكل تتعلق بالجانب التنظيمي لعملية التصدير و تحديدا في الاجراءات الادارية المعقدة فضلا عن ذلك فان المنتج الجزائري بشكل عام لا يستجيب للمواصفات المطلوبة من طرف المستهلكين بسبب رداءة النوعية (التغليف ، الجمركية ، التأمين ، و النقل) كما أن ارتفاع اسعار المنتجات الوطنية المصدرة بالمقارنة مع مثيلتها في الدول المصنعة يحد من مقدرتها التنافسية و مرد ذلك زيادة الاعباء الناجمة عن ضعف الانتاجية بالمقارنة مع ارتفاع الاجور و المرتبات للعاملين و الموظفين .

و بالنسبة للمشاكل الخارجية فتتمثل في المنافسة الدولية التي تواجهها المنتجات الجزائرية في الاسواق الخارجية خاصة في ظل هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العالمية ، إضافة إلى ميل الدول المتقدمة نحو تدعيم التكتلات الاقتصادية الجهوية، و تقوية الروابط التجارية فيما بينها من خلال الاتفاقيات في مجال التجارة و لهذا فان تأثير هذه السياسات المنتجة من طرف هذه الدول يكون سلبا على صادرات الجزائر خارج المحروقات .

المطلب الرابع : أثر تقلبات الدولار اما اليورو على الصادرات الجزائرية

إن ارتفاع كلفة قيمة اليورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 يمثل عبئا كبيرا في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة اليورو، لا سيما الموارد الرئيسية كالقمح و الادوية بنسب تتراوح ما بين 20 و 30 % من

قيمتها السابقة ، و تشكل معظم واردات الجزائر من مواد التجهيز الصناعية و الزراعية ، المواد الفلاحية و الادوية و المواد الغذائية مقابل تصدير المحروقات بالدولار الامريكي، فمثلا ما تم استراده من منطقة الاتحاد الاوروبي خلال سنة 2006 قدر بعملة اليورو بـ 8948 مليون يورو، في حين بلغ بالدولار الامريكي ما قيمته 1172 مليون دولار ، اما سنة 2007 بلغت قيمة الواردات بعملة اليورو ما يقارب 10261 مليون يورو مقابل 14212 مليون دولار امريكي، و تزداد تكلفة الواردات كلما انخفض الدولار امام اليورو ، و تتمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على مستويين الاول تضخيم قيمة الواردات بصور معتبرة بنسبة تتراوح ما بين 5 إلى 20 % حسب تقديرات الخبراء جراء ارتفاع العديد من المواد المستوردة من منطقة اليورو و هو ما لاحظناه من القمح و الادوية و المواد الفلاحية ، و حتى مواد التجهيز التي ارتفعت قيمتها كثيرا مقابل تراجع مداخيل المواد المصدرة بما فيها مداخيل المحروقات جراء تراجع قيمة دولار و امكانية ان ينعكس ذلك على مستويات التضخم .

اما قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد بصفة تشبه كلية على قطاع المحروقات الذي يسعر بالدولار الامريكي، ففي سنة 2004 سجلت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار الامريكي ما قيمته 31302 مليون دولار في حين بلغت خلال نفس السنة ما قيمته 25229 مليون يورو ، أما سنة 2006 بلغت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار ما قيمته 53429 مليون دولار مقابل 40766 مليون يورو و ما يمكن ملاحظته هو انخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الورو بسبب تراجع الذي يشهده الدولار امام اليورو .¹

شروط التبادل ليست في صالح الجزائر :

تتم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية التي تفوق 98 % من مجمل الصادرات حصريا بالدولار الامريكي ، في حين ان 60 % من الواردات من مختلف السلع بالعملة الاوروبية اليورو و هذا في صالح الدول الاوروبية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة امام اليورو ، و قد شهد الدولار مستويات منخفضة امام اليورو منذ 2001 تركت آثار واضحة على القوة الشرائية للفائدة النفطية في اطار السياسة الامريكية، لتشجيع الصادرات و محاولة احداث التوازن في الميزان التجاري للولايات المتحدة الامريكية بينما تزداد الضغوط على الصادرات الاوروبية .

¹سمية موري ، مرجع سابق ، ص 173 .

و يتضح لنا ان الدولار الامريكى في انخفاض مستمر امام اليورو المنافس القوي ، فإذا كانت اسعار البترول المرتفعة تساعد الجزائر على تحمل لخسارة المتأتية من هذا الانخفاض الا انها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور اسعار الصرف .

و لذلك فان تغيير الموردين او التقليل من الاستيراد من المنطقة الاوروبية هو أمرا واردا بالتحول إلى الاسواق الاسيوية او اسواق الدولار كالولايات المتحدة الامريكية ، كندا او امريكا اللاتينية و غيرها الا ان احتمال هذا التغيير سيكون دون شك نحو مناطق بعيدة عن الجزائر (اسيا و امريكا) مما يستدعي تكاليف اضافية في النقل (مع ملاحظة ان الدول آسيا استطاعت ان تعوض زبائنها عن تكاليف النقل بطريقة غير مباشرة بتوفير السلع بأسعار منخفضة جدا، غير ان اهم اسباب ارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة مع اتحاد الاوروبي منذ 2005 التي تلزمها بإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد و التي اصبحت تضر بمصالح الجزائر ، حيث تستورد أغلب السلع من الدول الاوروبية و لا تصدرها تقريبا اي شيء عدا النفط و هو يتم بالدولار ، و عليه فان شروط التبادل تأتي لصالح الاقطار المتطورة و خاصة الاتحاد الاوروبي الذي سيكتفي من وضعيته كأول مورد للجزائر بما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مختلف السلع .

واذا ما علمنا ان الدولار الامريكى قد فقد خلال الخمسين من السنوات الماضية اكثر من ربع قيمته امام اليورو يمكن ان نتصور الخسارة التي تتحملها الجزائر، فهي تتفق ما تستفيده من ارتفاع اسعار البترول في شراء الواردات من منطقة اليورو بنسبة تفوق 60 % من اجمالي الواردات ¹.

المبحث الثاني : دراسة تقييمية للصادرات الجزائرية من المحروقات بالدولار و الصادرات باليورو

ان هبوط سعر صرف الدولار امام العملة الاوروبية الجديدة الموحدة اليورو أثار فكرة تسعير النفط باليورو او بسلة من العملات هذه الفكرة كان لها جذور، فقد طرحت لأول مرة عام 1971 اثر اعلان الرئيس الامريكى نيكسون توقيف تحويل الدولار إلى ذهب و قيام الولايات المتحدة الامريكية بتخفيض قيمة عملتها في 18 ديسمبر من نفس السنة 7.85 % بالقياس إلى الذهب، و نسبة إنخفاضه 10 % في 12/02/1973 مما يساهم في تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط الواحد مقارنة بالعملات الاخرى.

حيث عرف الدولار الامريكى تقلبات كثيرة هذا يقوى فكرة تغيير تسعير البترول بعملة أخرى كاليورو و هذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث و ذلك من خلال :

¹سمية موري ، مرجع سابق ، صص 174 ، 175 .

المطلب الاول : تطور العائدات النفطية الجزائرية (2010-2000) .

المطلب الثاني : تحويل الصادرات الجزائرية من محروقات بالدولار إلى اليورو .

المطلب الاول : تطور العائدات النفطية الجزائرية (2010-2000)

الفرع الاول : تطور العائدات المالية (2010-2000)

جدول رقم (07) : يوضح الصادرات الجزائرية من البترول و الغاز بالدولار (2010-2000) (الوحدة مليار

دولار)

السنوات العملات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البترول بالدولار	169.1 28.5	161.0 24.8	200.5 25.2	266.2 29.0	326.0 38.7	354.3 54.6	345.3 65.7	339.1 74.8	305.5 99.9	272.8 62.2	258.7 80.2
البترول باليورو	4815.1	3994.4	5056.1	7719.7	12559.7	19340.7	22697.7	25373.7	30513.7	16855.6	20724.9
الغاز بالدولار	1294.1 2.7	1174.0 3.0	1172.6 2.4	1166.9 3.1	1338.6 3.5	1494.8 4.3	1416.0 6.3	1325.8 6.5	1462.8 9.9	1250.6 6.6	1416.0 8.4
الغاز باليورو	3554.7	3531.3	2860.6	3738.5	4742.9	7324.6	8624.8	8624.8	14481.4	8225.1	11942.4

اعداد الطالبة إعتمادا على احصائيات البنك المركزي [www,BANK-of-ALGERIA.org](http://www.BANK-of-ALGERIA.org)

كما اشرنا سابقا فان قطاع المحروقات هو المعبر الذي تمر خلاله الجزائر إلى السوق الدولية، فاذا نظرنا إلى الصادرات البترولية في سنة 2000 نجد أنها تعرف ارتفاع بعد الطفرة السعرية التي عرفتها السوق البترولية و ذلك من خلال الارتفاع المحسوس لأسعار النفط إنعكس إيجابا على تطور الايرادات النفطية لدول الاوبيك عامة و الجزائر خاصة و بات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع ان تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية حيث بلغت سنة 2000 م 4815.1 دولار امريكا و قد انخفضت سنة 2001 لتصل إلى 3994.4 مليار دولار و ذلك نتيجة انخفاض اسعار الدولار بسبب احداث 11 سبتمبر 2001، التي عرفتها أمريكا و التي كان لها أثر على اسعار الدولار و التي ادت مباشرة إلى انخفاض اسعار البترول ثم عادت للارتفاع سنة 2002 و لكن ارتفاع طفيف بلغ 5066,1 مليار دولار، و من خلال الجدول نلاحظ ان الصادرات قد سجلت ارتفاع محسوس منذ سنة 2003 حيث بلغت الصادرات 29 مليار دولار لتصل في سنة 2008 إلى مستويات قياسية 99,9 مليار دولار، و قد انعكس ارتفاع اسعار البترول ايجابا على الصادرات الجزائرية و الذي أدى إلى فائض في

الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر اساس في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 30513.7 مليار دولار .

و لكن سنة 2009 عادت الصادرات الى الانخفاض حيث بلغت 16855.5 مليار دولار، و ذلك نتيجة اعصار الازمة المالية العالمية التي حدثت و التي كان لها اثر واضح على سوق النفط لتعود للارتفاع سنة 2010 لتبلغ 80.2 مليار دولار مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الاموال لتنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

الفرع الثاني: أهمية العائدات النفطية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمثل اهمية البجوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ سنة 2000 في تحسين مؤشرات المستوى الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر حيث تحقق ما يلي :

- ارتفع الناتج المحلي الخام (PIB) من 851 مليار دولار 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 الى 135 مليار دولار.
- انخفض معدل التضخم من 3.6 % سن 2004 الى 1.6 % 2005 و هذا ما يعبر عن استقرار في اسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 الى 2.5 % .
- ارتفعت الاحتياطات من العملة الاجنبية حيث بلغت سنة 2003 43.11 مليار دولار 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل الى 110.3 مليار دولار سنة 2007 .
- انخفض معدل البطالة خلال الفترة 2000 -2007 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7 % لينخفض الى 15.3 سنة 2005 ثم 11.8 % سنة 2007 .
- اما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة ب 3.1 % سنة 2004 ثن 4.9 % سنة 2006 في الصناعات النصف مصنعة و مواد التجهيز أما قطاع الحديد الصلب فقد تراجع بنسبة 6.9 - % سنة 2004 و تراجعت الصناعة الحقيقية بنسبة 2.1 - % سنة 2004 و يبقى هذا القطاع الرهان الذي تسعى الجزائر لكسبه و الذي يسمح لها يخلق فرض العمل و تطوير الزراعة و النقل .
- انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة و السياسة الدفع المسبق للديون .

و ما يجب الإشارة إليه ان ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الاسعار قابلة انخفاض سعر الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة اليورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33 % خلال فترة 2002 و 2006 تسبب في ازدياد كلفة الواردات الكلية لأن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بنصف مليار دولار سنويا¹.

المطلب الثاني : تحويل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى اليورو

إن فكرة تسعير المحروقات بعملية اليورو هي فكرة قديمة نتيجة للأزمات التي عرفها الدولار الأمريكي و لذلك اردنا في هذا المطلب اختبار تسعير الصادرات البترولية باليورو لمعرفة مدى ايجابية أو سلبية هذا الاجراء بالنسبة للجزائر و ذلك انطلاقا من العلاقة الاقتصادية للجزائر مع اوروبا، حيث غالبية الواردات الجزائرية تسعر باليورو و بالتالي فان الجزائر تصدر بعملة الدولار المنخفضة و تستود بعملة اليورو المرتفعة و هذا ما سنحاول دراسته .

الفرع الاول : سعر الدولار مقابل اليورو

جدول رقم (08) : يوضح سعر الصرف اليورو مقابل 1 دولار امريكي (2000- 2010)

السنوات العملات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدولار	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
اليورو	0.9954	1.068	1.1206	0.9554	0.7930	0.7342	0.8466	0.7564	0.6801	0.7199	0.6942

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك المركزي

www,BANK-of-ALGERIA,org

من خلال الجدول نلاحظ ان سعر صرف 1 دولار باليورو تختلف من سنة إلى اخرى (2000- 2010) و لذلك

تقوم بحساب المتوسط الحسابي \bar{X}

$$\bar{X} = \frac{0.9954 + 1.0680 + 1.1206 + 0.9554 + 0.7930 + 0.7342 + 0.8466 + 0.7564 + 0.6801 + 0.9642}{10}$$

¹- www.elmouradia.dz/ecconomicide L'algérie/ économique et social .

$$\bar{X} = \frac{8.6439}{10}$$

$$\bar{X} = 0.8629$$

و منه : 1 دولار = 0.8629 اورو

الجدول رقم (09) : السعر الوحدوي للمحروقات باليورو مقابل الدولار (2000-2010)

السنوات العملات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البتترول بالدولار	28.5	248	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	08.2
البتترول باليورو	24.592	21.399	21.745	25.024	33.307	47.114	56.622	64.544	86.203	53.672	69.204
الغاز بالدولار	2.7	3.0	3.0	3.1	3.5	4.3	6.3	6.5	9.9	6.6	8.4
الغاز باليورو	2.329	2.588	2.0709	2.674	3.020	3.710	5.436	5.608	8.542	5.695	7.248

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على نفس المرجع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن اسعار البترول و الغاز باليورو منخفضة مقارنة مع أسعارها بالدولار حيث نأخذ مثلا نسبة 2000 سعر البترول 28.5 مليار دولار 24.592 مليار يورو و بذلك لأن سعر الدولار منخفض امام سعر صرف اليورو و ذلك راجع لأن بداية ظهور اليورو لم تتحمس الدول لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق البترول، حيث ان اعتقاد الدول أن استخدام الدولار سيستمر لفترة طويلة في هذا المجال خاصة في دول الخليج، حيث ان عملة اليورو لم تكن موثوقة و كان ينتظر حتى تستقر في السوق العالمي من اجل استخدامها في الاسواق و لكن من خلال الجدول نلاحظ ايضا ان سعر اليورو بدأ بالارتفاع منذ سنة 2004 و ذلك نتيجة لاكتساب اليورو مكانة أكبر في السوق العالمي، و بدأت تظهر فكرة استخدامه كاحتياطي دولي .

و في سنة 2008 إلى 2010 أصبحت الثقة أكثر في اليورو و خاصة بعد الازمة التي عرفتها الولايات المتحدة و هي ازمة الرهن العقاري و التي زعزعت مكانة الدولار الامريكي حيث بدأت فكرة استخدام اليورو في الدول منها إيران ، فنزويلا .

الفرع الثاني : الصادرات الجزائرية باليورو

جدول رقم (10) : يوضح حجم الصادرات الجزائرية من البترول و الغاز باليورو (2000- 2010)

السنين الصادرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البترول الخام	169.1	161.0	200.5	266.2	326.0	354.3	345.3	339.1	305.5	272.8	2587.7
الخام	24.592	21.399	21.745	25.024	33.307	47.114	56.692	64.544	86.203	59.672	69.204
قيمة الصادرات	4158.50	3445.23	4359.87	6661.38	10858.08	16692.49	19575.74	21886.67	26335.01	14641.72	17903.07
الغاز الطبيعي	1294.1	1174.0	1172.6	1196.9	1338.6	1494.8	1494.0	4325.9	1462.8	1250.6	1416.0
	2.329	2.588	2.070	2.674	3.020	3.710	5.436	5.608	8.542	5.695	7.248
قيمة الصادرات	3013.95	30383.12	2477.28	3200.51	4042.57	8125.73	8121.38	7435.64	7122.16	7122.16	10263.16

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على نفس المرجع

من خلال الجدول نلاحظ الصادرات من المحروقات باليورو هي منخفضة مقارنة بالصادرات بالدولار، و ذلك راجع لان سعر صرف العملة الاوروبية و هي اليورو مرتفعة خاصة في سنوات 2004 حتى سنة 2010 و ذلك نتيجة الازمات التي عرفها الدولار، و بذلك فان اي ارتفاع في اسعار اليورو يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية لإيرادات المحروقات بنفس الارتفاع فاذا كانت مداخيل الجزائر من صادرات البترول سنة 2005 تقدر بـ 0.7342 فان مداخيل الصادرات تقدر بـ 47.114 يورو مما يعني انخفاض القدرة الشرائية لهذه الدولارات، اي انه من شأنه أن يؤدي إلى احداث تقلبات في حصيلة الصادرات الجزائرية مقومة باليورو و بنفس الارتفاع .

المطلب الثالث : أفاق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

عرفت الأعمال الجزائرية تغيرات على مستوى هيكلها الإستراتيجية خاصة الاقتصادية منها، حيث مع بداية الالفية الجديدة سعت الدولة لتحرير التجارة الخارجية والإنتاج على الشركة الاجنبية، كما تم تدعيم هذه الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتدعيم الصادرات .

الفرع الاول : إعادة تأهيل القطاع الصناعي

بعد حصول الجزائر على استقلالها لم تكن هنالك صناعة جزائرية على الاطلاق ، ونتيجة للهجرة الجماعية لأوروبيين بات واضحا ان الدولة تتكفل بعملية التصنيع وذلك من خلال المؤسسة العمومية باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية الوطنية، لكن بعد صدور قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسة 1971 برز مفهوم المؤسسة الاشتراكية انطلاقا من المؤسسة العمومية نتيجة لما تضمنه هذا القانون، و المتمثل في مساهمة العمال في تسيير و مراقبة و اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تسيير و ادارة المؤسسات العمومية الاشتراكية كما صاحب هذا التغيير اصدار ترسانة من القوانين التنظيمية للمؤسسة الاشتراكية الا أن ذلك لم يمنع من تداخل المسؤوليات و انعكس هذا الامر في سوء التسيير و الادارة، ولكن بعد المشاكل في التسيير و تقادم الخسائر التي وقعت فيها المؤسسة الاشتراكية في اواخر السبعينات لذلك جاء المرسوم 80-242 المؤرخ في 04-04-1980 و المتعلقة باعادة هيكلة المؤسسات العمومية بما يعرف بإعادة الهيكلة المالية، وفي ازمة البترول 1986 وأحداث اكتوبر 1988 ظهرت استقلالية المؤسسات الجزائرية و ذلك بإعطاء حرية اكثر للمسيرين في التسيير لتحقيق اهداف المؤسسة .

رغم كل هذه الإصلاحات ان الجزائر وجدت نفسها امام اقتصاد هش تعاني فيه من المديونية الخارجية ومؤسسات ضخمة وطنية مفلسة كل هذا ادى الى ضرورة انعاش الاقتصاد الوطني و الانتقال الى اقتصاد السوق، وقد بدا التطبيق الفعلي في سنة 1996 باشراف البنك الدولي الى اجراء حل المؤسسات العمومية ادى الى ظهور و تنامي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹، و التي لها دور في التنمية الصناعية الهدف الذي تسعى الى بلوغه الحكومة الجزائرية و ذلك بغية الاستغلال العقلاني للموارد المادية و البشرية المتاحة الى جانب تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بدل الاعتماد على المحروقات لمصدر أساسي للخزينة، ورغم الجهود المبذولة إلا ان الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضعيفة من حيث حصة قيمتها السوقية لان الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات صادرات الدول غير المصدرة لهذه المادة الارتكازية هو عشرات الإضعاف².

الفرع الثاني : دعم الاستثمار الأجنبي

¹ - نوري منير لجلط ابراهيم : الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، مداخلة بعنوان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و اشكالية التصدير خارج المحروقات ، جامعة الشلف ، ص ص 2 - 3 .

² - عماري الجمعي ، قندوز طارق : الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، المداخلة بعنوان التسويق الصناعي كمدخل إستراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة المسيلة ، ص ص 10 - 11 .

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر خلال كل الفترات حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا بحيث أن أكثر من 60% من وارداتها تأتي من أوروبا إن لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل كل من تونس و المغرب 1969 في 28 مارس، 1963 و لكن مع نهاية الستينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات الصادرات الجزائرية ، الأمر الذي أدى إلى إنطلاقة المفاوضات الثنائية من الجزائر و المجموعة الأوروبية سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاقية في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك، و في أبريل 1976 وقعت لجزائر على غرار في الدول المتوسطة على اتفاقية التعاون و التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 .

مؤتمر برشلونة و مسار العلاقات الأوروبية متوسطة : انعقد المؤتمر الأورومتوسطي في مدينة برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 ليكون البداية للشراكة الأوروبية متوسطة، و التي مثلت اطارا واسعا للعلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الاعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي و الشركاء الاثني عشر في جنوب و شرق المتوسط من بينها الجزائر ، و لقد حدد هذا المؤتمر جوانب الشراكة الأورو متوسطة في ثلاث جوانب أساسية هي المشاركة السياسية و الأجنبية ، المشاركة الاقتصادية و المالية و المشاركة الثقافية و الإنسانية ، فيما يخص التعاون الاقتصادي و المالي في الاتحاد الأوروبي بمقتضى المرسوم 96/1488 بتاريخ 23 جويلية 1996 فهو يعتبر أساس التعاون الاقتصادي و المالي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة فمن خلاله يقوم الاتحاد الأوروبي بمنع مساعدات مالية و تقنية للدول جنوب المتوسط .

الهدف من ورائه هو دعم الاستقرار السياسي في هذه الدول هذا في الشق السياسي، أما في المجال الاقتصادي فهو يهدف إلى تهيئة اقتصادية لهذه الدول لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر و تدعيم التعاون في المجال الثقافي و الإنساني و قد تجاوزت المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لصالح الشركاء المتوسطيين 850 ملون يورو سنة 2005 وحدها، بحيث أن القسم الأكبر لهذه المساعدة قدم في إطار برنامج **MEDA 2** بالاضافة إلى القروض التي منحت سويا و التي قدرت بـ 2 مليون يورو و لقد طرحت المفوضية المكلفة بالعلاقات الخارجية و السياسية الأوروبية للجوار "بنيتا فيريرو فالديتر" أن مساعدة الاتحاد الأوروبي في العالم لم تبلغ مستوى كهذا من قبل و ان المساعدة معتبرة جدا و تترجم الأهمية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي

لعلاقاته مع جيرانه المتوسطيين، مع العلم أن نصف هذه المساعدة موجهة إلى تدعيم برامج الإصلاح الرئيسية التي ترمي إلى ترقية سيادة أحسن و ازدهار أكبر¹.

الفرع الثالث : تنمية مصادر طاقة المتجددة

في إحدى الدراسات التي قام بها العلماء عن تصدير الطاقة الشمسية من شمال إفريقيا إلى أوروبا تمت مقارنة ثلاث أساليب لنقل هذه الطاقة، وهي نقلها على شكل كهرباء عبر خطوط الجهد العالي تيار مستمر أو نقلها في شكل وقود أو طاقة كيميائية عن طريق توليد الهيدروجين في موقع محطات الطاقة الشمسية ثم نقل هذا الهيدروجين عن طريق أنابيب، والخلط بين النظامين السابقين وفي هذه الدراسة ستقام مدينة لمعالجة المياه في مدينة سرت في تونس ومد أنابيب المياه إلى محطة إنتاج الهيدروجين في عين الصالح بالجزائر وذلك لمسافة 1000 كلم، وقد وجد أن الطريقة الأخيرة هي أكثر استخداما على شكل 20% من الطاقة الشمسية على شكل هيدروجين 80% اقتصادا ففي النظام المختلط من المقترح أنه سيتم نقل كهرباء و تستخدم أنابيب نقل الغاز الطبيعي المستخدمة حاليا لنقل الغاز من الجزائر إلى إيطاليا كما أن خطوط الكهرباء ستسلك نفس الطريق².

كما تجسد مؤخرا أول مشروع للطاقات المتجددة في الجزائر بإنشاء محطة هجينة لإنتاج الكهرباء تجمع بين الشمس في الجزائر و الطاقة المتجددة " وقد كلف الاستثمار الذي ساهمت في تصميمه وانجازه NEAL والغاز في تجربة دائرة لفرع إحدى الشركات الإسبانية 315,8 مليون أورو و ينتظر أن ينتج نحو 15 ميغا واط .

كما تمكنت مؤسسة سونالغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في أربع ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية³.

تحتوي الصحراء الشمالية على خزائين من المياه الجوفية يتواجدان في منطقتين مائيتين الأولى تقع على الحدود التونسية والليبية وتعد من أكبر الطاقات ، أما الثانية والمسماة بالعرق الشرقي الكبير فتقع وسط الصحراء الجزائرية ويشكل هذان الخزانان ورقة أساسية لإنتاج الهيدروجين على نطاق واسع .

¹ - فيصل بهلولي : التجارة الخارجية بين إتفاق الشراكة الاورو متوسطة و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012 ، ص ص 4 - 5 .

² - لعمى أحمد ,رحماني أمال , مستقبل الهيدروجين الشمس في الجزائر المشروع المغربي الأوربي ,ورقلة ،ص 08 .

³ - محمد التهامي طواهر أمال رحمان,سارة لحميد ,مرجع سابق ،ص 12 .

كما أن الموقع الجغرافي للجزائر يسمح لها بأن تلعب دورا فعالا في توزيع الإتحاد الأوروبي بالطاقة¹.

ولكن بالرغم من الإمكانيات الكبيرة للجزائر في كل الحالات إلا أنها تبقى متأخرة نوعا ما نتيجة اعتمادها المفرط على المحروقات بالرغم من قرب استنزاف مواردها، خصوصا البترول بالإضافة إلى نقص التمويل اللازم لأن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى موارد كبيرة بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا المستعملة لذا فمازال هناك الكثير ينبغي على الجزائر أن تزويده في هذا المجال للمحافظة على المحروقات هذا المورد الناضب².

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق فإن الدولار الأمريكي شهدا انخفاضات وتقلبات متتالية في قيمته مقابل العملات الأخرى مما أثار احتمالية تسعير النفط باليورو أو بعملة من العملات غير الدولار وفقا لأهمية هيكل واردات الدول النفطية على رأسها الجزائر مما يجعل السعر أكثر استقرارا ويجنب الفوارق في العملات .

فإيجاد نظام جديد للتغيير مسألة ذات حساسية بالغة ولا يمكن إقرارها من طرف معين فالموضوع يعود للدول المنتجة و المستهلكة التي يتعين عليها أن تتوصل لرؤية مشتركة للتخلص من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض الدولار، الأمر الذي يحتاج إلى إيجاد علمية معمقة ومتخصصة في الاقتصاد والسياسات المالية بشأن

¹ - لعمى أحمد ,رحماني أمال , مرجع سابق ، ص 10 .

² - محمد التهامي طواهر أمال رحمان,سارة لحميد ,مرجع سابق ،ص 12 .

البدائل المفروضة لاستبدال تغيير النفط بالدولار ، بالإضافة إلى تعميم الصادرات خارج المحروقات وذلك لمحاربة التبعية لقطاع المحروقات .

لقد اكدت الازمات البترولية ضعف الاقتصاد الجزائري وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية ويؤدي هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الانتاجية التي تؤدي إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدد من السلع الاولية والمواد الخام ، أهمها البترول معظم الحجم للصادرات الجزائرية 98% وهذا المؤشر يعتبر من اخطر المؤشرات الاقتصادية بهذه السلعة، وكما رأينا تتحدد اسعارها في السوق العالمية وهي تتعرض لعدة عوامل رغم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ التسعينات بهدف التخلص التبعية للعوائد البترولية وبالتالي للسوق البترولية العالمية، وما يحكمها من عوامل ديناميكية صعبة التحليل وبالرغم من ذلك لازال قطاع المحروقات يتأثر بأكثر من 98% من الصادرات و 60% من الجباية العامة ويساهم ب 35% من الانتاج الاجمالي للبلد .

وقد حاولنا من خلال دراساتنا الاجابة عن الاشكالية التي تدور حول تأثير سعر صرف الدولار على العائدات من المحروقات ،خاصة وان الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي وتدفع قيمة اغلب وارداتها باليورو مما يجعلها تتحمل تكلفة الفوارق بين العملات خاصة في حال انخفاض الدولار مقابل اليورو وذلك قسمتها بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول كمايلي:

الفصل الاول: تعرضنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بسعر الصرف انطلاقا من مفهومه وأنواعه وأهدافه ومحدداته ونظرياته ، ثم إلى سوق الصرف انواعه والمتدخلون فيه واهم العملات الصعبة المتداولة فيه .

الفصل الثاني : تتعرضنا في هذا الفصل إلى قطاع المحروقات وما يتضمنه من مفهوم وأنواع واهميته بالاضافة الى السوق البترولية والعوامل المؤثرة في تسعير المحروقات واساليب هذا التسعير .

الفصل الثالث : تطرقنا فيه إلى مكانة الدولار واليورو دوليا والصراع في السيطرة على النظام النقدي الدولي فقد تناولنا اثر سعر صرف اليورو على الصادرات وكذا تأثير سعر صرف الدولار مقابل اليورو وعلى لصادرات الجزائرية ، كما تطرقنا إلىدراسة تقييمية للعائدات الجزائرية من المحروقات بالدولار واليورو ، وأخيرا ابرزنا آفاق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و ضرورة التخلص من التبعية للمحروقات .

اختبار الفرضيات :

فيما يخص الفرضية الاولى والتي تنص على ان النفط مصدرا اساسيا في التدخل من خلال العوائد، فقد اثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية فالجزائر لاتزال تعتمد على المحروقات كقطاع وحيد في توفير الاموال الخاصة وانها تعيش بحبوحة مالية بعد الارتفاع الكبير مسبق في اسعار المحروقات .

فما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على ان الجزائر تواجه مشكلة الفوارق بين العملات تكبدها خسائر مالية في ظل انخفاض القوة الشرائية لعائداتها ، حيث أن الجزائر تتلقى 98% من مقبوضاتها بالدولار الأمريكي وتدفع فاتورة اغلب وارداتها باليورو، حيث أن الدولار الأمريكي بدأ بفقدان ملحوظ لقيمه أمام اليورو منذ 2003 .

فيما يخص الفرضية الثالثة في كون تنويع الصادرات الجزائرية أمر ضروري وحل وافي من أي أزمات فعلية لانخفاض اسعار البترول فرضية صحيحة نسبيا، فمن خلال القطاعات والمستويات وهذا ما كشفته الازمات النفطية وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني لا تزال تبعاتها إلى الآن ، فترقية القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص وتنمية الاستثمار الاجنبي ، وغيرها تمثل تحديات حقيقية لجزائر ما بعد البترول .

نتائج البحث :

من اهم النتائج التي يمكن ان نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي :

- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تحويل الاقتصاد الوطني اصعب تحدي تواجه الجزائر هو الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة اليورو اذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات .

- يجب إعادة التفكير في فكرة تسعير المحروقات بعملة غير الدولار الامريكي سواء باليورو او بعملة أخرى وذلك من اجل تجنب الانخفاض في القوة الشرائية للنفط المصدر .

- آفاق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اصبحت ضرورة ملحة وذلك لتفادي التقلبات على مستوى عائدات المحروقات .

- آفاق العوائد النفطية في الجزائر مرهونة بسياسة الدولة الكبرى وما تخطط له , وما يخدم مصالحها .

- التوصيات والاقتراحات :

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكو بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات المتمثلة في :

- العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وعدم الاعتماد على عائدات المحروقات بشكل كبير، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات و خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الصناعي والفلاحي .

- استغلال العوائد البترولية المتأتية من ارتفاع اسعار البترول في احداث تنمية اقتصادية شاملة .

- تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر في ظل ارتفاع اصوات تنادي بصدافة البيئة والتقليل من استهلاك الوقود الاحفوري، مما يجعل آفاق العوائد النفطية في الجزائر مجهولا .

تحضير الجزائر إلى ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال إجراء اصلاحات تمس المنظومة البنكية وقوانين مشجعة للاستثمار الاجنبي، والقضاء على البيروقراطية والعراقيل الادارية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمار الاجنبي في الجزائر .

1 - الكتب

1. إبراهيم محمد فار : **سعر الصرف بين النظرية و التطبيق** ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
2. أحمد مندور : **مقدمة في الإقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 م .
3. برايان كويل : **أسواق العملات الأجنبية** ، دار الفاروق للنشر و التوزيع ، 2000.
4. بسام الحجار : **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، المؤسسات الجامعية كالدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان .
5. صبحي تادريس قريصه و كامل عبد المقصود بكري ، **النقود و البنوك و التجارة الخارجية** ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1974 م .
6. الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 م .
7. الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 5 ، 2005 م 109
8. عبد المجيد قدي : **مدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004/2003 م .
9. كامل بكري ، رمضان محمد مقله ، محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، **مبادئ الإقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، مصر 2000 م .
10. ماهر كنج شكري ، مروان عوض : **مالية الدولة "العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق** ، عمان ، ط 1 ، 2004.
11. ماهر كنج شكري ، مروان عوض ، **المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق** ، عمان ، ط 1 ، 2004 م .
12. متولي عبد القادر ، **الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير** ، الأردن ، 2010 م .
13. مجدي محمود شهاب ، **الإقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2007
14. محمد أحمد الدوري : **محاضرات في الإقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 م .
15. محمد خليل الحمزاوي : **سوق الصرف الأجنبي (ماهية ، مدركاته الأساسية ، تطوره)** ، مصر ، 2004 م .

16. محمد عبد العزيز عجيبة : الإقتصاد الدولي ، الإسكندرية ، 2000 م .
17. مروان عطون : الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 م .
18. منير إبراهيم هندي : الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مصر ، 1998 م .

2 - الرسائل و الاطروحات

1. صالح أويابة ، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي و دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009) مذكرة شهادة الماجستير تخصص التجارة الدولية ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بغرداية ، 2010 - 2011 .
2. الزهرة بن بريكة ، دراسة إقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (1993 - 2006) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، 2006 - 2007 .
3. شريف بودري ، تقلبات أسعار الصرف الدولار - الأورو و أثرها على الإقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف ، 2008 - 2009 .
4. عبد القادر بوكريدي ، أثر مستوى احتياطات الصرف على الإقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2008 - 2009 .
5. يمينة درقان ، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2010 - 2011 .
6. حسبية زايدي ، أثر الصادرات النفطية على ميزان المدفوعات ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستير ، جامعة بسكرة ، 2009/2010

7. شهرزاد زغيب ، حلّيمي حكيمة : قطاع النفط بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد

الجزائري .

8. سامية معاش : العملة الاوروبية الموحدة "اليورو" و إنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، باتنة ، 2006-2007.

9. السعيد عناني : أثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الإقتصادية لمواجهتها حالة

مؤسسة الملح بسكرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص

المؤسسات ، 2005-2006 م.

10. عبد الرزاق بن الزاوي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر إنحرافه عن مستواه التوازني على

نمو الإقتصادي في الجزائر في فترة 1970 - 2007 ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010 - 2011.

11. عطاء الله بن طيرش ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة

الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة غرداية ، 2010-2011 .

12. علة محمد ، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الإقتصاد الجزائري ،

رسالة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر

، 2002 - 2003 .

13. عيسى مقلد : قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية ، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في إقتصاد التنمية ، باتنة 2007-2008 م.

14. قبلي زهير : تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير و الطويل بإستخدام تقنيات

التكامل المتزامن و نماذج تصحيح الخطأ ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد و

القياس .

15. قويدري توشيح بوجمعة : إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على توازنات الإقتصادية

الكلية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، الشلف ،

2008-2009 م

16. لعمى أحمد ,رحماني أمال مستقبل الهيدروجين الشمس في الجزائر المشروع المغربي الأوربي ,ورقلة.
17. مشدن وهيبة : أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد خلال الفترة (1973- 2003) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في لنقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2004- 2005 م 30 .
18. موري سمية ، أثار تقلبات أسعار الصرف على عائدات النفطية دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، جامعة تلمسان ، 2009 – 2010 .
19. يرجى زيارة الموقع : 30:15 10/03/2013 <http://www.onefd.edu.dz>.

3 - ملتقيات

1. شهرزاد زغيب ، حكيمة حليمي ، القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حامية الزوال في الإقتصاد في الجزائر.
2. الجمعي عماري ، طارق قندوز: الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، المداخلة بعنوان التسويق الصناعي كمدخل إستراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة المسيلة .
3. محمد التهامي طواهر ، أمال رحماني ، سارة لحيمر ، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956- 2012) التحديات ، أهم الإنجازات و الافاق ، ملتقى الدولي "الجزائر" خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة ، و الإقتصاد و المجتمع.
4. الملتقى الاول حول : تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على الإقتصادات العربية ، .
5. نوري منير لجلط ابراهيم : الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، مداخلة بعنوان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و اشكالية التصدير خارج المحروقات ، جامعة الشلف.

4 - مراجع بالفرنسية

1. Abdelatif benachanhou , Iz fabrication de l" algerie Alpha de sign . p 222 .
2. Ben Patterson , dagmorir Sien Kiewicz , xaier action , **taux de change et politique Monétaire** , Document de travail , 2001 , P 19 .
3. Christion Bialés , **taux de change** , p 01 .
4. Sonatrach le reve 8 aout , 2009 , P 3 .

5 - مجلات و مقالات

1. بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور : **الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية** ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، ماي 2005 م ، ص 165 .
2. صلاح صايبي : **إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي و تأثيرها على الإقتصاد الدولي** ، مجلة نوافذ الإسلام ، 2009 ، برلين .
3. على الأسدي : **الحرب غير المعلنة بين اليورو و الدولار الامريكي (الأخير)** ، محور السياسة و العلاقات الدولية ، مجلة الجديدة ، العدد 2011/3584
4. فيصل بهلولي : **التجارة الخارجية بين إتفاق الشراكة الاورو متوسطة و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية** ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012 .
5. علي لزعر ، سمير أيت يحي : **معدل صرف فعلي الحقيقي و تنافسية الإقتصاد الجزائري** ، مجلة الباحث ، العدد 2012/11 م ، ص 51 .
6. لقمان معزوز ، شريف بودري : **المنافسة بين الدولار و الاورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي** ، مجلة الباحث ، العدد 2011/09 ، الشلف .
7. مجلة الإقتصاد و الأعمال ، عدد خاص أكتوبر ، 1999 م .
8. مقبل صالح أحمد الذكير : **مستقبل الدولار الأمريكي** ، مجلة الإقتصادية ، العدد 2010/5990

6 - مواقع الانترنت

1. jps-dir.com/forum/forum-Posts.daspTiD=906
2. يوم 2013/01/01 الساعة : 13:03

3. [www.infinance.fr/ article/ bouree/ forex/ article-le-taux-de-change-difinition et-fonctionnement-53-.htm](http://www.infinance.fr/article/bouree/forex/article-le-taux-de-change-difinition-et-fonctionnement-53-.htm),01-01-2013 , 12:30
4. www.elmouradia.dz/ecounomicde L'algerie/ économique et social .

Cette M émoire aborde le taux de change du dollar Américain , Qu'est un élément central dans son ensemble dar les variation qui se produisent a son niveau , et leur impact sur les exportations Algériennes . qui est le principale financier de l'économie notamment que l'Algérie détient ses revenus monétaire en dollar Américain et paye la plupart des ses importations en euros .

C'est ce la différence entre c'est deux monnaies dans la cas de la dépréciation du dollar face à l'euro . lorsque nous Avons abordé les concepts de base du taux de change et quels sont les théries et les dé terminant qui y sont contiennes , Quater le secteur des hud Rocard bures en Algérie , et l'étendu de sa relation avec le taux de change du dollar , avec une évaluation des exportations Algériennes en euros afin d'iodent fier de nouveaux mécanismes pour la tarification des hydro carbures , et obtenir de meilleurs rendements à moindre risque .

المُلخَص

تعالج هذه المذكرة سعر الصرف الدولار الذي يعتبر العنصر المحوري في المالية الدولية و في الاقتصاد ككل من خلال التقلبات التي تحدث على مستواه و مدى تأثيرها على الصادرات الجزائرية ، و التي تعتبر الممول الرئيس للاقتصاد الجزائري خاصة و أن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الامريكي ، و تدفع قيمة أغلب وارداتها بالأورو مما تتحمل تكلفة الفارق بين العملات خاصة في حالة إنخفاض الدولار أما الاورو حيث تطرقنا إلى مفاهيم الأساسية لسعر الصرف و ما يتضمنه من مفاهيم و أنواع و نظريات و محددات بالاضافة إلى قطاع المحروقات في الجزائر و مدى علاقته بسعر الصرف الدولار مع تقييم للصادرات الجزائرية لليورو بهدف التعرف على آليات جديدة لتسعير المحروقات و تحقيق عائدات أكبر بأقل مخاطر .